مجلة جامعة حمص

سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية

مجلة علمية محكمة دورية

المجلد 48 . العدد 8

1448 هـ - 2026 م

الأستاذ الدكتور طارق حسام الدين رئيس جامعة حمص **المدير المسؤول عن المجلة**

أ. د. وليد حمادة	**رئيس تحرير مجلة جامعة حمص للعلوم الإنسانية**
د.نعيمة عجيب	**رئيس تحرير مجلة جامعة حمص للعلوم الطبية والهندسية والأساسية والتطبيقية**

د.محمد فراس رمضان	عضو هيئة التحرير
د. مضر سعود	عضو هيئة التحرير
د. ممدوح عبارة	عضو هيئة التحرير
د. موفق تلاوي	عضو هيئة التحرير
د. طلال رزوق	عضو هيئة التحرير
د. أحمد الجاعور	عضو هيئة التحرير
د. الياس خلف	عضو هيئة التحرير
د. روعة الفقس	عضو هيئة التحرير
د. محمد الجاسم	عضو هيئة التحرير
د. خليل الحسن	عضو هيئة التحرير
د. هيثم حسن	عضو هيئة التحرير
د. أحمد حاج موسى	عضو هيئة التحرير

تهدف المجلة إلى نشر البحوث العلمية الأصيلة، ويمكن للراغبين في طلبها الاتصال بالعنوان التالي:

رئيس تحرير مجلة جامعة حمص

سورية . حمص . جامعة حمص . الإدارة المركزية . ص . ب (77)

. هاتف / فاكس : 2138071 31 963 ++

. موقع الإنترنت : www.homs-univ.edu.sy

. البريد الالكتروني : journal.homs-univ.edu.sy

ISSN: 1022-467X

شروط النشر في مجلة جامعة حمص

الأوراق المطلوبة:

- 2 نسخة ورقية من البحث بدون اسم الباحث / الكلية / الجامعة) + CD / word من البحث منسق حسب شروط المجلة.
- طابع بحث علمي + طابع نقابة معلمين.
- **اذا كان الباحث طالب دراسات عليا:**

يجب إرفاق قرار تسجيل الدكتوراه / ماجستير + كتاب من الدكتور المشرف بموافقته على النشر في المجلة.

- **اذا كان الباحث عضو هيئة تدريسية:**

يجب إرفاق قرار المجلس المختص بإنجاز البحث أو قرار قسم بالموافقة على اعتماده حسب الحال.

- **اذا كان الباحث عضو هيئة تدريسية من خارج جامعة البعث :**

يجب إحضار كتاب من عمادة كليته تثبت أنه عضو بالهيئة التدريسية و على رأس عمله حتى تاريخه.

- **اذا كان الباحث عضواً في الهيئة الفنية :**

يجب إرفاق كتاب يحدد فيه مكان و زمان إجراء البحث ، وما يثبت صفته وأنه على رأس عمله.

- **يتم ترتيب البحث على النحو الآتي بالنسبة لكليات (العلوم الطبية والهندسية والأساسية والتطبيقية):**

عنوان البحث . . ملخص عربي و إنكليزي (كلمات مفتاحية في نهاية الملخصين).

1- مقدمة

2- هدف البحث

3- مواد وطرق البحث

4- النتائج ومناقشتها .

5- الاستنتاجات والتوصيات .

6- المراجع.

- **يتم ترتيب البحث على النحو الآتي بالنسـبة لكليات (الآداب – الاقتصـاد– التربية – الحقوق – السياحة – التربية الموسيقية وجميع العلوم الإنسانية):**
- عنوان البحث . . ملخص عربي و إنكليزي (كلمات مفتاحية في نهاية الملخصين).

1. مقدمة.
2. مشكلة البحث وأهميته والجديد فيه.
3. أهداف البحث و أسئلته.
4. فرضيات البحث و حدوده.
5. مصطلحات البحث و تعريفاته الإجرائية.
6. الإطار النظري و الدراسات السابقة.
7. منهج البحث و إجراءاته.
8. عرض البحث و المناقشة والتحليل
9. نتائج البحث.
10. مقترحات البحث إن وجدت.
11. قائمة المصادر والمراجع.

7- يجب اعتماد الإعدادات الآتية أثناء طباعة البحث على الكمبيوتر:

أ- قياس الورق 17.5×25 B5.

ب- هوامش الصفحة: أعلى 2.54- أسفل 2.54 – يمين 2.5- يسار 2.5 سم

ت- رأس الصفحة 1.6 / تذييل الصفحة 1.8

ث- نوع الخط وقياسه: العنوان . Monotype Koufi قياس 20

ـ كتابة النص Simplified Arabic قياس 13 عادي ـ العناوين الفرعية Simplified Arabic قياس 13 عريض.

ج . يجب مراعاة أن يكون قياس الصور والجداول المدرجة في البحث لا يتعدى 12سم.

8- في حال عدم إجراء البحث وفقاً لما ورد أعلاه من إشارات فإن البحث سيهمل ولا يرد البحث إلى صاحبه.

9- تقديم أي بحث للنشـر في المجلة يدل ضـمناً على عدم نشـره في أي مكان آخر، وفي حال قبول البحث للنشر في مجلة جامعة البعث يجب عدم نشره في أي مجلة أخرى.

10- الناشر غير مسؤول عن محتوى ما ينشر من مادة الموضوعات التي تنشر في المجلة

11- تكتب المراجع ضمن النص على الشكل التالي: [1] ثم رقم الصفحة ويفضل استخدام التهميش الإلكتروني المعمول به في نظام وورد WORD حيث يشير الرقم إلى رقم المرجع الوارد في قائمة المراجع.

تكتب جميع المراجع باللغة الانكليزية (الأحرف الرومانية) وفق التالي:

آ . إذا كان المرجع أجنبياً:

الكنية بالأحرف الكبيرة ـ الحرف الأول من الاسم تتبعه فاصلة ـ سنة النشر ـ وتتبعها معترضة (–) عنوان الكتاب ويوضع تحته خط وتتبعه نقطة ـ دار النشر وتتبعها فاصلة ـ الطبعة (ثانية . ثالثة) . بلد النشر وتتبعها فاصلة . عدد صفحات الكتاب وتتبعها نقطة.

وفيما يلي مثال على ذلك:

–MAVRODEANUS, R1986– **Flame Spectroscopy**. Willy, New York, 373p.

ب . إذا كان المرجع بحثاً منشوراً في مجلة باللغة الأجنبية:

ـــ بعد الكنية والاسم وسنة النشر يضاف عنوان البحث وتتبعه فاصلة، اسم المجلد ويوضع تحته خط وتتبعه فاصلة ـــ المجلد والعدد (كتابة مختزلة) وبعدها فاصلة ـــ أرقام الصفحات الخاصة بالبحث ضمن المجلة.

مثال على ذلك:

BUSSE,E 1980 Organic Brain Diseases **Clinical Psychiatry News** , Vol. 4. 20 – 60

ج. إذا كان المرجع أو البحث منشوراً باللغة العربية فيجب تحويله إلى اللغة الإنكليزية و التقيد بالبنود (أ و ب) ويكتب في نهاية المراجع العربية: (المراجع In Arabic)

رسوم النشر في مجلة جامعة حمص

1. **دفع رسم نشر (50000) ل.س أربعون ألف ليرة سورية عن كل بحث لكل باحث يريد نشره في مجلة جامعة البعث.**
2. **دفع رسم نشر (200000) ل.س مئة الف ليرة سورية عن كل بحث للباحثين من الجامعة الخاصة والافتراضية .**
3. **دفع رسم نشر (200) مئتا دولار أمريكي فقط للباحثين من خارج القطر العربي السوري .**
4. **دفع مبلغ (15000) ل.س ستة آلاف ليرة سورية رسم موافقة على النشر من كافة الباحثين.**

المحتوى

اسم البحث	اسم الباحث	الصفحة
معالجة الأمثال في المعجم الوسيط (دراسة معجميّة وصفيّة)	د. بانا بلال شباني	38-11
أثر نظريَّة المعنى في تحديد الزمن لدى الكوفيين	عامر الشحود أ.د. غياث محمد بابو د. حكمت بربهان	66-39
الجوانب النَّقديَّة والبلاغيَّة في كتاب (الصَّفوة في معاني شعرِ المتنبِّي وشرحِه) لأبي اليُمن الكِنْديِّ (ت613هـ)	د.محمد حسن الشعير	98-67
عيوبُ التَّأليف في شِعرِ أبي تمَّام عِنْدَ ابنِ سِنَانٍ الخَفَاجيِّ (ت466هـ)	د.محمد حسن الشعير	129-99

معالجة الأمثال في المعجم الوسيط

(دراسة معجميّة وصفيّة)

الدكتورة: بانا بلال شباني

عضو هيئة تدريسية في قسم اللغة العربية

كلية الآداب – جامعة اللاذقية

الملخّص

تبحث هذه الدّراسة في الأمثال، وتوضّعها في المعجم اللّغوي المعاصر، وذلك في إطارٍ تركيبيٍّ دلاليٍّ، وتتمثّل أهميّتها في الإسهام في تطوير الصّناعة المعجميّة أحاديّة اللّغة، وصناعة معجم تركيبي للغة العربيّة. فمتن اللّغة – أي لغة – لا ينبني فقط على التّعبيرات العاديّة، بل تمثّل الأمثال بوصفها نوعاً من المصاحبات اللّغويّة، مكوّناً مهمّاً منه، وهذا المكوّن يخضع لقواعد اللّغة

النّحويّة والصّرفيّة.

إن الأمثال من أكثر الأشكال التّعبيريّة انتشاراً. وتُعدُّ منتجاً اجتماعيّاً ثقافيّاً، يختزل التّجربة الإنسانيّة، ويُعبّر عن ذاكرة جماعيّة، يمثّل أفكارها، وتصوراتها، وقيمها، ويحمل عادات مجتمعٍ ما، وتقاليده، ومعتقداته، وسلوك أفراده.

تعالج الدّراسة قضية معجمة الأمثال في المعجم الوسيط الذي أصدره مجمع اللّغة العربية بالقاهرة، وتتغيا الجمع بين مسألتي التنظير والتّطبيق لتقديم صورة وافية مستثمرةً نتائج علم الميتاليكسيكوغرافيا (علم المعجم الوصفي).

الكلمات المفتاحيّة: الأمثال، المعجم الوسيط، الميتاليكسيكوغرافيا.

The Treatment of proverbs in Al-Mugam Al-Wasit

Abstract

This research paper studies proverbs lexicalization in medium sized monolingual dictionaries as an attempt to combine theorization and practice of contemporary lexicography.

Theorization or "the theoretical part of the research" is dedicated to study proverbs definition aspects and types.

Proverbs are part of the language field، and proverbs have a number of stylistic and incorporeal attributes، and they are characterized on other arts of expression.

This research seeks to analyse educational characteristics for proverbs، and provide a framework for enriching linguistic، cultural and communicative competencies for Arabic learners.

The usage of proverbs achieves this target "the paper focuses on the theoretical aspect of proverbs regarding institutional lexicons as exemplified in al- Mugam al- Wasit of Cairo Academy of the Arabic Language.

Keywords: Proverbs, al- Mugam al- Wasit, Metalexicography.

1. مقدّمة

يرجّح بعض اللّغويّن أن يكون نشوء المثل قد ترافق مع ذيوع الكلمة، فالكلمة موقفٌ، إذا تكرّر تكرّرت الكلمة، وصُقِلت، فأصبحت مثلاً[1]. ويدلُّ الأصل السّامي لهذه الكلمة (في العربيّة: مَثَلٌ، وفي العبريّة: māsāl، وفي الآرامية: matlā، وفي الحبشيّة: mesel، وفي الأكاديّة: mešlum) على معنى المماثلة[2]. ويحمل المثل في العربيّة أيضاً معنى الشِّبْه والنّظير، العبرة والآية، الصّفة والمقدار، والمثال والحذو والتّمثيل[3].

ويشير اصطلاحاً إلى «جملة من القول مقتطعةٌ من كلامٍ، أو مرسلةٌ بذاتها، تُنقل ممّن وردت فيه إلى مشابهه من دون تغيير»[4].

2. مشكلة البحث وأهميته والجديد فيه

تفترض الدّراسة أنّ المعجم اللّغوي المعاصر ما زال مشدوداً في المستوى التّطبيقي إلى المعجم التّراثي، ولم يراع نتائج الدّراسات المعجميّة المعاصرة التي درست إشكاليّات المعجم من حيث جمع المادة المعجميّة، ووضعها؛ أي معجمتها داخل المتن، وتعريفها مستثمرة نتائج علم الميتاليكسيكوغرافيا في تقديم التّعريف الأمثل بالاستعانة بالمصاحبات اللغويّة التي تشكّل الأمثال نمطاً منها. تبرز أهميّته في السّعي إلى تقديم عرض واف لوضع الأمثال في متن المعجم الوسيط مبيّناً إشكاليّاته، مقدّماً اقتراحاته التي قد تسهم في تطوير المعجم أحادي اللغة في

---

[1] ينظر: عمايرة، حنان إسماعيل/نزال، فوز سهيل، لغة المثل العربي (دراسة وصفيّة تحليليّة، مجلة الجامعة الإسلاميّة للبحوث الإنسانيّة، المجلد22، العدد 1، ص61.

[2] ينظر: زلهايم، رودولف، الأمثال العربية القديمة (مع اعتناء خاص بكتاب الأمثال لأبي عبيد)، تحقيق: رمضان عبد التّواب، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، 1402هـ – 1982م، ص21.

[3] ينظر: ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، ترتيب: علي عبد الله الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، مصر، 1982م، المجلد السادس، مادّة: (مثل)، 46/ 4132 – 4133.

[4] مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط5 (منقحة)، 1432هـ – 2011م، مادّة: (مثل) ص886. وينظر: عمر، أحمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1429هـ – 2008م، مادّة: (مثل).

العربيّة. وتعدّ هذه الدّراسة جديدة؛ إذ تأخذ بنتائج علم المعجم الوصفي من أجل تحسين معجمة الأمثال في المعجم اللغوي، لتقديم المزيد من الفائدة لمستعمل المعجم.

3. أهداف البحث وأسئلته

يهدف البحث إلى تبيان كيفيّة معالجة الأمثال في متن المعجم، ويتخذ من المعجم الوسيط مثالاً تطبيقيّاً. يُعنى بخاصّة بمسائل تتعلّق بالجمع والوضع والتّعريف، ويسعى إلى إبراز مدى قدرة المعجم على استثمار المثل في تأكيد فصاحة مدخلٍ ما أو طريقة استعماله، أو إظهار صحّة قاعدة نحويّة أو صرفيّة، ويبيّن قدرة المعجمي على توظيف هذا النّوع من التّركيبات في إبراز المعنى المعجمي وتوضيحه.

4. فرضيّات البحث وحدوده

يفترض البحث أنّ المعجم اللّغوي المعاصر في العربيّة ما زال قاصراً عن استثمار نتائج المعجميّة الوصفيّة في الإفادة من الأمثال بوصفها جزءاً من متن اللغة، ووسيلةً مهمّةً تؤكّد عربية لفظ ما، وفصاحته، وطرائق استعماله.

وتتمثّل حدود البحث في المعجم اللّغوي المعاصر، ويتحدّد بخاصة في المعجم الوسيط، معجم مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

5. مصطلحات البحث وتعريفاته الإجرائيّة

- الميتاليكسيكوغرافيا (Metalexikographie): أفادت الدّراسات المعجميّة من المعارف اللّسانيّة المتاحة في حقول الدّراسات الصّوتيّة والنّحويّة والصّرفيّة والدّلاليّة والأسلوبيّة وما وراءها من قراءات بنيويّة ووظيفيّة وتوليديّة، فشهد الحقل العجمي تطوراً كبيراً مستفيداً من نتائج هذه العلوم كلّها، وقد نشأ عن هذا علوم معجميّة ثلاثة تمثّلت بالـ Lexikologie، والـ Lexikographie، والـ Metalexikographie، فأُعطي الـ Lexikologie مقابلات مختلفة، منها: "علم المعجم"[1]، و"علم المعجم النظري[2]"، و"علم

[1] ينظر: الودغيري، عبد العلي، قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي، الرياض، 1989م، ص3 – 4.

[2] ينظر: عمر، أحمد مختار، صناعة المعجم الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 2009م، ص.12

المعاجم النظرية"[1]، و"المعجميّة"[2]، و"المعجميّة النظريّة"[3]، و"علم المفردات"[4]، و"دراسة المفردات"[5]، و"المفرداتيات، و"المفرداتيّة"[6]، و"علم دراسة الألفاظ"[7]، و"اللّفاظة"[8]. في حين قوبل مصطلح الـ Lexikographie بـ "علم المعاجم التطبيقي"[9]، و"صناعة المعجم"[10]، و"صناعة المعاجم"[11]، و"المعجميّات"[12]، و"علم المعاجم"[13]، و"المعاجميّة[14]، و"المعجميّة"[15] و"المعجميّات"[16]. و"القاموسيّة"[1]، و"علم الصناعة القاموسيّة"[2].

---

[4] ينظر: خليل، حلمي، "علم المعاجم عند أحمد بن فارس بين النظر والتطبيق" في مجلة المعجمية، العدد 12، 13، الشركة التونسيّة، تونس، 1997م، ص47.

[2] ينظر: العايد، أحمد، "*هل من معجم عربي وظيفي*"، ضمن كتاب: في المعجمية العربية المعاصرة"، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان ط1، 1987، ص11.

[3] ينظر: بن مراد، إبراهيم، مسائل في المعجم، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط1، 1997م، ص31.

[4] ينظر: البعلبكي، منير، معجم المصطلحات اللغوية، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، ط1، 1990م، ص 806.

[5] ينظر: باكلا، محمد حسن، وآخرون، معجم مصطلحات علم اللغة الحديث (عربي، إنكليزي)، مكتبة لبنان – ناشرون، بيروت – لبنان، 1983م، ص50.

[6] ينظر: بريور، غاري /نويل، ماري، المصطلحات المفاتيح في اللسانيات، ترجمة، عبد القادر فهيم الشيباني، سيدي بلعباس، الجزائر، ط1، 2007م، ص67.

[7] ينظر: الودغيري، عبد العلي، قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي، الرياض، 1989م، ص3 – 4.

[8] ينظر: بن مراد، إبراهيم، مسائل في المعجم، ص31.

[9] ينظر: خليل، حلمي "علم المعاجم عند ابن فارس بين التنظير والتطبيق"، ص54.

[10] ينظر: بن مراد، إبراهيم، مسائل في المعجم، ص31؛ البعلبكي، منير، معجم المصطلحات اللغوية، ص806.

[11] ينظر: الخولي، محمد معجم علم اللغة التطبيقي، مكتبة لبنان – ناشرون، بيروت – لبنان، 1998م، ص68؛ بن مراد، إبراهيم، مسائل في المعجم، ص31.

[12] ينظر: بن مراد، إبراهيم، مسائل في المعجم، ص31.

[13] ينظر: خليل، حلمي، علم المعاجم عند ابن فارس بين التنظير والتطبيق، ص54.

[14] ينظر: العايد، أحمد، هل من معجم عربي وظيفي، ص1.

[15] ينظر: عمر، أحمد مختار، صناعة المعجم الحديث، ص21.

[16] ينظر: بريور، غاري /نويل، ماري، المصطلحات المفاتيح في اللسانيات، ص66.

ولا تتداول الدراسات أو المعاجم العربيّة المتخصصة مقابلات لمصطلح أو مفهوم الـ Metalexikographie، نظراً لحداثته في الثقافة الغربيّة؛ إذ نشأ بوصفه علماً ذا طابع مؤسسي في الربع الأخير من القرن العشرين، ويمكن مقابلته بالمصطلح "علم المعجم الوصفي"، وتعريفه بالقول إنّه "مبحث لساني يُعنى بالتّأليف عن المعجم، وليس بتأليفه، فيخطّط له قبل وضعه، وينقده بعد إتمام إنجازه من ناحية الجمع والوضع والتّعريف"[3]، وبناءً على ما تقدّم تقف هذه الدّراسة بوصفها دراسة ميتاليكسيكوغرافيّة؛ أي: (معجميّة وصفيّة) تُعنى بوصف مسألة الأفعال العباريّة في المعجم، ونقدها وتقديم الاقتراحات المحسّنة للمعجم أحادي اللّغة على مستويات الجمع والوضع والتّعريف.

- المثل هو "قول سائر يُشبّه به حال الثّاني بالأوّل، والأصل فيه التّشبيه"[4]. يحمل دلالة مجازيّة، وتتّسم الأمثال بالثّبات في المعنى، والتّركيب، فلا يجوز فيها الاستبدال أو الحذف أو التّقديم والتّأخير؛ لأنّ هذا يؤدّي إلى الإخلال بعلاقة الثّبات، وتخريب المعنى؛ إذ لا يجوز مطلقاً التّغيير في المثل: "أعطِ القوسَ باريها" ليصير: "أعطِ باريها القوس"، أو "امنح القوسَ صاحبها" أو ... إلخ، فالأمثال جاءت بالمواضعة؛ إذ اتّفقت الجماعة اللّغويّة الواحدة على دلالاتها الاصطلاحيّة، فيُعوّل في إدراكها على خبرة المتلقّي بلغته، وطريقة توظيف المجتمع لهذه التّعابير في ظروفها المناسبة. وتتسم كذلك تتصف الأمثال بالثّبات في الدّلالة. فهي لا تتغيّر مهما اختلفت الأحوال التّي تضرب فيها؛ إذ «إنّ شرط المثل ألاّ

[1] ينظر: بن مراد، إبراهيم، مسائل في المعجم، ص31.

[2] ينظر: الودغيري، عبد العلي، قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي، ص3 – 4.

[3] ينظر: شباني، بانا، المتلازمات اللفظية ودورها في إعداد المعجم اللغوي المعاصر، مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها، نصف سنوية دولية محكمة، السنة الثانية عشرة، العدد الثالث والثلاثون، سمنان – إيران، ربيع وصيف 1400هـ. ش – 2021م، ص2.

[4] الميداني، أبو الفضل أحمد النيسابوري، مجمع الأمثال، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، ج1، مطبعة السنة المحمدية، ص5 – 6.

يغيّر عمّا يقع في الأصل عليه»[1]، فقولهم: «أعطِ القوس باريْها؛ أي: رُدّ الأمر إلى العالم به»[2] تُسكّن ياؤه، وإن كان التّحريك هو الأصل؛ لوقوع المثل في الأصل على ذلك. ومثل ذلك[3]: «الصّيف ضيّعتِ اللبن، وأطِرّي فإنّكِ ناعلة»، تضرب جميعها للمذكّر والمؤنّث والاثنين والجمع على لفظ التّأنيث؛ لأنّ الأصل خوطبت به امرأة[4].

6. الإطار النّظري والدّراسات السابقة

نشط الباحثون في حقل الدّرس المعجمي الوصفي، ومن دراساتهم:

- "الأمثال في معجم المحكم والمحيط الأعظم (دراسة لغويّة تحليلية) للباحثة ألحان صالح مهدي، جامعة الموصل، كلية العلوم الإسلاميّة، قسم الشّريعة المنشور في مجلّة أبحاث كليّة التربية الأساسية، المجلد 17، العدد (4) لسنة 2021م. وقد تناولت الباحثة بالدّرس جهود ابن سيده المتعلقة في بيان المسائل اللغويّة، وبخاصة الأمثال، وذلك في معجمه (المحكم والمحيط الأعظم). تعرّض البحث لأهميّة المثل في اللّغة بصورة عامّة، وكيفية توظيف ابن سيده للمثل في الاستشهاد لتلك المسائل، وكذلك تكلّم البحث على منهج ابن سيده في ترتيب معجمه، وتطرّق إلى العلاقات الدّلاليّة بين الألفاظ، كالاشتراك اللّفظي والتّضاد، ودرس الاشتقاق في المعجم، وبيّن أنواع الدلالة اللّغويّة والصّوتيّة، وغيرها.
- ومن الدّراسات السّابقة: (الأمثال العربيّة في معجم لسان العرب – إحصاء ودراسة)، من إعداد الباحث أحمد بن عجمية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشّلف –

[1] جلال الدّين السّيوطي، عبد الرّحمن بن أبي بكر، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، تحقيق: محمّد أحمد جاد المولى بك، ومحمّد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمّد البجاوي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى بك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، ط1، 1986م، 1/ 487 – 488.

[2] ينظر: الضبي، ابن عاصم، الفاخر في الأمثال، اعتنى به ووضع حواشيه: ممد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 2011م، ص280.

[3] «الصّيف ضيّعتِ اللبن: يُضرب لمن ضيّع الفرصة»، ينظر: الفاخر في الأمثال، ص137.

[4] جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، 1/ 487، 488.

الجزائر. وجد الباحث أنّ الأمثال العربيّة في معجم لسان العرب لصاحبه ابن منظور تمثّل معجماً قائماً بذاته ذلك لغزارة مادته، وتجاوزها صفة الاستشهاد، وذلك لما صاحبها من شروح وتعاليق. وقد بيّن الباحث في دراسته طرائق معالجة ابن منظور للمثل في لسان العرب جمعاً ووضعاً وتعريفاً.

يتباين هذا البحث عن هاتين الدّراستين باتّخاذ المعجم الوسيط مثالاً تطبيقيّاً، وهو معجم لغوي معاصر، والتّطرّق لموضوع المثل من وجهة نظر معجميّة وصفيّة باستثمار نتائج علم المعجم الوصفي من أجل تحسين الاستعانة بالمثل بوصفه شاهداً لسانيّاً، وتطوير متن المعجم اللّغوي المعاصر، فلا يكتفي بالاستقراء والوصف بل يحلل وينقد ويقدّم الحلول والاقتراحات.

7. منهج البحث وإجراءاته

تستند الدّراسة إلى المنهج الوصفي، وأدواته في ملاحظة المادة العلميّة المقصودة بالبحث، وجمعها، وتحليلها وصولاً إلى النّتائج المتوخاة من دراستها.

8. عرض البحث والمناقشة والتّحليل

يثبت المثل في المعجم ضمن النّصّ المعجمي؛ أي التّعريف المعجمي بعد تسجيل البيانات النّطقيّة والنحويّة والصرفيّة – إن اقتضت الحاجة –، والبيانات الدّلالية الشارحة لمعنى المدخل، ويأتي واضع المعجم بالمثل بصيغته الأصليّة من دون أي تدخّل منه، ولذا بحسب التّعليمات الميتاليكسيكوغرافيّة، يجب أن يُحصر بين قوسين، بوصفه نصّاً مقتبساً مقيّداً بمرجعيّة سابقة[1]. وتقف الأمثال في الوسيط بوصفها عنصراً مهمّاً، استند إليه واضعو المعجم في تأكيد فصاحة مدخلٍ ما، أو تبيان كيفيّة استعماله، أو تأكيد قاعدة نحويّة أو صرفيّة من خلال الاستشهاد به.

- **معالجة الأمثال في المعجم اللغوي المعاصر: المعجم الوسيط مثالاً تطبيقيّاً – دراسة معجميّة وصفيّة –**

[1] ينظر: الجيلالي، حلام، تقنيات التعريف في المعاجم المعاصرة، ص211.

وتعدّ الأمثال بمثابة تخطيط بياني لفن القول الموجز الذي يهدف إلى سرعة التّذكير، وعمق التّفكير، وقد فطن واضعو المعجمات اللّغويّة لأهميتها في متن المعجم اللّغوي، فضمنوا النّصوص المعجميّة بعضاً منها، وتبرز مسائل أربع تتعلّق بعمليّة معجمة المثل في المتن، وهي: مسألة الجمع، ومسألة الوضع، ومسألة التّعريف.

ويعدّ المثل نوعاً من المصاحبات اللّغويّة. والمصاحبات هي "تجمّعات معجميّة لكلمتين أو أكثر جرت العادة على تلازمها، وتكرار حدوثها، وترابطها دلاليّاً"[1]، من مثل: المتلازمات اللّفظيّة (شمس مشرقة، برد قارس، ...)، والتّعبيرات الاصطلاحيّة (هبّت ريحه؛ أي: نجحت أموره وحالفه الحظ، وأعطى رجليه للريح؛ أي: هرب مسرعاً)، والأمثال، وعبارات الإتباع (شذر مذر، حسن بسن)، وغيرها.

ويندرج المثل في المعجم اللّغوي تحت مفهوم "الشّاهد اللّساني citation". والشّاهد من "شهد الشّيء؛ أي حضره أو كان دليلاً عليه"[2]، أمّا في الاصطلاح اللّساني، فالشّاهد هو "الدّليل على استعمال لغوي معيّن في الصّوتيّات أو الصّرف أو النّحو ... إلخ قديم أو معاصر، مكتوب أو مسموع يستعين به اللّغوي على تحليل ظاهرة معيّنة من حيث سلامتها، ومدى انتشارها، وزمن استعمالها"[3]، وهذا سيقود إلى النّظر إلى الشّاهد في متن المعجم على أنّه كلّ عبارة أو جملة أو خطاب مقتبس يُؤتى به ضمن التّعريف لتأكيد استعمال لغوي معيّن أو توضيحه، أو إتمام المعلومات المتّصلة بالمدخل، وهذا يعني أن يكون هذا الشّاهد آية قرآنيّة أو حديثاً نبويّاً أو مثلاً أو قولاً مأثوراً أو حكمةً أو جملة مقتبسة من نصٍّ أدبي أو علمي، فالشّاهد اللّساني هو نصّ مقيّد منسوب إلى مدوّنة ما؛ أي لها مرجعيّة سابقة يعود إليها.

1. مسألة الجمع

[2] ينظر: هليل، محمد حلمي، في طور التنفيذ (معجم جديد للتّرجمة من العربيّة إلى الإنكليزيّة)، مجلة عالم الفكر، المجلّد الثّامن والعشرون، العدد الثّالث، 2000م، ص244.

[2] الوسيط، مادة: (شهد).

[3] الجرجاني، الشريف، التعريفات، الدار البيضاء، تونس، 1971م، ص55.

يعدّ جمع المادّة اللّغويّة القاعدة الأولى التّي تقوم عليها الصّناعة المعجميّة؛ ففيها يتمّ تكوين المدوّنة المعجميّة اعتماداً على ركنين أساسين، هما:

(أولاً): المصادر التّي يستند إليها المعجميّ في جمع مدوّنته، ويتمّ اختيارها بناءً على الهدف الذي يهدف المعجم إلى تبليغه، وهي على أنماط ثلاثة[1]:

1- «المصادر الأوليّة (الأساسيّة): وتشمل المادّة الحيّة المأخوذة من نصوص واقعيّة، ويستعان لجمعها أحياناً بالرّاوي أو الدّليل اللّغويinformant للحصول على مادّة ذات طابع ميداني.

2- المصادر الثّانويّة: وتشمل المعاجم السّابقة.

3- المصادر الرّافدة: وتشمل مجموعة من المراجع اللازمة للتّوثيق، وتحديد الأمثال والتّعبيرات الاصطلاحيّة، والمصطلحات السّياقيّة بغرض استكمال الثّغرات.

(ثانياً): المستويات اللّغويّة التّي تنتمي إليها الوحدات المعجميّة المجمّعة، وهي تصنّف إمّا بحسب التّعميم والتّخصيص في الوحدات المعجميّة، فتكون ألفاظاً عامّة أو مصطلحات، وتُصنّف المداخل المعجميّة كذلك بحسب درجة الفصاحة إلى فصيحٍ، ومولّد، وعامّي، وأعجمي مقترض[2]. وتُصنّف المداخل من ناحية أخرى إلى مفردات وجمل التي قد تسجّل في المعجم إمّا على شكل متلازم لفظي، من مثل: حمي الوطيس، أو عبارة اصطلاحيّة، كرقم قياسي، أو تعبير اصطلاحي، كقولهم: مات حتف أنفه، أو مثل، كقولهم: يداك أوكَتا وفُوك نفخ.

وتميّز المعجم الوسيط في قضيّة الجمع بما يأتي:

(1) اعتماد المرجع اللّغوي المكتوب الذّي صحّت روايته وثبتت، فجمع البيانات اللّغويّة، ومنها الأمثال، من مواطن مختلفة محدّدة ومختارة عن قصد، كالقاموس المحيط، ولسان العرب، وغير ذلك.

[1] ينظر: عمر أحمد مختار، المعجم الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 2009م، ص77.

[2] ينظر: ابن حسين، هلال، مكانة المعجميّة في البحث اللساني الحديث من خلال "مقدمة لمعجمية الشرح و التعاملية"، مجلة المعجميّة، العددان 14-15، تونس، 1418هـ/1998م- 1419هـ/1999م، ص241.

(2) إقرار مفهوم المساحة اللّغويّة الذّي ينسب إلى ما يسمّى اليوم بعلم اللّغة الجغرافي، فقد اشتمل المعجم الوسيط على مساحات لغويّة متكاملة؛ إذ لم يقصر جمع مادّته على معاجم المشرق والمغرب، وهذا يحقّق شروط الاستقراء اللّغوي الواسع.

(3) عدّ الأمثال أساساً مهمّاً من أسس الاستشهاد.

وبتأمّل صنيع واضعي المعجم الوسيط المتعلّق بالجمع يمكن القول إنّ النّقل والاقتباس من المعجمات السّابقة «لا يدلّ على وصف الاستعمال الآنيّ لمفردات اللّغة، بل يدلّ في جوهره على وصف الاستعمال الزّماني الذّي كان آنيّاً في عصر المؤلّف الذّي يتّخذ كتابه مصدراً للنّقل»[1]. وهذا لا يحقّق شروط العمل المعجميّ المعاصر؛ لأنّ العمل المعجميّ لا يمكن أن ينغلق على لغة عصرٍ بعينه، بل يجب أن يساير التطوّر الحضاري والثّقافي المعاصر؛ فالقديم المهجور يجب إقصاؤه من المعجم الحديث، والاهتمام بالمحدثات.

ويتمّ ذلك من خلال إجراء مسح لغويّ مكثّف لمادّة مسموعة ومقروءة، تمثّل اللّغة العربيّة القديمة والمعاصرة أصدق تمثيل، فينظر في التّراث العربي، خاصّةً الكتب المألوفة بحكم تردّدها في لغة العصر الحديث، مثل: كتب الحكم والأمثال؛ كالمستقصى في الأمثال للزّمخشري، ومجمع الأمثال للميداني. يضاف إلى ذلك دواوين الشّعراء التي ذهبت أشطر من أبياتهم مذهب المثل، من مثل: وفي اللّيلة الظّلماء يُفتقد البدرُ[2]، لقد أسمعت لو ناديت حيّاً، ولكنْ لا حياةَ لمن تنادي، ولو نارٌ نفختَ بها أضاءتْ، ولكنْ أنتَ تنفخ في رماد[3]، وقد ذهبت هذه الأشطر كلها مذهب المثل.

[1] ينظر: ابن مراد، إبراهيم، قضية المصادر في جمع مادة المعجم، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد78، دمشق، 2003م، 1/ 802.

[2] الحمداني، أبو فراس، ديوان أبي فراس الحمداني، بعناية: نخلة قلفاط، مكتبة الشرق، بيروت – لبنان 1910م، ص93. الشطر الأول من البيت: (سَيَذْكُرُني قومي إذا جَدَّ جِدُّهُم) من البحر الطويل.

[3] الزبيدي، عمرو بن معدي كرب، شعر عمرو بن معدي كرب، جمعه ونسقه: مطاع الطرابيشي، مطوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط2، 1405هـ – 1985م، ص113.

ويمكن جمع الأمثال كذلك من معجمات الألفاظ؛ كمعجم العين المنسوب إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي، والمحيط في اللّغة للصّاحب بن عبّاد، والصّحاح للجوهري، ولسان العرب لابن منظور، وأساس البلاغة للزّمخشري، ومقاييس اللّغة لابن فارس. ومعجمات المعاني؛ كالغريب المصنّف لأبي عبيد القاسم بن سلاّم الهرويّ (ت.224هـ)، وكتاب الألفاظ لأبي يوسف يعقوب بن إسحق بن السّكّيت (ت.244هـ)، والمخصّص لابن سيده الأندلسي (ت.458هـ) وغير ذلك من الكتب التّراثيّة؛ وذلك لجرد المثال الموجودة فيها، وتبيُّن طرائق استثمارها؛ للإفادة منها.

كما يستعان بالنّتاج اللّغوي الحديث؛ بغرض جمع الأمثال المعاصرة والمترجمة التي صارت جزءاً من متن العربيّة المعاصرة، من مثل: رفع له القبعة، لا جديد تحت الشّمس، كالمعجمات بأنواعها المختلفة، أحاديّة اللّغة، والثنائيّة كالمورد (إنجليزي- عربي) لمنير البعلبكي، والمنهل (فرنسي- عربي) لجبور عبد النّور، وقاموس لانجنشايت (عربي- ألماني، ألماني- عربي) لجورج كروتكوف، والثّلاثيّة كالمورد الثّلاثي (عربي- إنجليزي- فرنسي) لروحي البعلبكي. وكتب المعاني؛ مثل نجعة الرّائد في المترادف والمتوارد لليازجي، والإفصاح في فقه اللّغة ليوسف موسى وعبد الفتّاح الصّعيدي، ولغة الجرائد لليازجي، وغيرها. كما تشكّل المعجمات السّياقيّة مصدراً رافداً لعمليّة المسح اللّغوي شريطة انتقائها بعناية؛ لأنّ بعضها يخلط بين المتلازمات والتّعبيرات الاصطلاحيّة من جهة، وبين التّعبيرات الاصطلاحيّة والأمثال من جهة أخرى.

من خلال معطيات علم المعجم الوصفي يمكن القول إنّ المعجم المعاصر ممثّلاً بالمعجم الوسيط لم يحقّق الشّروط التي فرضتها المعجميّة المعاصرة، ولم يلبّ كفاية مستعمل المعجم فيما يخصّ الأمثال، مع أنّ واضعيه صرّحوا في مقدماته بأنّهم سيعززون نصوصه "بالاستشهاد بالآيات القرآنيّة والأحاديث النبويّة والأمثال العربيّة، والتّراكيب البلاغيّة المأثورة عن فصحاء الكتّاب والشّعراء ... "[1]. ويُلحظ كذلك عند مراجعة مقدّمات الوسيط أنّه لا يبيّن أنواع هذه الأمثال وعصورها، ولا ينسبها إلى قائلها.

[1] ينظر: الوسيط، المقدمة، ص27.

اتّخذ المعجم الوسيط المنحى المعياري منهجاً له، فاقتبس من المعجمات التّراثيّة؛ فلم يسجّل الوسيط شاهداً واحداً من الأمثال الحديثة رغم تصريحه بالتّجديد ومسايرة لغة العصر، وقد بلغ عدد الأمثال فيه 330 مثلاً، وفيما يلي عينة من أمثاله: رُبّ أخٍ لك لم تلده أمّك[1]، على أهلها جنت براقش[2]، لأمرٍ ما جدع قصيرٌ أنفه[3]، لو قلتُ تمرةً لقال جمْرةً[4]، إيّاكِ أعني واسمعي يا جارة[5]، إذا اصطلح الفأرة والسِّنَّورُ، خرب دكّان العطّار[6]، سكت ألفاً ونطق خَلْفاً[7]، جُوزِي جزاءَ سِنِمَّار[8]، وافق شَنٌّ طبقة[9]، أطِرِّي فإنّك ناعلة[10]، من أشبه أباه فما ظلم[11]، أَعْذَرَ من أنْذَر[12]، من غربل النّاس نخلوه[13]، غمراتٌ ثمّ ينْجَلين[14]، فلانٌ أسأل من فَلْحس[15]، الصّيف ضيّعتِ اللّبن[16]، الرائد لا يكذب أهله[17]، وغير ذلك.

صرّح واضعو الوسيط في مقدّمته إلى أنّ "وضع المعجم كان عملاً لا بدّ منه؛ لأنّ المعاجم الأخرى سواء منها القديم أو الحديث قد وقفت باللّغة عند حدود معيّنة من المكان والزّمان لا

[1] الوسيط، مادة: (أخا).
[2] الوسيط، مادة: (برقش)، كلبة ضُرِبَ بها المثل في الشّؤم على قومها.
[3] الوسيط، مادة: (جدع)، يُضرب للشيء يكون وسيلة لأمر مستور.
[4] الوسيط، مادة: (جمر)، يُضرب عند اختلاف الأهواء،
[5] الوسيط، ادة: (جار)، يضرب لمن يتكلم بكلام ويؤيد به شيئاً آخر.
[6] الوسيط، مادة: (خرب)، يضرب في تظاهر الخائنين.
[7] الوسيط، مادة: (خلف)، يُضرب للرجل يطيل الصمت، فإذا تكلم، تكلم بالخطأ.
[8] الوسيط، مادة: (السنمار)، يضرب لمن يجزى على الإحسان بالإساءة.
[9] الوسيط، مادة: (شنّ)، يضرب للمتوافقين في الشدة وغيرها.
[10] الوسيط، مادة: (طرّ)؛ أي اركب الأمر الشديد وأنت قوي عليه.
[11] الوسيط، مادة: (ظلم)؛ أي ما وضع الشّبه في غير موضعه.
[12] الوسيط، مادة: (عذر)؛ أي ثبت له العذر.
[13] الوسيط، مادة: (غربل).
[14] الوسيط، مادة: (غمر). يضرب في الصبر على احتمال الشدائد أملاً في انفراجها.
[15] الوسيط، مادة: (فلحس). فلحس رجل من بني شيبان يضرب به المثل في الإلحاح في السؤال.
[16] الوسيط، مادة: (مثل).
[17] الوسيط، مادة: (مثل).

تتعدّاها، "فالحدود المكانيّة شبهُ الجزيرة العرب، والحدود الزّمانيّة آخر المائة الثّانية من الهجرة لعرب الأمصار، وآخر المئة الرّابعة لأعراب البوادي. ومعظم هذه المعاجم قد تصونت عن إثبات ما وضع المولّدون والمحدثون في الأقطار العربيّة من الكلمات والمصطلحات والتّراكيب حتّى قرّ في نفوس الدّارسين أنّ اللّغة قد كملت في عهد الرّواية، واستقرّت في بطون هذه المعاجم"[1]، غير أنّ واضعي المعجم لم يكونوا أوفياء لتصريحهم، فعند استقراء الأمثال في المعجم يتبيّن أنّهم لم ينجحوا في الجمع في مصادرهم بين القديم والحديث؛ فقد طغت المعياريّة على اختياراتهم، فغابت عن المعجم الأمثال المعاصرة التّي كان بالإمكان أن تمدّ المعجم بذخيرة وفيرة، فتغنيه، وتعكس روح العصر فيه، وتحافظ على التوازن الثّقافي، فلا يُغلّب الماضي على الحاضر، فيحقّق الأهداف التّربويّة التي من أجلها وُضِعَ المعجم، وهذا ما لا يوجد في المعجم الوسيط الذي لم يربط تليد الماضي بطريف الحاضر. إنّ علم المعجم الوصفي دعا إلى المزاوجة بين الأمثال القديمة والمعاصرة بوصفها شواهد بحيث يصير المعجم "أداة عمليّة يستطيع القارئ من خلاله أن يلامس الماضي والحاضر في الوقت ذاته"[2]. إنّ الاستعانة بالأمثال والشّواهد من مختلف العصور ضرورة؛ لأنّ الشواهد المستحدثة تتضمّن كثيراً من الألفاظ الحضاريّة والمصطلحات العلميّة والدّلالات المعاصرة، وبذلك يجب أن يتساوى الاحتجاج بين الأمثال القديمة والمعاصرة. ومن المعروف أنّ الشّواهد في أي معجم لغوي في العربيّة تتمثّل في الآيات القرآنيّة، والأحاديث النّبويّة والشّعر والأمثال والتّعبيرات الاصطلاحيّة، وبذلك فإنّ توسيع دائرة الشّواهد بحيث تشمل القديم والمعاصر لا يتحقّق إلّا من خلال الأمثال والتّعبيرات الاصطلاحيّة، فهي خير ممثّل لمسار اللّسان في أي عصر من العصور، وبخاصّة في هذا العصر الذي توسّعت فيه دائرتا الأدب والعلم، ولم يعد الاستشهاد حكراً على الشّعر، كما كان في القديم.

[1] الوسيط، مقدمة الطبعة الأولى، ص25.

[2] الجيلالي، حلام، تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة (دراسة)، من منشورات اتحاد الكتاب العرب بدمشق، 1999م، ص211.

لقد سار المعجم الوسيط على خطا المعجميين القدماء في تقييد الاستشهاد بالأمثال بمعايير ثلاثة، هي: الزّمان والمكان والصّحّة، والتي تتعلّق بتغليب الأمثال التي جمعت في حدود زمانيّة لا تتجاوز القرن الرّابع الهجري، وحدود مكانية لا تخرج عند حدود قلب صحاري الجزيرة العربيّة، وبتحقيق هذين الشّرطين يصبح شرط الصّحّة منجزاً.

اختلف مقياس الاستعانة بالمثل في المعجم اللّغوي بين المعجميين القدماء والمحدثين، فالقدماء رغبوا في إثبات أصالة اللّفظ الذي يشتمل عليه المثل، وصحّته، وفصاحته، وزمانه ومكانه، فوضعوا معاييرهم الزّمانيّة والمكانيّة. أمّا المحدثون، فمن خلال الاستشهاد بالمثل، يشيرون إلى القدرة الاستعماليّة لألفاظ المثل، وشهرتها وشيوعها، فالألفاظ الحوشيّة الجافية أو التي هجرها الاستعمال لا تدخل في متن المعجم، وذلك حسب ما ورد في مقدّمة المعجم[1].

2. مسألة معجمة الأمثال

يعدّ تسجيل الأمثال في المعجم اللّغوي متمماً لعمليّة الجمع؛ إذ يتمثّل في تسجيل الرّصيد المجموع وفق نظامٍ ترتيبيّ معيّن وتعريفه. ولا تهتمّ هذه الجزئيّة من الدّراسة بقضيّة ترتيب المداخل المعجميّة بل بوضع الأمثال داخل النّصّ المعجمي الواحد، ولهذا الوضع أهميّة في أبعادها النّظريّة والعمليّة، وفي جوانبها الفكريّة والتّطبيقيّة؛ لأنّها من جهة تتأثّر بموقف المعجمي من اللّغة، ونظرته إليها، وطريقته في تحليلها. ومن جهة ثانية تؤثّر في بناء المعجم وكيفيّة عرض المعلومات فيه[2].

وقد استعان أوّل معجم وُضِع في العربية؛ أي: كتاب العين لصاحبه الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت. 175 هـ) بإيراد المثل وسيلةً من وسائل تأكيد المفردة المعجميّة، وتحديد الدّلالات، وضبط مجال استعمالها في واقع اللّغة المُتكلّمة في مواكبة العصر؛ أي أنّه وسيلة مساعدة للتّعريف

[1] الوسيط، مقدمة الطبعة الأولى، ص27.

[2] زفنكي، صافية، التطورات المعجميّة والمعجمات اللغويّة العامّة العربية الحديثة، وزارة الثقافة السورية، دمشق، ط1، 2007م، ص329.

بالدّرجة الأولى ثمّ الوقوف على التّغيّر الدّلالي عبر العصور. وتأثّرت المعجمات اللاحقة بصنيع الفراهيدي قاصدةً الغاية ذاتها في إثبات فصاحة اللّفظ وأصالته، وملابسات دلالاته آنياً وتطوريّاً. وقد استعان المعجم اللّغوي بالمثل؛ لإنجاز وظائف عدّة، فاستثمره المعجم الوسيط، معزّزاً نصوصه وتعريفاته، بحيث يدمج المدخل المعجمي في خطاب الكلام، ويحدّد دلالة المدخل، ومجالات استعماله، والاستشهاد لمسائل نحويّة وصرفيّة، فمثلاً ورد في الوسيط:

الشقشقة: شيء كالرئة يُخرجه الجَمَل من فيه إذا هاج وهدر. (ج) شقاشق. ويُقال: هّدّرت شقشقة فلان: ثار أو أفصح في كلام. ويُقال: "شقشقة هَدَرَتْ ثُمَّ قَرَّتْ": ضجّة أو فتنة ثارت ثمّ هدأت[1].

وقد أكّد الوسيط بذكر هذا المثل وجود لفظة (شقشقة) في متن العربيّة، وأبرز دلالتها فيها، ووضعها في سياقها الاستعمالي. ومن الأمثلة كذلك:

بَلجَ وجهه بلجاً: تنضّر سروراً، و– صدره: انشرح، و– به: سرَّ. الإنسانً: بعُدَ ما بين حاجبيه، فهو أبلج، وهي بلجاء. (ج): بُلُج. وكلّ واضح: أبلج، وفي المثل: "الحقّ أبلج، والباطل لجلج"[2].

هنا سجّل المعجم المثل من أجل ضبط دلالة أخرى للمدخل، فرضها الاستعمال، فجذر المادة يفيد معنى الانشراح والسّرور، والتّنضّر، وكذلك الوضوح، وقد بيّن المعجم الدّلالة مستشهداً لها بالمثل: (الحقّ أبلج ...)، وبذلك أسهم المثل في تحديد الدلالة الخاصّة (السّياقيّة)، والمجال

[1] الوسيط، مادة: (شقشق).

[2] الوسيط، مادة: (بلج).

الاستعمالي لها، وقد أدّت الأمثال هذه الوظيفة، فحددّت الدّلالات المتباينة، يُضاف إلى ذلك مرجعيّتها الحضاريّة، ومن الأمثلة:

(تحكك) بالشّيء: احتكّ به. ويُقال: هو يتحكك بي: يتحرّش ويتعرّض لي. ويقال: لمن ينازع من هو أقدر منه: "تحككت العقربُ بالأفعى"[1].

قدّم المثل هنا إضافة دلاليّة للفعل تتعلّق بمصارعة المرء أو منازعته أو مخاصمته لمن هو أقوى منه أو يتشبّه بغيره، ويحكي فعله، ولا يقوى قوته. ومن الأمثلة كذلك:

البغاث: طائر أبغث اللون، أصغر من الرّخم، بطيء الطيران، (ج) بُغثان). وفي المثل: "إنّ البغاثَ بأرضنا يستنسر"، يُراد من جاورنا، عزَّ بنا[2].

يُلحظ هنا أنّ المثل انماز بخصائص تكسبه تفرّداً عن غيره من التّركيبات، فقد شكّل وحدةً معجميّةً قائمة بذاتها lexical unit، ووحدةً دلاليةً مستقلةً بذاتها semantic unit؛[3] فقولهم: (إنّ البغاث بأرضنا يستنسر) لا يشير إلى معنى حرفي لمكوّناته بل يحمل دلالة اصطلاحيّة (مجازيّة)، وقد اجتهد المعجم الوسيط غالباً للإشارة إلى هذا المعنى، فنجد:

أبى عليَّ إباءً وإباءةً: استعصى. و– الشّيء: كرهه ولم يرضه. وفي التنزيل العزيز: ﴿وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ﴾[4].

[1] الوسيط، مادة: (حكك).

[2] الوسيط، مادة: (بغث).

[2] ينظر: حسام الدّين، كريم زكي، التعبير الاصطلاحيّ، مكتبة أنجلو المصريّة، القاهرة، 1985م، ص24.

[4] التوبة: 32.

وفي المثل: "رضي الخصمان وأبى
القاضي"، يُضرَب لمن يطالب بحق نزل
أصحابه عنه[1].

فالمثل هنا واضح في دلالات مكوّناته غير أنّه يفيد معنى آخر ذكره المعجم، وهنا يتبيّن لنا أنّ المثل كوّن وحدة دلاليّة مستقلّة، فلم تُستنتَج من خلال الواقع المعجمي للكلمات "رضي، الخصمان، أبى، القاضي"، بل فُرِضَ تفسيرُ المعطى الدّلالي لها اللّجوءَ إلى واقع عرفيّ تواضعت عليه الجماعة اللّغويّة يُستدعى من خارج السّياق.

برى العود أو الحجر ونحوهما ـــِ بَرْياً: نحته، فهو
بارٍ، ومنه المثل: "أعطِ القوسَ باريها": كِلِ الأمرَ
لصاحبه[2].

واستشهد المعجم الوسيط بالمثل لبيان مسائل نحويّة وصرفيّة، من ذلك:

(الحُظيَّة): تصغير الحَظْوة، بمعنى السّهم الصّغير.
وفي المثل: "إحدى حُظيَّات لقمان" يُضرَب لمن
عُرِفَ بالشّرّ ثمّ ظهر منه الصّلاح[3].

وذكر المثل يؤكّد صحّة القاعدة الصّرفيّة التي تتمثّل بتصغير (حَظْوة) على (حُظيَّة). وجاء في الوسيط:

أتى الجيش ونحوه: دهمه العدو. و– فلان: تغير عليه حسه، فغلبت عليه الأوهام. و– من جهة كذا: أصيب من

[1] الوسيط، مادة: (أبى)، ص4.
[2] الوسيط، مادة: (برى).
[3] الوسيط، مادة: (حظى).

جهته. وفي المثل: "من مأمنه يُؤتى الحذر"، فهو مأتي[1].

من المفيد عند تخير مثل ما أن يكون ذا فائدة لغويّة أو فكريّة أو ثقافيّة أو أخلاقيّة، يُضاف إلى ذلك إظهار عبقريّة اللّغة في أمثالها، وإمتاع المتلقّي في إيصاله له.

وقد عانى المعجم الوسيط من عيوب في مستوى الوضع، منها:

(1) التّكرار: صرّح صنّاع الوسيط بأنّهم مالوا إلى الإيجاز بغية توفير المساحة في المعجم، إلاّ أنّه كرّروا تسجيل أمثال عدّة، منها:

- "في كل شجر نار، واستمجد المَرخ والعَفَا" الذي استشهد به مرةً تحت الجذر «مجد»، ومرةً أخرى تحت الجذر «مَرَخَ»، ومن الأمثال المكرّرة:
  - "أنفك منك وإن كان أجدع": وذُكِرَ تحت المدخل «الأنف»، وتحت المدخل «جَدِعَ».
  - "رُبّ عَجَلَةٍ تَهَبُ ريثاً": وورد تحت المدخل «الرّيث»، و«العجلة».
  - "الحقُّ أبلج، والباطل لجلج": وورد تحت المدخل «بلج»، و«لجلج».

وفي بعض المواضع استشهد الوسيط بالمثل الواحد ثلاث مرّات، من مثل:

- "من استرعى الذّئبَ فقد ظلم، فبرز تحت «الذّئب»، ومرّة أخرى تحت «استرعاه»، وثالثة تحت «ظلم».

(2) عدم خضوع معجمة المثل داخل النّصّ المعجمي لقاعدة، فتارة يقع وسط النّصّ، وتارةً في آخره.

3. مسألة التّعريف

لا يستند واضعو المعجم إلى معيار واضح في معالجتهم للمثل المطروح في متن النّصوص المعجميّة من ناحية التّعريف والشّرح، ومن تأمّل هذه المعالجة يتضح أنّهم إمّا أن يعمدوا إلى

[1] الوسيط، مادة: (أتى).

شرحه شرحاً مختصراً غير نافع، أو يسهبون في الشّرح أو يدرجون المثل من دون أي شرح أو تعريف به، فتحت مادة: (أخا) الواضحة في دلالاتها مهما كثرت، يسجّل المعجم أكثر من مثل، كما يأتي:

> (الأخ): من جمعك وإيّاه صلب أو بطن أو هما معاً. و– من الرّضاع: من يشارك في الرّضاعة. و– الصّديق. وفي المثل: "إنّ أخاك من آساك". و: "ربَّ أخٍ لك لم تلده أمّك". و: "مُكْرَهٌ أخاك لا بطل": ليس من طبعه الشّجاعة، ويُضرَب على من يُحمل على ما ليس من شأنه. ويُقال: لا أخا لك بفلان: لا صداقة معه و– : الشّريك المثيل. و(أخو الشّيء): صاحبه وملازمه، يقال: هو أخو أسفار: كثيرها. و(أخو القبيلة): أحد رجالها. (ج) آخاء، وإخوان، وإخوة. ويُقال: "إخوان الوداد أقرب من أخوة الوِلاد"[1].

بملاحظة هذا النّصّ المعجمي يتبين أنّ المعجم استشهد لمادة معجميّة مفهومة لا لبس فيها ولا غموض، وأطلق أكثر من مثل لتوضيح دلالات واضحة، فمن السّهل إدراك المتلقي أنّ دلالة (الصّديق) من ضمن دلالات (الأخ)، ولا يحتاج هذا إلى التّعريف إلى ذكر ثلاثة أمثال، اثنان منهما وقفا من دون شرح، والثّالث شُرّح شرحاً وافياً. لا يصف المعجم نمط القول الرّابع مع أنّه من المصاحبات اللّغويّة، ويكتفي بالتّعبير (يُقال). علماً أنّ المعجم كثيراً ما صدّر ذكر تسجيل الأمثال بهذا التّعبير، كما هو حال: (إخوان الوداد ...) الذي أنهى به النّصّ المعجمي، وهو مثل، وقد سُجِّل من دون شرح.

[1] الوسيط، مادة (أخا).

في نصوص أخرى يتجاهل واضعو المعجم مثلاً الاستشهاد لها على الرّغم من أثر التّمثيل والاستشهاد في توضيحها، وتبيانها، فعل سبيل المثال كان من المفيد تبيان معنى (اللدم) في إيراد شواهد مثلية، وهي لفظ ليس بقرآني:

لدم الشيء لدما: ضربه، ولدم فلاناً: لطمه أو ضربه
بشيء ثقيل يُسمَع وقعه، فهو لادم ...
(اللدم): صوت الحجر أو الشّيء يقع بالأرض، وليس
بالصّوت الشّديد[1].

كان من الأفيد لو عرض له المعجم شاهداً من الأمثال؛ لتبيان دلالاته المتباينة، كأن يورد: (لا أكونُ كالضّبُع تسمعُ اللّدمَ فتخرج حتّى تُصاد)، ومعنى المثل: لا أغفل عمّا يجب التّيقّظ فيه[2].

إنّ هذا الاضطراب المنهجي بوجوهه المختلفة جاء وليداً للتّساهل في معالجة هذا النّوع من الوحدات، والاكتفاء في الغالب باقتفاء آثار المعجميين السّابقين، فالمعجمات القديمة كانت مصدراً أساسياً من مصادر المعجم الوسيط.

ومن الأمثلة كذلك:

(الرُّميح): العصا
يعتمد عليها الشّيخ،
يُقال: "أخذ رُمَيْحَ أبي
سعد": أسنَّ[3].

[1] الوسيط، مادة: (لدم).
[2] الميداني، مجمع الأمثال، 2/ 242.
[3] الوسيط، مادة: (رمح).

فقد أوجز المعجم بتبيان معنى المثل، واكتفى بتقديم لفظ واحد من دون أي إضافات تعريفيّة، و(رُميح لأبي سعد) هو العصا الذي يأخذها الكبير عند كبره[1].

4. الترميز والاختصار: والمقصود بالرمز في الحقل المعجمي هو كلّ علامة اصطلاحيّة مختصرة لسانيّة أو غير لسانيّة"[2]، والاختصار هو "حذف جزء من كلمة واحدة أو مجموعة من الكلمات لفظاً أو كتابةً؛ لتوفير الوقت والمساحة والجهد"[3].

وتنهض الرّموز والمختصرات بوظائف عدّة تتعلّق بالإيجاز، والتّرتيب وتوفير المساحة داخل المتن، والاقتصاد في الوقت والجهد على مستعمل المعجم. وقد استعملها المعجميون قديماً، فبالعودة مثلاً إلى القاموس المحيط لصاحبه محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت. 817هـ)، يُلحظ أنّه وضع مجموعة من الرّموز بغرض الاختصار، من مثل: (د) اختصاراً للفظة البلدة، و (ع) للموضع، (ج) للجمع، و(م) للشّيء المعروف، أو للإشارة إلى المعنى المعروف لدى أهل عصره[4]. وقد أكّدت المعجميّة الوصفيّة ضرورة الإفادة من هذه التّقنية، وأبرزت أهميّة استعمالها بديلاً عن الألفاظ أو الجمل، وفرضت على واضعي المعجمات الإشارة إلى هذه المختصرات في مقدمات المعجمات، وتبيان دلالاتها، وشرح منهجيّة استعمالها. وقد أورد المعجم الوسيط في مقدّمة الطّبعة الأولى قائمة ضمّنها الرموز التي وظّفها، بيد أنّه لم يرمّز للفظ (مثل)، ولم يذكره في قائمته، وعند إيراد مثل ما، يحصره ضمن علامتي تنصيص، ويشير إليه، بأوجه كثيرة، من مثل: (وفي المثل، ومن أمثالهم، ...)، من ذلك:

[1] ابن المظفر الحاتمي، محمد بن الحسن، حلية المحاضرة في صناعة الشعر، تحقيق: جعفر الكتاني، الحبيب الشاوش، حوليات الجامعة التونسية، جامعة منوبة، العدد8، تونس، 1971من، ص255.

[2] الجيلالي، حلام، تقنيات التعريف في المعاجم اللغوية المعاصرة، ص263.

[3] البعلبكي، رمزي منير، معجم المصطلحات اللغويّة، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، 1990م، ص23.

[4] ينظر: الفيروز أبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، تحقيق: نصر الهوريني، دار الفكر، بيروت – لبنان، 1983، ص4.

(الأثر): العلامة. و– لمعان السّيف. وأثر الشيء:
بقيته. وفي المثل: "لا تطلب أثراً بعد عين": يُضرَب
لمن يطلب أثر الشّيء بعد فوت عينه[1].

وكان من المفيد أن يشير إليه برمز ما، كأن يختصره بـ (مث) أو (م) اقتصاداً للمساحة، وإبرازاً لمرجعيته المثليّة.

وكثيراً ما يتجاهل الوسيط الإشارة إلى كون القول المقتبس مثلاً، فيكتفي باللفظ: (يُقال). وهذا الوصف لا يبيّن الفرق بين التّعبير الاصطلاحي والمثل. وهنا لا يُعرف هل المسكوك المقتبس تعبير اصطلاحيّ أو مثل. لا شكّ أن مسألة ترميز الأمثال مسألة مهمّة اعتنت بها الدّراسات التّنظيريّة الميتاليكسيكوغرافيّة، ودعت إلى إيجاد اتفاق وتقييس عربي بحث تأخذ به المجامع العلميّة، وتعمل على توحيده بحيث يتبناه لاحقاً واضعو المعجمات.

نتائج البحث

يعالج هذا البحث الطرائق التي اعتمدها المعجم اللّغوي ممثّلاً بالوسيط لمعالجة الأمثال فيه، من حيث الجمع والوضع، وقد توصّل إلى النّتائج الآتية:

1. ضرورة الاهتمام بمعجمة الأمثال في متن المعجم اللّغوي، وذلك بغرض الإسهام في إعداد معجم تركيبي للغة العربية syntactic lexicon. فاللّغة لا تنبني فقط على المفردات بل تشغل التّراكيب، كالأمثال مساحة فيها، وهذه الأمثال تسير على وفق قوانين العربية من حيث الاستجابة التامة للقواعد النحويّة والصرفيّة.
2. إنّ معجمة هذا النّوع من التّركيبات التي تعدّ جزءاً مهمّاً من متن اللّغة، ومتن المعجم اللّغوي، عانى من الاضطراب والفوضى، فكانت تسجيل الأمثال في المعجم الوسيط جزئيّاً، فلم يُعنَ واضعو الوسيط بتدوينه على نحو واسع، بغرض المدخل الذي يحوي في نصّه على مثل أو أكثر في الخطاب المنطوق أو المكتوب من

[1] الوسيط، مادة: (أثر).

خلال توضيح طرائق استعماله بهذا المعنى أو ذاك، وهذا ما يثري كفايات مستعملي المعجم، فالمثل ينماز بخصائص عدّة، كالإيجاز والتّفنّن والتّصوير، وهذه خصائص أسلوبيّة لا تتوافر في التّركيبات العاديّة، وهو ما يمنح المثل طاقة تعبيريّة لافتة يمكن استثمارها في إثراء الكفاية اللّغويّة لدى مستعملي المعجم.

3. إهمال تسجيل الأمثال من العصور الأدبيّة المختلفة.
4. يحتاج تعريف المثل إلى المزيد من الجهود من صنّاع المعجم، وذلك من خلال اعتماد معيار واحد في شرحها شرحاً وافيّاً، والإفادة من حمولتها الدّلاليّة في تبيان أوجه المدخل المقصود.
5. عدم الاهتمام بترتيب الأمثال داخل النّصّ المعجمي وفق طريقة محدّدة.
6. إنّ حاجة المعجم اليوم كبيرة، أكثر من أي وقت مضى، إلى إعادة معالجة الأمثال فيه بما يتناسب والتطور الحاصل في الصّناعة المعجميّة على المستويات كلّها، جمعاً ووضعاً وتعريفاً.

التّوصيّات

1. استثمار جهود القدماء، ومزاوجتها بنتائج علم الميتاليكسيكوغرافيا من ناحية جمع الرصيد المعجمي على مستويي المفردات والتّراكيب، ومن ناحية وضعها في متن المعجم، وتعريفها تعريفاً دقيقاً يفي بمتطلبات مستعمل المعجم.
2. الاستعانة بالأمثال المنسوبة إلى العصور الأدبيّة كلّه.
3. تقديم المزيد من الدّراسات الميتاليكسيكوغرافيّة التي تخدم الصّناعة المعجميّة، وتسهم في تطويرها.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم:

1. باكلا، محمد حسن، وآخرون، معجم مصطلحات علم اللغة الحديث (عربي، إنكليزي)، مكتبة لبنان – ناشرون، بيروت – لبنان، 1983م.
2. بريور، غاري /نويل، ماري، المصطلحات المفاتيح في اللسانيات، ترجمة، عبد القادر فهيم الشيباني، سيدي بلعباس، الجزائر، ط1، 2007م.
3. البعلبكي، رمزي منير، معجم المصطلحات اللغويّة، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، 1990م.
4. البعلبكي، روحي، معجم روائع الحكمة والأقوال الخالدة، المقدّمة، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، 2001م.
5. بن مراد، إبراهيم، مسائل في المعجم، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط1، 1997م.
6. الجرجاني، الشريف، كتاب التعريفات، الدار البيضاء، تونس، 1971م.
7. الجيلالي، حلام، تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة (دراسة)، من منشورات اتحاد الكتاب العرب بدمشق، 1999م.
8. حسام الدّين، كريم زكي، التعبير الاصطلاحيّ، مكتبة أنجلو المصريّة، القاهرة، 1985م.
9. ابن حسين، هلال، مكانة المعجميّة في البحث اللساني الحديث من خلال "مقدمة لمعجمية الشرح والتعاملية"، مجلة المعجميّة، العددان 14–15، تونس، 1418هـ/1998م– 1419هـ/1999م.
10. الحمداني، أبو فراس، ديوان أبي فراس الحمداني، بعناية: نخلة قلفاط، مكتبة الشرق، بيروت – لبنان 1910م.
11. خليل، حلمي، "علم المعاجم عند أحمد بن فارس بين النظر والتطبيق" في مجلة المعجمية، العدد 12، 13، الشركة التونسيّة، تونس، 1997م.
12. الزبيدي، عمرو بن معدي كرب، شعر عمرو بن معدي كرب، جمعه ونسقه: مطاع الطرابيشي، مطوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط2، 1405هـ – 1985م.
13. زفنكي، صافية، التطورات المعجميّة والمعجمات اللغويّة العامّة العربية الحديثة، وزارة الثقافة السورية، دمشق، ط1، 2007م.

14. زلهايم، رودولف، الأمثال العربية القديمة (مع اعتناء خاص بكتاب الأمثال لأبي عبيد)، تحقيق: رمضان عبد التّواب، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، 1402هـ – 1982م.
15. السّيوطي، عبد الرّحمن بن أبي بكر، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، تحقيق: محمّد أحمد جاد المولى بك، ومحمّد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمّد البجاوي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى بك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، ط1، 1986م.
16. شباني، بانا، المتلازمات اللفظية ودورها في إعداد المعجم اللغوي المعاصر، مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها، نصف سنوية دولية محكمة، السنة الثانية عشرة، العدد الثالث والثلاثون، سمنان – إيران.ربيع وصيف 1400هـ –2021م،
17. الضبي، ابن عاصم، الفاخر في الأمثال، اعتنى به ووضع حواشيه: محمد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 2011م.
18. العايد، أحمد، "*هل من معجم عربي وظيفي*"، ضمن كتاب: في المعجمية العربية المعاصرة"، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان ط1، 1987م.
19. عمايرة، حنان إسماعيل/ نزال، فوز سهيل، لغة المثل العربي (دراسة وصفيّة تحليليّة، مجلة الجامعة الإسلاميّة للبحوث الإنسانيّة، المجلد22، العدد1.
20. عمر، أحمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1429هـ – 2008م.
21. عمر أحمد مختار، صناعة المعجم الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 2009م.
22. الفيروز أبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، تحقيق: نصر الهوريني، دار الفكر، بيروت – لبنان، 1983م.
23. مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط5 (منقحة)، 1432هـ – 2011م.
24. ابن مراد، إبراهيم، قضية المصادر في جمع مادة المعجم، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد78، دمشق، 2003م.

25. ابن المظفر الحاتمي، محمد بن الحسن، حلية المحاضرة في صناعة الشعر، تحقيق: جعفر الكتاني، الحبيب الشاوش، حوليات الجامعة التونسية، جامعة منوبة، العدد8، تونس، 1971م.
26. ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، ترتيب: علي عبد الله الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، مصر، 1982م.
27. الميداني، أبو الفضل أحمد النيسابوري، مجمع الأمثال، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، ج1، مطبعة السنة المحمدية، (د. ط.)، (د. ت.).
28. هليل، محمد حلمي، في طور التنفيذ (معجم جديد للتّرجمة من العربيّة إلى الإنكليزيّة)، مجلة عالم الفكر، المجلّد الثّامن والعشرون، العدد الثّالث، 2000م.
29. الودغيري، عبد العلي، قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي، الرياض، 1989م.

أثر نظريَّة المعنى في تحديد الزمن لدى الكوفيين

أ د. غياث محمد بابو*

د. حكمت بربهان**

عامر الشحود***

ملخص البحث

لعلّ من الضرورة البحثية هنا أن نعيد دراسة مفهوم ثنائية (اللغة والفكر) بما يتناسب وطبيعة هذا البحث الذي نعالج به وفيه موضوع "نظريَّة المعنى" وبما يراعي المعطيات الجديدة التي توصلت إليها البحوث اللغوية والنقدية المعاصرة ،على أننا إذ نفعل ذلك نود الإشارة إلى الإشكالات القديمة والحديثة التي عرضت لحقيقة العلاقة بين اللغة الفكر ،والتي تتراوح تفسيراتها بين حمل اللغة الفكر للإنسان ثم بين الإنسان والأشياء وهذا مذهب القدماء عموماً وما بين كون اللغة حاملاً للفكر ومؤثراً فيه ،وهذا مذهب أغلب المعاصرين.

فالزمن في العربيّة من منظور الكوفيّين أخذ تقسيماً مختلفاً عن التقسيم البصري ،وهذا ما عكسه البحث في تسليط الضوء على أثر نظريّة المعنى في تحديد الزمن عند الكوفيّين وارتباط السياق والقرائن اللفظيّة في هذا التّحديد .

ومن هذا المنطلق تصبح دراسة المعنى في القرآن الكريم متجسّدة بالدلالة التي أعطتها الآية القرآنيّة من دلالة مرتبطة بالساحة الزّمنية من جهة وبالدلالة السِّياقية للمعنى من جهة أخرى ،فبرز تأثير المعنى في صيغ الأفعال من خلال سياق المعنى في الشاهد القرآني وتحليل الكوفيين للمعنى ضمن الزّمن وفقاً للقرائن ودلالة السياق.

الكلمات المفتاحية: الزمن ،السياق ،الكوفيّون ،القاعدة ،المعنى.

The impact of the theory of meaning in determining time among the Kufans

Research Summary

It may be necessary here to re-examine and evaluate the concept of the duality of (language and thought) in accordance with the nature of this research, which addresses the topic of the 'theory of meaning,' while considering the new data that contemporary linguistic and critical research has reached. In doing so, we would like to point out the old and modern issues that have addressed the reality of the relationship between language and thought, which range in interpretations from language bearing the thoughts of humans to the relationship between humans and things, a viewpoint generally held by the ancients, and from language being a bearer of thought and affecting it, to language being a producer of thought, a view held by most contemporaries. The concept of time in Arabic from the perspective of the Kufans has taken a different classification than the Basran classification, and this has been reflected in the research highlighting the impact of the theory of meaning in defining time for the Kufans and the connection of context and linguistic indicators in this definition. From this standpoint, the study of meaning in the Holy Qur'an becomes embodied in the significance that a Qur'anic verse provides, with one meaning linked to the temporal context and another linked to the contextual meaning. The impact of meaning emerged in the forms of verbs through the context of meaning in the Qur'anic evidence and the analysis of the Kufans.

مقدّمة:

- **مشكلة البحث وأهميته:**

تكمن أهميّة البحث في محاولته تسليط الضوء على جانب مهمّ من جوانب دراسة الزمن في التركيب النحوي للسياق القرآني من خلال ما يأتي :

1. تسليط الضوء على نظرية المعنى، وارتباطها بالسياق من خلال الدراسات التي تناولت المعنى؛ قديمها ،وحديثها.
2. دراسة الأفعال والمشتقّات ودلالة أزمنتها في ظلّ الدراسات الحديثة التي درست المعنى.
3. الموازنة بين المعنى والسياق في نظر كل منهما لدلالة الزمن.

- **أهداف البحث وأسئلته:**

يهدف البحث إلى دراسة الزمن في السياق النصّي كما تناولته نظرية المعنى من وجهة نظر الكوفيين، كما يهدف إلى تسليط الضوء على الزمن في التحليل الكوفي الذي ارتبط بالمعنى وابتعد عن الصيغة الصرفية، ويهدف أيضاً إلى إظهار الأثر الذي تركته نظرية المعنى في تحليل الزمن في جانبه السياقي ضمن التركيب الفعلي.

- **مشكلة البحث وحدوده:**

مشكلة البحث هي تلك المشكلة التي رافقت النّحو العربي منذ نشأته؛ ألا وهي مشكلة الخلاف النحوي بين المدرستين البصريّة والكوفيّة، والمشكلة التي دعتنا لإعداد بحث يهتم بدراسة الأفعال من وجهة نظر الكوفيين الذين اعتمدوا جانب السياق والمعنى، فبرزت المشكلة في الوقوف على الآراء من وجهة نظر المعنى والسياق، ومقارنة تلك النظرة مع البصريين الذين مالوا إلى نظرية العامل.

- **مصطلحات البحث وتعريفاته الإجرائية:**

لا بدّ من التعريف بمصطلحات البحث؛ من مثل تعريف الزمن لغةً كما جاء في معاجم العربية، واصطلاحاً كما حدّه الاصطلاحيون، ولمّا كان بحثنا في الزمنين، السياقي والصّرفي، كان لا بدّ من تمهيد لضبط المصطلحين، الزمن الصرفي والسّياقي بين القدماء والمحدثين؛ إذ لكلٍّ من

القدماء والمحدثين منهجٌ اتبعه في دراسة الزمن، وذلك فيما يخصّ الشقّ الأوّل من العنوان، أمّا الشقّ الآخر من العنوان، فله أهميته الكبرى في الدراسات النحوية، نظرية العامل التي لاقت قبولاً لدى النحاة، وكانت الأساس الأول في تأصيل قواعدهم، وتقعيدها، ونبدأ بالآتي:

- **الزّمن الصرفي، والزّمن السِّياقي بين القدماء والمحدثين .**
- **الزّمن الصرفي:**

الزّمن الصرفي يرتبط الارتباط الوثيق بالصيغة الصرفيّة والوزن الصّرفي المعتمد على الصيغ الزمنيّة (فعل، يفعل، سيفعل) ،وهي تجمع بين الماضي والحاضر والمستقبل ،فإذا كان المعجميون قد نظروا إلى الزّمن بكون مادته وأصله اللّغوي، فإنّ النحويين قد نظروا نظرة مختلفة عن تلك النظرة، حيث نظروا إلى الزّمن بوقت حدوثه، وقسّموه إلى ماضٍ ومضارع وأمر، ثم جعلوا هذه الدّلالات الزّمنية الصرفية نظاماً زمنياً. وطبّقوها على صيغ الأفعال في السياق لذلك سمي الماضي ماضياً. ويكون معناه في السياق الاستقبال، والمضارع ما يحدث في الوقت الراهن، أما الأمر فإنه يحمل معاني الارتفاع والتوجيه، وعلو المكانة. [1]

يتجلى الزّمن الصّرفي في صيغ الأفعال خارج السياق النصيّ، وهي، أي: الأفعال في سياقها الصرفي تدل على زمن عمومي مطلق غير محدد بشيء، ولهذا وجدنا سيبويه يحد الأفعال بأزمنتها الصرفية لا السِّياقية في قوله: (وأما الفعل، فأمثلة أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيتْ لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينَقطع. فأمّا بناء ما مضى فـ(ذَهَبَ وسَمِعِ وحُمِدَ). وأمّا بناء ما لم يقع فإنّه قولك آمِراً: اذهَب واقتُلْ واضرِبْ، ومخبراً: يَقْتُلُ ويَذهَبُ ويَضرِبُ ويُقْتَلُ

[1] ينظر : شرح كتاب سيبويه: أبوسعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان، بتحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2008 م: 43/1. المفصل في صنعة الإعراب: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، بتحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، ط1، 1993، ص 25.

ويُضرَبُ. وكذلك بناء ما لم يَنقطع و هوكائن إذا أخبرتَ. فهذه الأمثلة التي أُخذت من لفظ أحداث الأسماء، ولها أبنية كثيرة) .[2]

- **الزّمن السِّياقي التركيبي:**

يعدّ الزمن السياقي المسار الصحيح للزمن في الابتعاد عن الصيغة الصّرفيّة التي لا تشير إلى مسار الزمن الصحيح ،وهذا ما درسه المعجميّون القدامى عندما درسوا البنية وفرّقوا بينها وبين الصيغة المبنيّة على ترتيب منظّم للحروف في قالب يشير إلى الزّمن ،ففي تاج العروس للزبيدي البنية هي الهيئة أو الشكل الظاهر (البِنْيَةَ الهَيْئَة الَّتِي {بُنِيَ عَلَيْهَا مِثْل المِشْيَة والرِّكْبَةِ.) [3]

فالزمن الماضي كما أشار الزّجاجي له زمانان زمن وقوع وزمن إخبار وهذا ما أشار إليه بقوله : (والفعل الماضي ما تقضّى ،وأتى عليه زمانان، لا أقل من ذلك ،زمان وجد فيه ،وزمان خُبّر فيه عنه) .[4]

وهذا التحديد من الزجاجي يُعدّ من أوائل النصوص التي تربط بين البنية الصرفية للفعل والزمن من جهة، وبين العلاقة بين زمن الحدث وزمن المتكلم من جهة أخرى، وهوما سيطوّره النحاة بعده في التفريق بين الزمن النحوي والزمن الدلالي.

فالزجاجي لا يكتفي بتعريف الماضي بأنه ما "تقدَّم"، بل يضيف قيدًا دقيقًا، وهو اشتراط اجتماع زمنين:

1. الزمن الذي وقع فيه الحدث،

---

[2] الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م : 12/1.

[3] تاج العروس، محمّد مرتضى الحسيني الزَّبيدي، تحقيق: جماعة من المختصين، من إصدارات: وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، 2001م ، ج،37 ص218، مادة سوق .

4 الإيضاح في علل النحو، الزجاجي أبو القاسم ،، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس – بيروت، الطبعة الثالثة ،1979 م ،ص 87 ..

2. والزمن الذي يُخبَر فيه عنه.

وهذا ما أكّده ابن جنّي في الخصائص حين عبّر عن دخول الأدوات الجازمة على الفعل المضارع الذي عدل فيه من الماضي المنفي إلى المضارع ،وهذا كان في اختلاف السياق عن دلالة صيغة المضارع ،وهذا ما ذهب إليه ابن جني إذ قال : (ومنه قولهم : **لمْ يقمْ زيدٌ** ،جاؤوا فيه بلفظ المضارع ،وإن كان معناه المضي؛ وذلك أنّ المضارع أسبق رتبةً في النّفس من الماضي، ألا ترى أنّ أول أحوال الحوادث أن تكون معدومة، ثمّ توجد فيما بعد ،فالمضارع معدوم باعتبار أنه لم يقع بعدُ ،أمّا الماضي فقد وقع وانتهى، فإذا نفي المضارع الذي هو الأصل ؛ فما ظنُّك بالماضي الذي هو الفرع).[5]

ويمكن أن نعرف الزّمن السِّياقي بأنه الزّمن المستفاد من اجتماع مجموعة من القرائن اللفظية أو المعنوية في السياق النّصي، بحيث يُؤدّي اجتماع هذه القرائن إلى إفراز زمنٍ جديد يختلف عن زمن المفردة الصّرفية الدّالة على الزّمن العام، فعلى سبيل المثال، الفعل الماضي كما حدده النّحاة ما دل على زمن قد مضى وانتهى، ووجوده داخل السياق النّصي يعطيه دلالة زمنية مركبة زائدة على الدلالة الأصلية، من خلال تركيبه مع قرائن لفظية كأسماء الزمان الدّالة على الحاضر، ومن علامات معرفة الفعل الماضي دخول (قد) عليه، كقوله تعالى: ﴿**قَالُوا تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُ وَأَهْلَهُ ثُمَّ لَنَقُولَنَّ لِوَلِيِّهِ مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ**﴾[6]. فقوله تعالى:(تقاسموا)يحتمل أنْ يكون أمرًا أو خبرًا في محل الحال بإضمار(قد)، أي: قالوا متقاسمين، وقرئ(تقسّموا).[7]

فإذا قدرنا (قد) قبل الفعل(تقاسموا) فهو فعل ماض جملة في محل نصب حال، والمعنى : متقاسمين، وهو خبر لا ،شاء، وإذا كان فعل أمر إنشائي، فهو جملة في محل نصب مفعول به

5 الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ الطبعة الرابعة ،2006، 107/3.

6 النمل ،الآية 49

7 تقشير التفسير، أبو علي عالي بن إبراهيم بن إسماعيل الغزنوي البلقي الحنفي ،تحقيق علي مفتاح الشنبي : دار المالكية ،الطبعة الأولى ،2023، 2/ 559.

لفعل القول، كأنهم قالوا: تحالفوا وأقْسِمُوا لنُبيتنّه.[8] والتقدير هنا تقدير معنى، فالفعل(تقاسموا) إذا كان ماضيًا دل على الزّمن الماضي، ولا يصلح لأنْ يكون جملة حالية؛ لأنّ الماضي والحال متنافيان في الزّمن، فلما صح تقدير (قد) في المعنى صحّ وقوع الفعل الماضي حالًا ؛ لأنّ (قد) تقرّب زمن الماضي من الحال.

- **الإطار النظري والدراسات السابقة:**

من الدراسات التي تناولت الزمن في النّحو من جانب أو آخر والمتّصلة بالبحث من قرب

1. **ألفاظ الزمان في القرآن الكريم (دراسة نحوية) رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة الكوفة (كلية التربية للبنات)** من إعداد تماضر قائد راضي ثامر الحاتمي ،بإشراف د. محمد حسين علي الصغير ،العراق ،2004م.
2. **الدلالة الزمنية للفعل في سورة يوسف** ،أطروحة ماستر ،إعداد الطالبة زهوة حوامد، إشراف الدكتور ناصر بركة ،جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ،الجزائر ،2016م.

3 ـ بحث بعنوان(**مفهوم الزمن النحوي ودلالته بين القديم والحديث) ،لأحمد مجتبى السيد محمد ،مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية ،(2015م)** .

4 ـ **أثر السياق في تحديد دلالة الفعل المضارع في سورة مريم ،د. باقر فليح عبد الحسن، جامعة القادسية :**

- **منهج البحث وإجراءاته.**

اّتبع البحث المنهجَين الوصفي والتّاريخي ،وذلك بالوقوف على الظاهرة ووصفها وتحليلها، ودراستها للوصول إلى نتائج علميّة جادّة ،وتتبّع تاريخ النّحو فيما يتعلّق بالزّمن من خلال دراسة

8 معاني القراءات، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور، مركز البحوث في كلية الآداب – جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية ،الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م:242/2.

الأفعال والمشتقات من وجهة نظرية العامل والمعنى، والتوصّل إلى النتائج من خلال الموازنة بين هاتين الدراستين، متّخذاً من السور المكيّة في القرآن الكريم أنموذجاً تطبيقيّاً.

- **عرض البحث والمناقشة والتحليل:**

وفيه يتم عرض ما تناوله البحث من أفكار نظرية وتطبيق تحليليّ.

- **نتائج البحث:**

يخلُص البحث إلى جملة من النتائج التي نذكرها في ختام العرض والتحليل.

- **المعنى عند الكوفيّين:**

يعدّ علم الدّلالة علماً يهتمّ بالمعنى الذي يؤدّيه اللفظ منفرداً أوضمن السياق متأثّراً بالقرائن اللفظيّة ،ويركّز المعنى النّحوي اهتمامه في مجال النّحو على الدّلالة اللغويّة ،ومجال دراستي في هذا البحث هو المعنى النّحوي الذي تطوّر مع دراسة الكوفيّين له وتأثيره على الزّمن.

ترك الدّرس اللّغوي دراسته في المعنى النّحوي والدّلالة ،وبرز المعنى " القيمة الدقيقة التي يتخذها هذا المدلول المجرد في سياق أوحد" [9]،وفهم المعنى النّحوي يعتمد على السّياق وعلى المتكلّم في الوقت ذاته ؛إذ إنّ معرفة المعنى تتطلّب فهماً للمتكلّم[10]،وتبحث نظريَّة المعنى في كيفية امتلاء الألفاظ بالدلالات ،وكيف يمكن للألفاظ أنْ تكون ذات معنى، وبناءً على ذلك فإنّ (علم الدلالة) يأخذ على عاتقه البحث في الآليات والقواعد التي تتحكم في إنتاج المعنى.

[9] مدخل لدراسة المعنى النّحوي والدلالي ،حماسة عبد اللطيف، ط6 . دار الشروق، القاهرة مصر، .2999، ص41.

[10] ينظر : الدلالة والنحو، صالح الدين حسنين، ط.6 مكتبة الآداب، مصر ،ص 21.

فالأبحاث الدّلالية في الفكر العربي التّراثي، لا يمكن حصرها في حقل معين من الإنتاج الفكري بل هي تتوزع لتشمل مساحة شاسعة من العلوم، لأنّها مدينة "للتحاور بين المنطق وعلوم المناظرة وأصول الفقه والتفسير والنقد الأدبي والبيان" [11].

و موضوع الدّلالة هو المعنى اللّغوي، والمعنى اللغوي ينطلق من معنى المفرد من حيث حالتها المعجمية، ومتابعة التطورات الدّلالية والتغيرات التي تأخذها الكلمة في السّياقات المختلفة ؛إذ يصعب تحديد دلالية الكلمة لأنّ الكلمة تحمل في ذاتها دلالة مطلقة ،وإنّما السياق هو الذي يحدد لها دلالتها الحقيقية ،وتتجلّى هذه العناصر من خلال أنواع الدّلالة اللّغوية، حيث إنّها تختلف باختلاف الدارسين لها والمناهج المتّبعة لكنّ أهمّ مقومات الدّلالية هو الرمز والفكرة والشيء المشار إليه، ويطلق لفظ سياق على الطريق التي ساق فيها اللغة، والدور الذي تؤديه، فيساعد على كشف معنى الكلمة نتيجة للمعرفة السابقة التي يفترض أنها مشتركة بين المتكلم والسامع، والذي يتمكن عن طريقها من تأويل مقاصد المتكلم من كلامه، والوضع اللّغوي له، هذا الموضع الذي قد يؤدّي الى تعدّد السياقات، كاللغوي والعاطفي والثقافي وسياق الموقف، والزّمن في السياق هو مخالفة التّصريف الذي جاء فيه وهذا ما فصّله الكوفيّون في الزّمن المستقبل والفعل الدّائم الذي خالف التّصريف البصريّ المعروف في الأزمنة الثلاثة ،فتقسيم الكوفييّن للأزمنة من وجهة نظرهم يرتبط الارتباط الوثيق بنظريَّة المعنى.

وقد ذكر الزمخشري في أساس البلاغة عدة معاني في هذه المادة يقول في مادة سوق : " ساقَ الدابةَ يَسوقُها سَوْقًا: قادها. ومنه سَوَّقْتُ القومَ إلى موضعِ كذا: تقدّمتُ لهم وسُقتُهم. ويقال: سَوْقُ الكلامِ إحكامُ ترتيبِه، وساقَه إلى معنىً حسنٍ: نَظَمه إليه." [12]

[11] علم الدّلالة : د. أحمد مختار عمر الناشر: عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، مصر تاريخ النشر: 1998م رقم الطبعة: 5 ،ص.5.

[12] أساس البلاغة ،الزمخشري، ، ضبطه وعلّق عليه: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م، ص 476 (مادة: سوق).

وفي تهذيب اللغة للأزهري في مادة "ساق" قال الليث : السوق معروف، يقول سقناهم سوقاً، ونقول هو يسوق نفسه ويفيض نفسه، وقد فاضت نفسه، وأفاضه االله نفسه، .... ويقال فلان في أي في النزع وقال الليث : السوق موضع البيانات، وسوق الحرب، حرمة القتال، والإسافة سير الركاب للسروج .قال ابن شميل : ساق فلان من إمرته أي أعطاها مهرها، وساق مهرها سياقاً، والسياق المهر"[13].

إنّ القاسم المشترك بين هذه المعاني هو مادة السّياق وهو التتابع والتناسب والانسجام والسير والنظم، وما يختصّ فيه الزّمن من دلالة السّياق هو التّتابع لحركة الزّمن ضمن الجملة ،فالكوفيّون نظروا إلى الدّلالة أكثر من التّركيب والصيغة وهذا ما وسّع نطاق المعنى في الدلالة الزّمنيّة لديهم.

والسياق في الاصطلاح : هو دراسة الكلمة داخل التركيب أو التشكيل الذي ترد فيه إذ لا يظهر معنى الكلمة الحقيقي إلاّ من خلال السّياق بضروبه المختلفة فمثلاً كلمة " يد " وهي في الحقيقة معروفة، وقد تنتقل إلى المجاز الذي يولد فيه السّياقات المختلفة تقول " : أعطيته مالاً عن ظهر يد " : يعني تفضلاً ليس من بيع ولا قرض ولا مكافأة، ولا نستطيع أنْ نقول، إن كلمة " يد " لها معان مختلفة عندما ترد منفردة لأنّه لا يمكن فهم أيّة كلمة على نحو تام بمعزل عن الكلمات الأخرى ذات الصلة بها والتي تحدد معناها.[14]

فالسياق هو الذي يحدد قيمة الكلمة في كل حالة من الحالات ؛إذ إنّ الكلمة توجد في كل مرة تستعمل فيها في جو يحدد معناها تحديداً مؤقتاً ،والسّياق هو الذي يفوض قيمة واحدة بعينها على كلّ الكلمة بالرغم من المعاني المتنوّعة التي في وسعها أن تدل عليها[15]، والسياق في

[13] تهذيب اللغة ،الأزهري رشيد عبد الرحمن العبيدي الهيئة المصرية ،القاهرة 1970م، مادة سوق .

[14]اللغة العربيّة معناها و مبناها ، دار الثقافة ،القاهرة ،ط3 ،2006 ،ص299.

[15] ملامح نظرية السياق في الدرس اللغوي الحديث ، الدكتور محمد اسماعيل بصل وفاطمة بلة ،مجلة دراسات في اللغة العربيّة وآدابها ،العدد الثامن عشر ،2014م ،ص 4

الزّمن يتضمّن الدّلالة التي خرج إليها الزّمن في مساره الزّمني الذي خالف فيه التصريف الّذي جاء عليه ،ومن ثمّ ورود الفعل في صيغة صرفيّة ما ودلالته على زمن مخالف لما جاء فيه يدل على السياق الذي حكم دلالته ،وهنا لابدّ من الإشارة إلى العلاقة التي تحكم السّياق بالدّلالة ،فالسياق هو اجتماع الدّلالة ضمن التركيب في إشارة واضحة إلى اجتماع قرائن أو إشارات للمعنى ضمن التّركيب وهذا نجده أكثر ما نجده ضمن القرآن الكريم إذ نجد أنّ الأحداث المستقبليّة التي تنتظر الكون ونهاية العالم ويوم القيامة أحداث لها دلالتها السِّياقية التي تحكم على المعنى تغيّر الدّلالة التي خرج إليها الزّمن .

فالعلاقة ما بين الدّلالة والسياق علاقة مترابطة مع مع بعضها بعضاً ،فالدّلالة السِّياقية هي الدلالة التي يقصدها المتكلم ويفهمها السامع من خلال الحدث الكلامي تبعاً للظروف المحيطة، وقد عرفه تمّام حسان " " للسياق نوعان: سياق لغويّ يتمثل في العلاقات القائمة بين اللفظ وما يسبقه وما يليه في النظم، وبه يُفهَم اللفظ على وجهه الصحيح. وسياق الحال وهو ما يحيط بالكلام من ملابسات، من مقامٍ، ومخاطَبٍ، وبيئةٍ، وثقافةٍ، ونوايا، وظروفٍ اجتماعية، ولا يستقيم فهم الكلام إلا باجتماع هذين السياقين معًا."[16] ،فالمتكلّم في جميع الشواهد التي ستتمّ مناقشتها هو الله عزّ ،ومقام السّامع هو مقام المتدبّر لآيات الله عزّ وجل ،فالمعاني التي تشير إليها الآيات القرآنيّة ترتبط الارتباط الوثيق بتحديد موقع الفعل في الساحة الزّمنيّة الممتدة من الماضي إلى المستقبل ،ويمكن تحديد ساحة الزّمن كما ستتم دراستها في الآيات المكيّة وفق الآتي :

أوّلاً : الزّمن البعيد المرتبط بخلق الكون، وسمي في القرآن الكريم (حقباً) ،والأحقاب والحُقُب، وهي الأزمنة الطويلة من غير تحديد.

[16] علم الدلالة بين النظر والتطبيق، أحمد نعيم الكراعين، ص 100

ثانياً : الزّمن الماضي المرتبط بالأحداث التي سبقت الإسلام (الأقوام الماضون) .

ثالثاً : الزّمن الماضي السابق للحظة التكلّم.

رابعاً : الزّمن الحاضر الدّال على الحال ويشير إلى لحظة التكلّم.

خامساً : الزّمن الحاضر الدّال على المستقبل.

وهناك قرائن تغيّر في سياق الزّمن وهي :

1- **الأحقاب والحُقُب**، وهي الأزمنة الطويلة من غير تحديد، قال تعالى:" ﴿ **لَّابِثِينَ فِيهَا أَحْقَابًا**﴾**17**، والأحقاب تشير إلى الزّمن البعيد والممتد .

2 – **السنة والعام**، وقد اجتمع ذكرهما في آية واحدة ،هي قوله تعالى: ﴿ **وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا فَأَخَذَهُمُ الطُّوفَانُ وَهُمْ ظَالِمُونَ**﴾[18]،وهي دلالات على ارتباط الفعل الوارد في سياق الآية بالزّمن الذي أشارت إليه القرائن (السنة ،العام ،العدد ألف)

3 – **الشهر**، ولفظ الشهر يشير إلى تواصل الأيام مجتمعة ومتواصلة في ثلاثين يوماً دون انقطاع وهذا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتغيّر دلالة الزّمن .

4 – **السرمد** . وهي في لسان العرب[19] : " السرْمَدُ: دوام الزمان من ليل أَو نهار. وليل سرمد: طويل. وفي التنزيل العزيز ﴿ **قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِن جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ اللَّيْلَ سَرْمَدًا إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُم بِضِيَاءٍ ۖ أَفَلَا تَسْمَعُونَ**﴾[20]

---

[17] النبأ 23.

[18] العنكبوت ،14.

[19] لسان العرب ،ابن منظور ،ج7 ، مادة (سرمد).

[20] القصص ، الآية 71.

5 – ساعة و"بعض يوم"، قال تعالى: ﴿ **وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّنَ النَّهَارِ يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ ۚ قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ**﴾[21]، وقال تعالى: " ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ ۚ كَذَٰلِكَ كَانُوا يُؤْفَكُونَ﴾[22]

6 – لمح البصر، وهو مدة زمنية قصيرة جداً وأقرب شيء لمعناه أنه الثانية أوجزء منها، قال تعالى: ﴿ **وَلِلَّهِ غَيْبُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۚ وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَو هُوَأَقْرَبُ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**﴾[23].

والقرائن المرتبطة بالزّمن والتي تشير إليه ترتبط الارتباط الوثيق بالسياق وتفكير الكوفيين بالمعنى النّحوي ؛إذ نرى أنّ الكوفيين قسّموا الأفعال إلى أقسام اختلفت عن تقسيم البصريين ،ومفهوم الزّمن السِّياقي لديهم مرتبط بتحليلهم للزمن السِّياقي الذي يشير إلى زمن مغاير للزمن الصّرفي ،وهذا المفهوم لدى الكوفيين نراه عند العديد منهم كالكسائي والفرّاء وثعلب ،ومن بعده من جاء لينتهج نهجهم كابن مضاء القرطبي الذي ألغى نظريَّة العامل الفلسفيّة ،وتبعه مجددو النّحو كإبراهيم مصطفى ومهدي المخزومي.

يعَدّ الكسائي من أبرز نحاة الكوفة، وقد كان رأس مدرستها في عصره، واشتهر بمناظرته مع سيبويه وما أثارته من اختلافات بين المدرستين البصرية والكوفيّة. ولم يصل إلينا من مؤلّفاته إلا القليل، وقد نصّ الباحثون على ضياع معظم كتبه، وأنّ آراؤه إنما حُفظت في مصنفات النحاة الذين نقلوا عنه، مثل كتب الفراء وابن السّراج والمبرّد وغيرهم[24]. أمّا الفرّاء (ت 207هـ)، وهو أكبر تلامذة الكسائي وخليفته في الكوفة، فإنّ أهم ما وصل إلينا من مؤلفاته كتاب «معاني القرآن»،

[21] يونس ،الآية 45

[22] الروم ،55.

[23] النحل ،77.

[24] الفهرست ،ابن النديم، ، تحقيق رضا تجدد، بيروت: دار المعرفة، ص 87–89؛ وانظر: مدرسة الكوفة النحوية ،محمد الطائي، ، بغداد: مطبعة المعارف، 1976م، ص 112–115،

وهو ليس تفسيرًا بالمعنى المصطلح، بل كتاب لغوي نحوي اتخذ فيه القرآن الكريم ميدانًا لتقرير الأصول الكوفية، وفيه عرضٌ لتحليلات دقيقة تكشف طبيعة النظر النحوي عند الكوفيين، ومنها مباحث تتصل بالزمن ودلالاته في التراكيب القرآنية[25].

والزّمن السِّياقي عند الكسائي ارتبط بفهمه للمعنى النّحوي إذ فسّر عمل اسم الفاعل في حالة دلالته على الزّمن الماضي ،فذهب إلى إعماله مطلقاً ،سواء دل على الماضي أو الحال والاستقبال، وهو يخالف الجمهور بإعماله ماضياً. وهذا ما نقله عنه ابن هشام ،والكسائي في نظرته إلى الزّمن السِّياقي لم يذكر الزّمن بشكله الصّريح في دراسته للقضايا النّحويّة إنّما من خلال حديثه عن اسم الفاعل وعمله وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ ۚ وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ ۖ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ۚ لَو اطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا﴾[26]، فذكر ابن الأنباري في مغني اللبيب في القاعدة السادسة " أنّهم يعبّرون عن الماضي والآتي كما يعبّرون عن الشيء الحاضر " رأي الكسائيّ في عمل اسم الفاعل إذا جاء في سياق الماضي وغيره[27] ، فيتبين من هذا النقل أنّ مذهب الكسائي إعمال اسم الفاعل المجرد الذي بمعنى الماضي مخالفا لرأي الجمهور في هذا المسألة ،فهو يلحقه بالفعل الماضي لموافقته في المعنى، وهذا إشارة أنّ الكسائي نظر إلى الزّمن من خلال السياق لا من خلال التّصريف ،فاسم الفاعل (باسط) دلّ على وقوع الزّمن في الماضي.

ومما جاء في القرآن الكريم ويشير إلى دلالة اسم الفاعل على الزّمن الماضي آيات عدّة تشير في سياقها إلى الزّمن ومنها قوله تعالى : ﴿ **هُوَاللَّهُ الَّذِي لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ عَالِمُ الْغَيْبِ**

[25] معاني القرآن ،الفرّاء، ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي وآخرين، القاهرة: دار المصرية للتأليف والترجمة، 1955م، ج 1، ص 5–7 (تقديم المحقق)، حيث يبيّن طبيعة الكتاب ومنهجه، وأنه كتاب لغوي نحوي قائم على تحليل التراكيب القرآنية.

[26] الكهف ، الآية 18

[27] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ،جمال الدين ابن هشام الأنصاري ،تحقيق الدكتور مازن المبارك ،محمد علي حمد الله ،ومراجعة سعيد الأفغاني ،القسم الثاني (مسرد الموضوعات) ،د ط ،ص 906.

وَالشَّهَادَةِ ۖ هُوَالرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ﴾[28]؛إذ دلّ اسم الفاعل (عالم) على زمن الماضي المحض ،وهذا من السياق يدلّ على علم الله جلّ جلاله في أمور الغيب منذ الأزل ،وحسب تقدير الكسائي اسم الفاعل في الآية الكريمة يعمل إذا كان ماضياً [29]، وعمله هنا في دلالته على الزّمن السِّياقي الماضي والدّلالة هي تحقق وثبات علم الله سبحانه وتعالى في الأزل.

وأرى أنّ الكسائي اعتمد على المعنى النّحوي الموجود في اسم الفاعل عامّة ليشير إلى عمله في أيّ حالة ورد سواءً دلّ على الحال والاستقبال أو الماضي، وذلك لتضمن اسم الفاعل الزّمن ،ومن ثمّ يصبح تحديد الزّمن حسب رأي الكسائي عائد إلى السّياق في التّركيب.

وفي الكثير من الآيات الكريمة يدلّ اسم الفاعل على الزّمن السِّياقي في أزمنته المتنوّعة ،فالنحاة قرروا أنّ الأصل في اسم الفاعل أن يدلّ على الحال أو الاستقبال، غير أنّ الكسائي يرى أنّ اسم الفاعل قد يُستعمل للدلالة على الماضي إذا اقترن بسياق يدلّ عليه، ولا يلتزم دلالته الأصلية على الحدوث المتجدّد أو الحال. فقد نقل عنه النحويون أنّ اسم الفاعل يعمل عمل فعله "إذا كان بمعنى الماضي أو الحال"، أي إنّ دلالته الزمنية غير ثابتة في صيغة اللفظ، بل تتحقق من خلال السياق الذي يحيط به [30]. ومن أشهر ما استدلّ به الكسائي على إمكان دلالته على الماضي أنّ العرب تقول: «هذا المُنطَلِقُ أمسِ»، فجُعل الوصفُ بـ منطلق . وهو اسم فاعل . واقعًا على زمنٍ منقطعٍ مضى[31] ،و اتّجه الكسائي إلى إثبات قدرة المشتقات على حمل دلالة الماضي استقلالًا إذا

---

[28] الحشر 22

[29] شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ،ابن هشام ،دار احياء التراث العربي ،بيروت ،لبنان ،الطبعة الأولى ،2001م ،ص 203.

[30]

1. الأصول في النحو، ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري. ،تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1988م، ج2، ص 21–22

[31] شرح الكافية، الرضي، رضي الدين الاستراباذي. تحقيق يوسف حسن عمر، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1994م، ج2، ص 13–14.

دلّ السياق على ذلك، إذ يقول: «وقد يكون اسم الفاعل يراد به الماضي إذا دلّ الكلام عليه»[32]. وهذا تصريح يفتح مجالًا واسعًا لفهم المشتقات بوصفها صيغًا ذات طاقة زمنية غير جامدة.

وهذا الاستعمال عنده مؤشّرٌ على أنّ الزمن في اسم الفاعل ليس ذاتيًّا في البنية الاشتقاقية، وإنما يمنحه السياق قيمته؛ فإذا دلّ المقام على انقضاء الحدث، حمل اسم الفاعل على الماضي دون تكلّف أو خروج عن سنن العربية. ويكشف هذا الرأي عن منهج نحويّ يقدّم الاستعمال العربي بوصفه أصلاً في تقرير الدلالة، ويؤكّد أنّ الزمن السياقي قد يتقدّم على الزمن الصرفي في الترجيح الدلالي. فالأحداث الموغلة في القدم التي تتعلّق بخلق الله سبحانه وتعالى والمرتبطة أيضاً بما أحدثه الأوّلون من أفعال مضت كلها تشير إلى الزّمن الماضي ،وكأننا أمام اسم الفاعل كفعلٍ ماض عبّر عن هذه الأحداث ،وإذا تساءلنا لماذا جاء اسم الفاعل بديلاً عن الزّمن الماضي؟،فإنّ السبب يكمن في جمع دلالتين معاً وهي القيام بالفعل وتحقق وثبوت هذا الفعل في الزّمن الماضي ،ومن ذلك قوله تعالى : ﴿**أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ...**﴾ [33] ،فقد ورد في الآية اسم الفاعل «شُهَدَاء»، وهو في أصله يدلّ على من يقوم بفعل الشهادة حالًا أو استقبالًا. غير أنّ السياق القرآني ينقل دلالته إلى الماضي المحقّق؛ لأنّ الاستفهام موجّه إلى المخاطبين عن واقعة ماضية هي حضور موت يعقوب عليه السلام. وامتلاء السياق بقرائن الماضي—مثل: «إذ حضر»، «قال لبنيه»—يجعل اسم الفاعل هنا بمعنى: هل كنتم شهدتم؟ أي هل كنتم حاضرين تلك الحادثة الماضية.

وقد نبّه ابن عاشور إلى هذا التحوّل الدلالي، فذكر أنّ «شُهَدَاء» هنا بمعنى الحاضرين الواقعة زمن وقوعها، والقرينة الزمنية هي التي صرفت اسم الفاعل عن دلالته الأصلية إلى معنى الماضي المتحقق، وأنّ الاستفهام جاء للتوبيخ على ادّعاء علم شيء لم يشهده المخاطَبون[34]. وهذا

[32] ما تلحن فيه العامة، الكسائي، تحقيق عبد الصاحب الدجيلي، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1979م، ص 112.

[33] البقرة 133

[34] التحرير و التنوير ،محمد الطاهر ابن عاشور ،الدار التونسية للنشر ،تونس ،1984، ج2، ص117.

يتفق مع تقرير النحاة أنّ اسم الفاعل لا يعمل بزمَنِه الأصلي إذا قُيّد بسياق يفرض زمنًا آخر، بل «يتبع القرائن اللفظية والحالية» كما نصّ عليه ابن هشام[35]

و اسم الفاعل أحد أكثر المشتقات العربية مرونةً من حيث الدلالة الزمنية؛ إذ لا يقتصر استعماله على الدلالة على الحال أو الاستقبال – كما استقرّ عند جمهور النحاة – بل قد يتجاوز ذلك فيدلّ على الزمن الماضي حين يستدعيه السياق ويقتضيه المقام. وقد نبّه عدد من النحاة القدماء إلى هذه الظاهرة، وإن اختلفت مسالكهم في تفسيرها. فالبصريون في الغالب جعلوا القرائن هي الحاكمة في نقل الدلالة من أصلها إلى ما يقتضيه المقام.

وتظهر هذه الدلالة عند النّظر في النصّ القرآني، الذي يُعدّ من أدقّ المواطن التي تتجلّى فيها الدلالات السياقية؛ إذ يتنوّع استعمال اسم الفاعل فيه بين الحال والاستقبال والماضي تبعًا لتركيب الجملة والقرائن المحيطة. وفيما يأتي ثلاثة شواهد قرآنية يتجلّى فيها اسم الفاعل بدلالة الماضي المحض، مع تحليل سياقي يبرز الأسس التي تدعم هذا الفهم، ففي قوله تعالى : ﴿**وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰ أَمْرِهِ**﴾[36] يَرِد اسم الفاعل «غالب» هنا بمعنى المتغلّب الذي وقع غلبُه فعلاً، لا بمعنى المتلبّس بالغلبة حالًا أو استقبالًا. فالسياق يُظهر أنّ الجملة جاءت تعقيبًا على بيع يوسف عليه السلام بثمن بخس، وهو حدث متحقق وماضٍ، لتثبيت معنى أن قَدَر الله قد سبق وحكم. فدلّ ذلك على أن الغلبةَ المذكورة غلبةٌ متحققة بالفعل، وليست وعدًا مستقبليًا.

ولقد تنبّه الزمخشري إلى أنّ الجملة وردت «استئنافًا لبيان نفاذ مشيئة الله فيما قد مضى» [37]، مما يشير إلى أنّه حمل «غالب» على معنى الماضي المتحقق. وهذا ما ذهب إليه ابن عاشور أيضًا، حين عدّه «إخبارًا عن صفة قد ظهرت آثارها في قصّة يوسف قبل هذا

[35] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ،ابن هشام الأنصاري ،تحقيق مازن المبارك و محمد علي حمد الله ،بيروت ،دار الفكر ،1985، ج1، ص113.
[36] يوسف ،الآية 21
[37] الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ،الزمخشري، ،دار الكتاب العربي، بيروت، ج3، ص 84.

الموضع» [38]، ومن ثمّ يظهر أنّ دلالة اسم الفاعل هنا ليست دلالةً صيغيةً أصلية، بل دلالة سياقية فرضها انتظام القصة وسياقُ الأحداث الذي يجعل «الغلبة» فعلًا حاصلًا.

و في قوله تعالى : ﴿**إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ**﴾ [39] يَرِد في الآية اسم الفاعل «ساجدين»، وهو في الظاهر صيغةُ حال، إلا أنّ السياق يدلّ على أنّ السّجود قد وقع وانقضى في الرؤيا، والرؤيا نفسها حدث ماضٍ نقلَه يوسف لوالده. وقد صرّح الفراء بأنّ اسم الفاعل في مثل هذا السياق «يُراد به الماضي لأن الرؤيا قد تمّت» [40].

ويؤكد الطّبري هذا الفهم حين يشرح الآية قائلاً: «أي رأيتهم قد سجدوا لي في نومي» [41]؛ فاستعمال «قد» في تفسيره يشير إلى أنّ الفعل متحقق الوقوع زمن الرؤيا، لا جارٍ أو مستقبلي. وهذا يعني أنّ صيغة الجمع «ساجدين» خرجت من أصلها الدالّ على الحال إلى معنى الفعل الماضي المتحقق، لأن الرؤيا – بوصفها حدثًا – أمرٌ ماضٍ محسوم.، ويبدو أن هذا الاستعمال يبرز واحدة من أهم وظائف اسم الفاعل: نقل الصورة الذهنية للفعل بعد وقوعه، لا بوصفه حدثًا جاريًا، بل بوصفه مشهدًا متكاملًا تُروى وقائعه.

يتبيّن من الشواهد السابقة أنّ اسم الفاعل يكتسب دلالة الماضي من خلال ثلاثة مسالك سياقية رئيسة:

1. **الربط الحدثي السابق،** كما في قوله: «والله غالب على أمره»، حيث تسبق القرائنُ الحدثيةُ دلالةَ الصيغة فتجعل الغلبة واقعةً قبل الجملة.
2. **نقل مشهد الرؤيا المحقَّق،** كما في «ساجدين»، حيث يحكم السياق بتمام الفعل.

وتكشف هذه الظاهرة أنّ الدلالة الزمنية في العربية ليست حكرًا على الصيغة، بل هي نتاج تفاعل بين البنية الصرفية والسياق التركيبي والدلالي. وهذا ما أشار إليه ابن جني عندما جعل

[38] التحرير والتنوير، ابن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، ج12، ص 233.
[39] يوسف ،الآية 4
[40] معاني القرآن، الفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي وآخرين، الدار المصرية للتأليف، القاهرة، ج1، ص 98.
[41] جامع البيان، الطبري، تحقيق شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج13، ص 45.

«المعاني تابعة للمقاصد»[42]، أي أنّ مقصد المتكلم والسياق هو الذي يحدّد الدلالة الزمنية وليس الصيغة وحدها.

فالزّمن السِّياقي عند الكوفيين يعتمد على المعنى النّحوي الذي يحلّل معنى التركيب ضمن الجملة وكما رأينا دلّ اسم الفاعل على زمن مضى ومستقبلي دون وجود إشارة لفظيّة من فعل يدلّ على الحدث المرتبط بالزّمن وهذا يشير إلى أنّ الكسائي انتبه إلى ضرورة ربط المعنى في التركيب وخاصّة الكلمات التي تشير إلى زمن ما، ومن ثمّ أرى أنّ الزّمن السِّياقي له وجوده ضمن التركيب لأنّ التأويل تضمّن الزّمن في وجود اسم الفاعل كما رأينا في الآيات القرآنيّة التي دلّت على مستقبل تضمن أحداث يوم القيامة وأحداث تحققت في القدم وارتبطت بولادة الكون وخلقه وإرادة الله سبحانه وتعالى .

- **الزمن الصرفي والسياقي عند الكوفيين:**

إنّ الارتباط ما بين الصرف والسياق نابع من الدّلالة الزّمنية التي توافق الزّمن الصّرفي، وكما مرّ معنا في الزّمن الصّرفي عند البصريين الذين أطلقوا الزّمن وفق صوغه الصّرفيّ ،لكنّ المتتبّع لنظريَّة المعنى ودراسة الكوفيين للزمن يرى أنّ الزّمن الصّرفي عند الكوفيّين قد أخذ شكلاً مختلفاً عن التصريف البصريّ ،فالسياق القرآني كما قال بعضهم: "أما السياق القرآني فإننا نقصد به: الأغراض والمقاصد الأساسية اليت تدور عليها جميع معاني القرآن، إلى جانب النظم الإعجازي، والأسلوب البياني الذي يشيع في جميع تعبيراته[43].

[42] الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، ج2، ص 18.

[43] دلالة السياق وأثرها في توجيه المتشابه اللفظي في قصة موسى عليه السلام ،الشتوي، فهد بن شتوي، ،رسالة ماجستير قدمت إلى كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة أم القرى، 2005م، ص،

فالصيغة لغة: من: "صاغه صوغاً وصِياغةً: صنعه على مثالٍ مسْ تقيم، والمعدن سَبَكه، والكلمة: اشتقَّها على مثال، وصيغة الأمر: هيئته التي بُنيَ عليها، وصيغة الكلمة: هيئتها الحاصلة من ترتيب حروفها وحركاتها، والجمع صِيَغ" [44]

وعلى هذا فالصيغ التصريفية لغة: التّحويل والتّغيير من صيغة الكلمة التي بُنيَتْ عليها إلى صيغة أخرى وما يتبع ذلك من تغيير صيغة اللفظ ومعناه.. وهذا المعنى اللغويّ لا يختلف عن المعنى الاصطلاحي للصيغ التصريفية .

إنّ لبنية الكلمة وصيغتها دورًا في تحديد معناها فلكل صيغة صرفية معنى أو معان مستفادة منها تسمى الدلالة الصرفية ؛ وهي نوع من الدّلالة يستمد من الصيغ وبنيتها، ولكل صيغة دلالة تزيد أو تنقص عن غيرها وإن اشتركتا في ملمح دلالي[45]، وبنية الفعل ترتبط بالسياق الزّمني ولذلك رأى الكوفيّون أنّ الزّمن مرتبط بالدّلالة السِّياقية التي دلّ عليها، والآيات المكيّة غنيّة بالأفعال التي جاءت في صيغة صرفيّة ودلالة سياقيّة مختلفة للزمن.

وقد اختلف اللغويون العرب القدماء في أصل الاشتقاق ؛إذ ذهب الكوفيون إلى أنّ الفعل أصل الاشتقاق والمصدر مشتق أن منه ، على حين ذهب أهل البصرة إلى أن المصادر هي أصل أبنية اللغة وليس الفعل[46].

قسم البصريون الفعل باعتبار زمانه إلى ثلاثة أقسام: الماضي، والمضارع، والأمر. وأمّا الكوفيون، فقد قسموه، أيضاً، إلى أقسام متفقين مع البصريين في القسمين الأولين، ومختلفين معهم في القسم الثالث، فقد جعلوه (الفعل الدائم)، لا فعل الأمر الذي جعلوه مقتطعا من المضارع، مع

[44] المعجم الوسيط ،مجمع اللغة العربية : ١/٥٢٨ .٥٢٩.

[45] دلالة الألفاظ ،إبراهيم أنيس ،ص 47.

[46] الإنصاف في مسائل الخالف ، أبوالبركات الأنباري)، 1/235: ، رقم المسألة.28.

تعدد التسميات التي تدل على هذه الأفعال كافة ،كما جعل الكوفيون من الأفعال ما ليس منها عند البصريين، كاسم الفاعل والمصدر، وأسماء الأفعال[47]

فالكوفيّون في نظرتهم للاشتقاق كان الفعل هو الأساس في خروج الأسماء المشتقة ،وهذا يشير إلى أولوية الفعل بالنسبة للكوفيين ،ولكنّ المتتبّع للفعل عند الكوفيين يرى أنّ الصيغة الصرفيّة قد زادت عن التقسيم البصري فيما يتعلّق بالفعل الدّائم الذي عدّه البصريّون اسماً، فالزّمن الصّرفي عند الكوفيّين هوزمن مرتبط بالتقسيم الزّمني للأفعال .

إذا أراد الكوفيون الإشارة إلى الدّلالة الزمانية في الفعل عبروا عن ذلك، كالبصريين، بالماضي للدلالة على وقوع الحدث في الزّمن الماضي، وبالمستقبل للدلالة على وقوع الحدث في زمن الحال، أو الاستقبال، وأمّا إذا أرادوا الإشارة إلى صيغة الفعل التي يكون عليها، فإنهم يقولون: (فعَل) إذا كان الفعل ماضياً، و(يفعل) إذا كان الفعل مستقبلاً [48]

فالزّمن الصّرفي في القسم الأول عند الكوفيين كان في زمنين أساسيّين هما : الماضي والحاضر لكنّ الكوفيين أرادوا بالحاضر هنا الدّلالة على الزّمن المستقبل الدّال على الحال أو الاستقبال ،فالدّلالة اختلفت عن الصيغة الصّرفيّة .

والصيغة الصّرفيّة (فعلَ) صيغة دالّة على الزّمن الماضي في الدلالة الصّرفيّة للزمن ،لكنّها تخرج إلى دلالات سياقيّة متنوّعة يحكمها المعنى ،فنظريَّة المعنى النّحويّة كما ساقها الكوفيّون كانت تعتمد على التّقريب للمعنى ،فالتفسير القرآني للزّمن الوارد في القرآن الكريم يشير إلى تغيّر الدّلالة الصّرفيّة للصيغة (فعلَ) عن دلالتها على الزّمن الماضي إلى دلالة جديدة وهي

[47] معاني القرآن، الفراء ، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي ،دار المصرية للتأليف والترجمة – القاهرة
الطبعة: الأولى ،الجزء 1، ص 292–1،168/293.

[48] انظر: معاني القرآن ،الفراء ،أبو زكريا يحيى بن زياد (ت 207هـ) حقّقه بدر الدين الدسوقي عبد العزيز ،مؤسسة الأهرام ،القاهرة ،1989،. ،84/1.

الزّمن المستقبل المرتبط بالحال وذلك في حالات عدّة يمكن ربطها بالدّلالة المرتبطة بالآيات الكريمة .

وفي صيغة (يفعل) كان الفرّاء يعبّر بهذه الصيغة أحياناً عن الفعل المضارع إذا أراد الصيغة بقوله: الذي في أوله الياء أوالتاء، أوالنون، أوالألف [49]

والفرّاء في معرض حديثه عن (حتى) يتطرّق إلى الزّمن الصرفي والسِّياقي ،وذلك من خلال قوله : " **فإذا رأيتَ قبلها فعلاً ماضياً، وبعدها يفعل في معنى مضى، وليس ما قبل حتى يفعل يطولُ، فارفعْ يفعل بعدها، كقولك: جئتُ حتى أكون معك** الفرّاء **قريباً**."[50] يعرض قاعدةً نحوية تتعلق بعمل «حتى» في الفعل المضارع، ويجعل الضابط الأساس أن يكون الفعل قبلها ماضياً، وبعدها مضارع يقع بمعنى الماضي، فلا يدلّ على امتداد الحدث، فيوجب الرفع. ويشير إلى أنّ غالب النحويين خالفوا ذلك فرجّحوا النصب إذا اختلف الفاعلان. ثم يستدلّ بسماعٍ مباشر من العرب نقله الكسائي ،مبيّناً تقدّم السماع على القياس ،وتؤكّد الشواهد الشعرية واللغوية أنّ «حتى» هنا للغاية الزمنية، وأن رفع المضارع ناشئ عن انقطاع دلالته عن الاستقبال واقترابه من معنى الماضي ،فنلاحظ أنّ الفعل (يفعل) عند الفراء قد أخذ تصريفاً ماضياً، فهو بمعنى الماضي وهذا ما أشار اليه الفرّاء في تحليل رفع الفعل بعد(حتى)،وفي الحقيقة هو تصريف في الزّمن الحاضر لكنّ الدلالة السِّياقية كانت مرتبطة بالزّمن الماضي بعد (حتى) وهذا ما أشار اليه الفراء في هذه المقولة إلى عدّ الزّمن بعد (حتى) في هذا الموضع هو زمن مرفوع ولا علاقه له بالنصب لأنّ الزّمن الصرفي هنا أخذ معنى الماضي ولا يجوز في هذه الحالة أن يكون النصب علامة له ،وفي هذا الموضع أرى أن الفراء ربط ما بين الدلالة الصرفية والدلالة النحوية من خلال امتناع نصب الفعل (يفعل) بعد حتى وذلك لدلالته على الزّمن الماضي وهنا أرى أنّ الفراء عدّ أن الزّمن الصرفيّ عندما يدل على زمن ماض فلا يجوز أن يعامل معاملة الزّمن الحاضر في علامات الإعراب

[49] معاني القرآن ،الفراء:273/1.

[50] المصدر السابق ،293-292/1

وذلك في نصب الفعل المضارع بعد حتى، ومن أمثلة ذلك في السّور المكيّة قوله تعالى : ﴿ **ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ ۙ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ**﴾ [51]

والعلامة الإعرابية للفعل (يغيّروا) في الآية الكريمة كما وردت في القران الكريم لم تكن مرفوعة بثبوت النون كما زعم الفراء ونلاحظ نصب الفعل بعد حتى، ودلالة ذلك هو حذف النون من الفعل ،وهذا يدل على أنّ دلالة الفراء لما ورد في قاعدته في معاني القرآن لا تنطبق على ما ورد في الآيات القرآنية ،وهنا يمكن الإشارة الى أنّ الفعل بعد حتى قد دل في دلالته السِّياقية على الزّمن المستقبل ولم يدل على الزّمن الماضي كما أشار الفرّاء ، فتغيير ما في النفوس في الآية الكريمة كما أشار الله سبحانه وتعالى هو مرتبط بتحقق هذا الزّمن في المستقبل القريب وتحققه لم يكن متحققاً في الزّمن الحاضر في لحظه التكلم إنما يتحقق مستقبلاً فإذا غيّر القوم ما بأنفسهم في المستقبل غيّر الله من حالهم ،وهذا الفعل في هذه الحالة في دلالة صرفية دلّ على الزّمن الحاضر، وفي دلالةٍ سياقية دل على الزّمن المستقبل وفي الحالة الإعرابية بقي الفعل المضارع مرتبطاً بالعامل النحوي الذي جاء في الآية الكريمة وهو أداة النصب حتى فهنا هو منصوب وعلامة نصبه حذف النون من آخره لأنه من الافعال الخمسة فإذا صح تأويل الفراء فيجب أن يكون الفعل المضارع بعد حتى مرفوعاً (يغيّرون) ،وهذا ما لم يرد في الآية الكريمة ،فالتأويل كان في مثال شعريّ ولم يكن عند الفرّاء في تطبيق على آيات القرآن الكريم .

خاتمة:

يتضح من الدراسة أنّ الكوفيين، وعلى رأسهم الكسائي والفراء، أولوا اهتمامًا بالغًا بـ (المعنى النحوي) كمرتكز لفهم الزمن في اللغة العربية، معتمدين على السياق أكثر من الصيغة الصرفية الثابتة. فقد برهن البحث على أنّ اسم الفاعل، رغم أنّ الأصل عند جمهور النحاة في

[51] الأنفال ،53.

دلالته على الحال أو الاستقبال، يمكن أن يُستعمل في سياق معيّن للدلالة على الماضي المحقق، حيث تلعب القرائن اللفظية والمقامية دورًا حاسمًا في تحديد الزمن.

كما أظهرت الدراسة أنّ الزمن الصرفي لدى الكوفيين، بالرغم من تبنيه للتقسيم التقليدي إلى الماضي والمضارع، قد توسّع ليشمل مفهوماً جديدًا للفعل الدائم، لا يقتصر على الصيغة بل يرتبط بالدلالة السياقية التي يفرضها التركيب والمعنى. وتظهر العلاقة الوثيقة بين الدلالة والسياق في القرآن الكريم، حيث يتحقق المعنى الزمنّي ليس من خلال الصيغة الصرفية وحدها، بل عبر التفاعل بين التركيب اللغوي والسياق المقامي والقرائن اللفظية.

ومن ثمّ، يمكن استنتاج أنّ الزمن في اللغة العربية عند الكوفيين ليس عنصرًا ثابتًا ضمن الصيغة الصرفية، بل هو منتج دلالي سياقي يعتمد على فهم المعنى النحوي للتركيب، وعلى دور المتكلّم والمقام والخطاب. هذه المرونة الدلالية تمنح اللغة العربية قدرة استثنائية على التعبير عن الزمن بشكل متنوع، مما يفسر تعدد استخدامات اسم الفاعل في القرآن الكريم بين الماضي والحال والمستقبل، حسب مقتضيات السياق وترتيب الأحداث.

ختامًا، يؤكد البحث أنّ نظرية المعنى النحوي عند الكوفيين أسهمت في توسيع فهم الزمن في اللغة العربية، وجعلت السياق والمعنى هما المرجع الأساسي في تحديد الزمن، متجاوزةً قيود الصيغة الصرفية التقليدية، وهو ما يضع المشتقات العربية، وعلى رأسها اسم الفاعل، في قلب دراسة الزمن الدلالي والسياقي.

- **قائمة المصادر والمراجع:**

المصادر التي عاد إليها البحث:

- القرآن الكريم.

أولاً: كتب التفسير وعلوم القرآن

1. التحرير والتنوير، محمد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م، ج2..
2. تقشير التفسير، أبو علي عالي بن إبراهيم الغزنوي البلقي الحنفي، تحقيق: علي مفتاح الشنبي، دار المالكية، ط1، 2023م، ج2..
3. جامع البيان، محمد بن جرير الطبري، تحقيق: أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج13.
4. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، محمود بن عمر الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، ج3..

ثانياً: كتب النحو والصرف

1- الأصول في النحو، ابن السراج (أبو بكر محمد بن السري)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1988م، ج2.
2- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري ،دار إحياء التراث العربي، القاهرة ،الطبعة الأولى ، 2003م .
3- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1979م.
4- الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، 2006م.
5- شرح الكافية، الرضي (رضي الدين الاستراباذي)، تحقيق: يوسف حسن عمر، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1994م.
6- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001م.

7- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008م.
8- الكتاب، سيبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ/1988م.
9- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، 1985م.
10- المفصل في صنعة الإعراب، محمود بن عمرو الزمخشري، تحقيق: علي بوملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993م.

ثالثاً: كتب اللغة والبلاغة

1- أساس البلاغة، الزمخشري، مراجعة: إبراهيم قلاتي، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1980م.
2- تاج العروس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق: جماعة من المختصين، من إصدارات: وزارة الإرشاد والأنباء – الكويت والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، 2001م، ج37.
3- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: رشيد عبد الرحمن العبيدي، الهيئة المصرية، القاهرة، 1970م.
4- لسان العرب، ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت 711هـ)، دار صادر للطباعة والنشر ، بيروت 1995.
5- اللغة العربية معناها ومبناها : تمام حسان، طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973.
6- ما تلحن فيه العامة، الكسائي، تحقيق: عبد الصاحب الدجيلي، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1979م.
7- معاني القراءات، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، (أبو منصور)، مركز البحوث – كلية الآداب، جامعة الملك سعود، ط1، 1412هـ/1991م.

8- معاني القرآن، الفراء، تحقيق: بدر الدين الدسوقي عبد العزيز، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1989م.

رابعاً: كتب ودراسات الدلالة

1- دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية ،القاهرة ،الطبعة الثالثة ،1976.

2- الدلالة والنحو، صالح الدين حسنين، ط.6 مكتبة الآداب، مصر ، د ط علم الدلالة، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط5، 1998م.

3- مدخل لدراسة المعنى النحوي والدلالي، حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، القاهرة، ط6، 1999م.

4- ملامح نظرية السياق في الدرس اللغوي الحديث، محمد إسماعيل بصل وفاطمة بلة، مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها، العدد 18، 2014م.

خامساً: الرسائل الجامعية

1- دلالة السياق وأثرها في توجيه المتشابه اللفظي في قصة موسى عليه السلام، فهد بن شتوي الشتوي، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، 2005م.

الجوانب النَّقديَّة والبلاغيَّة في كتاب (الصَّفوة في معاني شعرِ المتنبِّي وشرحِه) لأبي اليُمن الكِنْديِّ (ت 613هـ)

د. محمد حسن الشعير
دكتوراه في الدراسات النقديَّة والبلاغيَّة – جامعة حمص

الملخَّص:

يسعى هذا البحثُ إلى دراسة الجوانب النقديَّة والبلاغيَّة التي تضمَّنها شرحُ أبي اليُمن الكِنديّ لديوان المتنبّي الموسوم بعنوان (الصَّفوة في معاني شعر المتنبّي وشرحه).

بدأ البحثُ بمقدّمة فيها بيانٌ بأهدافه وأهمّيته ومنهجه، ثمَّ شرع في العرض والدراسة، فدرس أوَّلًا الجوانب النقديَّة في كتاب الصَّفوة، وذلك بما اشتملت عليه من قضايا تخصُّ الخطأ في المعاني والتناقض فيما بينها، والتجاوزات الدينيَّة والأخلاقيَّة، ومخالفة الشاعر للعرف والعادة. ثُمَّ انتقل البحث إلى دراسة الجوانب البلاغيَّة، التي تناول الكنديُّ فيها ألفاظَ المتنبّي وتراكيبه، وصوَرَه البيانيَّة، وما في شعره من مبالغات وغلوٍّ. ثم خُتِمَ البحثُ بالنتائج التي خَلُصَ إليها.

كلمات مفتاحيَّة: أبو اليُمن الكندي، أبو الطيّب المتنبّي، الصَّفوة، النقد، البلاغة.

Critical and rhetorical aspects in the book (Al-Safwa fi Ma'ani Shi'r al-Mutanabbi wa Sharhuh) by Abu al-Yumn al-Kindi (d. 613 AH)

Dr. Mohammad Hasan Al-Shaer
PhD in Critical and Rhetorical Studies – Homs University

Abstract:

This research aimed to study the critical and rhetorical aspects included in Abu al-Yumn al-Kindi's commentary on al-Mutanabbi's Diwan, entitled "Al-Safwa fi Ma'ani Shi'r al-Mutanabbi wa Sharhuh" (The Essence of the Meanings of al-Mutanabbi's Poetry and its Commentary).

The research began with an introduction outlining its objectives, importance, and methodology. It then proceeded to the presentation and analysis, first examining the critical aspects of "Al-Safwa," including issues related to errors in meaning, contradictions between meanings, religious and moral transgressions, and the poet's deviations. The study then moved to the rhetorical aspects, in which al-Kindi examined al-Mutanabbi's vocabulary, syntax, figurative language, and the exaggerations and hyperbole found in his poetry. The study concluded with the findings.

Keywords: Abu al-Yumn al-Kindi, Abu al-Tayyib al-Mutanabbi, al-Safwa, criticism, rhetoric.

- **المقدِّمة:**

يعدُّ كتاب الصَّـفوة لأبي اليُمن الكنديّ[1] أحد أشـهر شـروح ديوان أبي الطيّب المتنبّي وأقدمها، وتكمن أهميَّة هذا الكتاب في أنَّه عرض عددًا كبيرًا من المسـائل النقديَّة والبلاغيَّة واللُّغويَّة والنحويَّة في شـعر المتنبّي، ولم تأتِ هذه المسـائل على سـبيل الاسـتطراد، بل فرضـها منهج الشَّرح وطبيعة نصـوص الشـاعر وما تثيره من قضـايا، فجاءت هذه القضـايا والمسـائل من قبيل التطبيق، لا من قبيل التنظير، ما يفيد القارئ ويمتعه في آن. ويزيد من قيمة هذا الكتاب أنَّه يكاد يكون الأثر الوحيد الذي وصـل إلينا من النتاج العلمي للكندي، وهو يعطي صـورة صـادقة عن علمه وفضله ومنزلته في علوم العربيَّة[2]، لِما احتواه من جوانب نقديَّة وبلاغيَّة جديرة بالبحث والتحليل، وهو ما دفعنا إلى اختيار هذا الموضوع ليكون مجالًا للدراسة.

– مشكلة البحث وأهميَّته:

يحاول هذا البحث حلَّ مشـكلة بحثيَّة تتمثَّل في ندرة الدراسـات النقديَّة والبلاغيَّة الحديثة التي تناولت الشُّروح الشـعريَّة القديمة، ولا سيَّما شروح ديوان أبي الطيّب المتنبّي، إذ غالبًا ما يتمُّ الرُّجوع إلى هذه الشُّـروح بغية تخريج شـاهد شـعريّ أو من أجل شـرحه، ومِن ثَمَّ جاء هذا البحث ليسلّط الضَّوء على شرح (الصَّفوة) للكندي. وتتأتّى أهميَّة البحث من القيمة النقديَّة والبلاغيَّة لهذا الكتاب؛ وذلك لأنَّه احتوى على آراء نقديَّة متميّزة لأبي اليُمن في شـعر أبي الطيّب، كما احتوى على جوانب بلاغيَّة مهمَّة أسهم الكنديُّ من خلالها في الكشف عن مواطن الجمال في شعره.

(1) هو زيد بن الحسن أبو اليُمن الكِنْدي النحوي اللغوي المحدث الحافظ، ولد ببغداد سنة عشرين وخمسمائة، وحَفِظ القرآن، قرأ العربيَّة على أكابر العلماء، منهم: ابن الشـجري وابن الخشـاب والجواليقي، قَدِمَ دمشـق وازدحم عليه الطلبة، وكان صحيح السَّماع ثِقَةً في النقل، وتوفي في دمشق سنة ثلاث عشرة وستمائة. له رسائل في النحو، وديوان شـعر، ومؤلفات أخرى لم تصـل إلينا. تنظر ترجمته في: الوافي بالوفيات: الصـفدي، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1460هـ، ص 33/15، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين السيوطي، تحقيق د. محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – صيدا، ص 570/1.

(2) ينظر: الصَّفوة في معاني شعر المتنبّي وشرحه: أبو اليُمن الكندي، تحقيق عبد الله الفلاح، النادي الأدبي – الرياض، ط1، 1430هـ = 2009م، مقدمة المحقق ص 133/1.

- **أهداف البحث:**

يسعى هذا البحثُ إلى تحقيق جملة من الأهداف، أهمّها:

- الكشف عن الجوانب النقديَّة والبلاغيَّة في كتاب الصَّفوة.
- بيان مآخذ الكندي على شعر أبي الطيب المتنبي.
- عرض ردود الكندي على نُقَّاد أبي الطيب.
- إبراز جهود الكندي في بيان القيمة الفنيَّة والجماليَّة لشعر المتنبي.

- **فرضيّات البحث وحدوده:**

ينطلق البحث من فرضيَّة أنَّ الشروح الشعريَّة لديوان المتنبي لا تقف عند مجرد الشرح اللُّغوي للألفاظ وبيان المعاني، بل تنطوي على مادة نقديَّة وبلاغيَّة من المهم دراستها وتحليلها، وأن توضع في محلّها من الحركة النقديَّة حول شعر أبي الطيب. وأمَّا حدود البحث، فإنَّ البحث يتمحور حول كتاب الصَّفوة لأبي اليُمن الكندي، وهو يقع في مجلدين، في حدود (1200) صحيفة، مع الاستعانة بالمصادر والمراجع الأخرى للإفادة منها وإغناء البحث عند الحاجة.

- **الدّراسات السابقة:**

من الدراسات التي وقع عليها الباحث وتتَّصل بموضوع البحث، دراسة بعنوان: (المؤثِّرات النقديَّة في شرح الكندي لديوان المتنبي): للباحث عمر بن عبدالعزيز المحمود، منشورة في مجلة العلوم العربيّة والإنسانيَّة، بجامعة القصيم، مج8، ع1، 2014م، وفيها درس الباحث أبرز المؤثِّرات النقديَّة التي أثَّرت في شرح الكندي، وفي توجيه الدّلالات، وترجيح المعاني، وذلك في أربعة مباحث، هي: الوعي بشخصيّة الشاعر ومذهبه الشعري، ومراعاة العرف، والنظر إلى السياق، وتعدُّد الدلالات.

وتدخل دراستنا في عملية تكامل مع هذه الدراسة، ذلك لأنَّ صاحبها اتَّجه إلى جانب شرح المعاني، أما دراستنا فهي تتَّجه إلى جانب نقد هذه المعاني وبيان بلاغتها.

- **منهج البحث وإجراءاته:**

اعتمد البحث من أجل تحقيق أهدافه المنهجَ الوصفيّ التحليليّ، فقسَّم المادة العلميَّة النقديَّة والبلاغيَّة تبعًا للقضايا والموضوعات، ثمَّ درسها واصفًا ومحلِّلًا ومقوّمًا، مع الاستعانة بالمؤلّفات النقديَّة وشروح ديوان المتنبي الأخرى عند الحاجة إلى ذلك.

- **العرض والمناقشة والتحليل:**

أوَّلًا- الجوانب النقديَّة:

اشـتمل كتاب الصَّـفوة لأبي اليُمن الكنديّ على جانب نقديّ واسـعٍ، أتى فيه الكنديُّ على مجموعة من القضـايا النقديَّة تخصُّ الخطأ في شـعر أبي الطيّب المتنبي، والتناقض بين معانيه، وما في شعره من تجاوزات دينيَّة وأخلاقيَّة، وما خالف فيه طريقةَ العرب، وسنفصِّل القول في ذلك تباعًا.

1- الخطأ في المعنى:

معلوم أنَّ الخطأ في المعنى عند النُّقَّاد القدامى عيب من عيوب المعاني الشـعرية، وذلك في أن يخالف المعنى الحقائق والوقائع أو المعارف العامّة، ولذلك أوجبوا على الشـعراء أن تكون معانيهم صـحيحة، وعدّوا ذلك شـرطًا رئيسًـا من شـروط شـرف المعنى[1]. وقد أثار الكنديُّ في مواضـعَ من صـفوته هذه القضـيَّة، ليس في سـياق مؤاخذة الشـاعر وانتقاده، بل في سـياق الدفاع عن معانيه وإيجاد وجه لها تصحُّ عليه. من ذلك قول المتنبي: [الكامل]

وَإذا أَتَتكَ مَذَمَّتي مِن ناقِصٍ فَهِيَ الشَّهادَةُ لي بِأَنِّيَ كامِلُ

مَن لي بِفَهمِ أُهَيلِ عَصرٍ يَدَّعي أَن يَحسُبَ الهِندِيَّ فيهِم باقِلُ[2]

وموضـع الشـاهد هاهنا هو البيت الأخير، وفيه يقول: «مَنْ يَكْفَلُ لي بفهم أَهْلِ عصـرٍ يدَّعون أنَّ باقلًا كان يعلمُ حسـابَ الهندِ مع سـوءِ علمِه بالحسـابِ؟ يعني أنَّهم جُهَّالٌ لا يعرفون الجَاهِلَ من العَالِمِ، ولا النَّاقِصَ مِنَ الفاضِـلِ»[3]. وقد أُخِذَ على أبي الطيب أنَّه أخطأ في نسـبة سوء الحساب لباقل، وذلك لأنَّ المُتعارف عليه أن يوصف بالعيّ، وسبب هذا ما يروى عنه من

(1) ينظر: الوَسَاطة بين المتنبّي وخصومه: القاضي علي بن عبدالعزيز الجرجاني (ت392هـ)، تحقيق محمد أبو الفضـل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، مطبعة عيسـى البابي الحلبي وشـركاه – مصـر، 1966م، ص 33. والموشح – مآخذ العلماء على الشعراء في عدّة أنواع من صناعة الشعر: أبو عبيدالله المرزباني (ت384هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر، ص367.

(2) ديوان أبي الطيب المتنبّي: تحقيق عبد الوهاب عزام، لجنة التأليف والترجمة والنشر – القاهرة، د ت، ص166.

(3) شرح الواحدي لديوان المتنبي: أبو الحسن الواحدي (ت468هـ)، تحقيق ياسين الأيوبي وقصي الحسين، دار الرائد العربي – بيروت، ط1، 1999م، ص 799/2.

أنَّه اشترى ظبيًا بأحد عشر درهمًا، فقيل له: بكم اشتريت؟ فعيّ عن الجواب بلسانه، ففتحَ يديه وفرَّقَ أصابعهما، وأخرج لسانَه يريدُ أحد عشر درهمًا، فأفلتَ الظبيُ، ولذلك قيل في المثل: «إنَّه لأعيا من باقل»[1].

وممَّن عاب على أبي الطيب هذا المعنى ابنُ جني، وقد نقل الكنديُّ عنه ذلك، قال: «**قال ابنُ جني ردًّا على المتنبي: "إنَّ باقلًا لم يؤتَ مِنْ سُوء حسابه، وإنَّما أُتي مِنْ سُوء عبارته**"»[2]. وقد تدخَّل الكندي وحاول بيان صِحَّة المعنى، من حيث إنَّ باقلًا لو كان يحسنُ الحسابَ لاستطاع الإشارة بيديه من دون أن يفلت الظبي منه، فكما أنَّ القِصَّة فيها كنايةٌ عن عيّه وسوء عبارته، فيها كناية عن جهلٍ بالحساب أيضًا، قال: «**والعذر للمتنبِّي ظاهرٌ، وهو أنَّه لولا سوءُ حسابه وجَهْلُه به، لقد كان عَقَدَ ببَنَانِه عددَ ثمنِ الظّبي فلم يَفْلتْ منه، فصحَّ جَهْلُه بالحِسَاب، وهذا الرَّدُ لي على ردِّ ابن جنِّي**»[3].

ونظير ذلك، مِمَّا خُطِّئ فيه المتنبّي وحاولَ الكنديُّ بيانَ وجه صِحَّته، قولُ المتنبي يصف كلبًا: [الرجز]

كَأَنَّهُ مِـن عِلمِـهِ بِالمَقتَـلِ
عَلَّمَ بُقراطَ فِصادَ الأَكحَلِ[4]

ففي هذا النصّ يصفُ المتنبي حذقَ الكلب بالصَّيد وعلمَه بمواضع القتل، حتَّى كأنَّه هو من عَلَّم بُقراط الطبيب بفَصْد الأكحل؛ أي: بقطع الشّريان الأكحل[5]. وقد أُخِذ على الشاعر أنَّه

(1) ينظر: فصل المقال في شرح كتاب الأمثال: أبو عبيد البكري الأندلسي (ت ٤٨٧هـ)، تحقيق إحسان عباس، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط1، ١٩٧١م، ص 496.

(2) الصَّفوة في معاني شعر المتنبّي وشرحه: أبو اليُمن الكندي (ت613هـ)، تحقيق عبد الله الفلاح، النادي الأدبي – الرياض، ط1، 1430هـ = 2009م، ص 366/1. وما نقله الكندي عن ابن جني في: الفَسْر شرح ديوان المتنبّي: ابن جني (ت392هـ)، تحقيق رضا رجب، دار الينابيع – دمشق، ط1، 2004م. ص 206/3.

(3) الصَّفوة 366/1.

(4) ديوان أبي الطيب المتنبي 122. و(بُقراط): عالم إغريقي مشهور بالطب، و(الفَصْد): قطع العروق، و(الأكحل): عرق في وسط الذراع.

(5) ينظر: معجز أحمد – شرح ديوان المتنبّي: المنسوب خطأً لأبي العلاء المعري، تحقيق عبد المجيد دياب، دار المعارف – مصر، ط1، 1988م، ص 113/2.

أخطأ لأنَّ "فِصَادَ الأكحلِ" ليس قاتلًا، قال الكنديُّ: «**عابَ الصَّاحبُ بن عبَّاد على المتنبّي قولَه: "فِصَـاد الأكحل"، قالَ: "ليس الأكحلُ بِمَقْتَلٍ؛ لأنَّه مِنْ عروقِ الفَصْـدِ، وهو يَصِـفُ الكلبَ بالعلم بالمَقْتَلِ". والجوابُ: أنَّ الكلبَ إذا كان عالِمًا بالمَقْتَلِ كان عالمًا بما ليس بمقتلٍ، فلذلك ذكرَ المتنبّي فَصْـــدَ الأكحلِ في تعليمِه**»[1]. ويريد أبو اليُمن أنَّ العِلْمَ بما هو قاتلٌ، هو عِلْمٌ بما ليس قاتلًا بالضرورة، وبُقراط يفيدُه العِلْمُ بما هو ليس قاتلًا بوصفه طبيبًا.

2- التناقض بين المعاني:

التناقض عند النُّقَّاد القدامى عيب من عيوب الشـعر بلا شـكّ، كأن يُثبِتَ الشـاعر شـيئًا لشيءٍ بعينه ثمَّ ينفيه عنه، أو أن يقولَ بشيء، ثمَّ يقول بضدِّه[2]. ويعدُّ التناقض عيبًا من العيوب التي استند إليها نقّاد المتنبِّي في نقد شعره، يقول القاضي الجرجاني (ت392هـ): «وقد تفقَّدت ما أنكرَه أصـحابك [أي المتنبي] من هذا الديوان، فوجدته أصـنافًا، منها: ... معانٍ وُصـفت بالفسـاد والإحالة، وبالاختلال والتناقض...»[3]. وقد توقّف الكنديُّ عند موضـعين في شـعر المتنبي، وجد أنَّه قد ناقضَ نفسَه بهما، فعند قوله يشبِّبُ: [من البسيط]

أَبـدَيـتِ مِثـلَ الـذي أَبـدَيـتُ مِن جَزَعٍ وَلَـم تُـجِنّـي الَّـذي أَجنَنـتُ مِـن أَلَـمِ

ذهب الكنديُّ إلى أنَّ المتنبي: «**ناقضَ في هذا البيت ما أخبرَ عنها في قوله:**

تَنَفَّسَـــت عَن وَفاءٍ غَيرِ مُنصَـــدِعٍ يَومَ الرَحيـلِ وَشَـــعـبٍ غَيرِ مُلتَئِمِ[4]».

ووجه التناقض هو أنَّ الشـاعر وصـف المحبوبة بالوفاء بدايةً (تنفَّسْتِ عن وفاءٍ ...)، ثمَّ ذهب إلى أنَّها لم تخفِ ما أخفاه من الألم في قوله: (وَلَم تُجِنّي الَّذي ...)، ولو أنَّ وفاءها صحيحٌ لكانت أَخْفَتْ مِنَ الألم مثل الذي أخفاه. هذا من وجهة نظر الكندي، وأحســـبُ أنَّه ليس ثمة تناقض بين معنيي البيتين، إذ ليس شرطًا أن يتساوى العاشقان في الشعور بالألم على حدٍّ سواء،

(1) الصَّفوة 280/1، ولم يرد في مؤلفات الصاحب بن عباد ما نقله الكندي عنه.

(2) ينظر: نقد الشعر: أبو الفرج قُدامة بن جعفر (ت 337هـ)، تحقيق وتعليق محمد عبدالمنعم خفاجي، دار الكتب العلمية – بيروت، ص 195، والبرهان في وجوه البيان: إسـحاق بن وهب الكاتب، تحقيق محمد حفني شـرف، مكتبة الشباب ومطبعة الرسالة – القاهرة، 1969م، ص 18.

(3) الوَسَاطة 415.

(4) الصَّفوة 76/1، والبيتان في ديوان المتنبي 30-31.

وإذا فاقَ ألمُ أحدهما ألمَ الآخر فليس في ذلك ما يطعن في صِحَّة وفاء الأخير، والشاعر إنَّما أراد أن يُخبِرَ المحبوبة عن عظيم حجم ألمه، وأنَّه يزيد على ما عندها، وهذا على عادة العشّـــاق في أن يدَّعي كلٌّ منها أنَّ ما يُضمره من عواطف ومشاعر وأوجاع يفوق ما عند الطرف الآخر.

ولم تقف رؤية الكندي عند حدود رصـد ما في معاني الشـاعر من تناقض على مسـتوى القصـيدة الواحدة، بل اتَّسـعت رؤيته النقديَّة لتشـمل النظر في معاني القصـائد المختلفة والموازنة بيها، فعند قول أبي الطيب: [الكامل]

إن كُنـتِ ظـاعِنَـةً فَـإنَّ مَـدامِعي تَـكفـي مَـزادَكُـمُ وَتـروي الـعِـيْسَـــا

قال: «**البيت ضد قوله: [البسيط]**

وَلا سَـــقَيـتُ الثَّرى وَالمُزْنُ مُخلِفَـةٌ دَمعاً يُنَشِّـــفُهُ مِن لَوعَةٍ نَفَســـي[1]».

وقبل الكندي كان ابن جنّي قد وجَّه للشـاعر الملاحظة نفسـها، في أنَّه ناقض نفسـه في البيتين، وعلَّل ذلك في أنَّ الشـــاعر «ذكر أنَّ نَفَسَـــهُ يُنَشِّـــفُ دموعَهُ، ويَذهبُ بها، وهنا ذكر أنَّ مدامعَهُ تكفي المزادَ، وتروي العِيْسَ، فهذا يدُلُّ على كثرتِها وثَباتها»[2].

وما نراه أنّ المعنى قد يؤوّل على وجه يدفع عنه التناقض في أنَّ الشـــاعر أراد بقوله: "دمعًا ينشّـفُه من لوعةٍ نَفَسـي"، بيانَ شـدة «حرارة النَّفَس»[3] الذي يصـدر عنه، وذلك للتعبير عن حجم لوعته وحُزنه وأساه، ولم يرد أنَّ دمعه قليل.

ومن المفيد أن نشـير في هذا السـياق إلى أنَّ النُّقَّاد القدامى عابوا على الشـاعر التناقض في القصـيدة الواحدة، أمَّا في سـياق القصـائد المختلفة فلم يرد عنهم شـيء من ذلك، بل إنَّنا نجد قدامة بن جعفر يعلن صراحة جواز ذلك، حيث قال: «إنّ مناقضة الشاعر نفسه في قصيدتين أو كلمتين ... غيرُ منكَر عليـه، ولا مَعيبٌ من فعلـه»[4]، ولعلَّ قدامـة وغيرَه من النُّقَّاد أخذوا في حســبانهم التبدّلات التي قد تطرأ على المذهب الشــعريّ للشــاعر، بحكم تطوّر تجربته الشــعريّة

(1) الصَّفوة 126/1، والبيتان في ديوان أبي الطيب المتنبي (إن كنت ظاعنة) ص 53، و(ولا سقيت) ص17.
(2) الفسر 250/2.
(3) قشر الفَسْر: أبو سهل الزوزني، تحقيق عبد العزيز المانع، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية– الرياض، ط1، 2006م، ص 185/1.
(4) نقد الشعر 66.

والفكريّة والاجتماعيّة.

3- التجاوزات الدينيَّة:

فصَـلَ النُّقَّاد القدامى في نصـوص كثيرة متواترة بين عقيدة الشـاعر وديانته وسـلوكه الشخصي من جهة، وشعره من جهة أخرى[1]، أمَّا إذا تجاوز شاعرٌ ما العُرفَ الأخلاقيّ، وتطاولَ على الدِّين، وجدنا النُّقَّاد يسـتقبحون مثل ذلك، ويعبِّرون عن اسـتهجانهم له[2]، وقد اسـتندوا في ذلك إلى قاعدة جماليَّة مفادها أنَّ الشـعر الذي فيه تجاوز مفرط للدِّين أو الأخلاق «تسـتنكره النَّفْس، ويشـمئزُّ منه القلب»[3]، وعلى هذا الأسـاس الجمالي تعامل النُّقَّاد والشـرَّاح مع شـعر المتنبي؛ إذ انتقدوه عند أبيات كثيرة، رأوا فيها مخالفات دينيَّة أو أخلاقيَّة في التعبير عن المعاني[4]. وعلى هذا المبدأ سـار الكنديُّ أيضًـا، فقد كان هو الآخر شـديد الاحتفاء بالمعيار الديني والأخلاقي في تقويم نصـوص الشـاعر، فنجده في مواضـع كثيرة من كتابه يأخذ على الشاعر ذلك، إذ لم يعجبه قوله: [من الكامل]

لَو كـانَ لَفظُـكَ فيهِمِ مـا أَنزَلَ الـ قُـرآنَ وَالـتَـوراةَ وَالإِنـجـيـلا[5]

قال: "**بالغ حتى غلا غلوًّا عظيمًا، تجاوز الله عنه**"[6].

كما عبَّر عن انتقاده الشـديد لأبيات قالها أبو الطيب في صـباه، وقد عظَّم نفسـه فيها واحتقر غيره ممَّا قد خَلَقَه اللهُ، قال: [مجزوء الرجز]

(1) ينظر: أخبار أبي تمام: أبو بكر الصولي، نشـره وحققه وعلق عليه خليل عساكر ومحمد عزام ونظير الهندي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر – القاهرة، ط1، 1937م، ص 172. والوَسَاطة 64.

(2) ينظر مثلًا: الوَسَاطة 64، وكتاب الصناعتين: أبو هلال العسكري، حققه وضبط نصه مفيد قميحة، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1981م، ص 131.

(3) إعجاز القرآن: أبو بكر الباقلاني، تحقيق السـيد أحمد صـقر، دار المعارف – مصـر، ط5، 1997م، ص 167-168.

(4) ينظر: المتنبي والتجربة الجمالية عند العرب: حسين الواد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر– بيروت، ط1، 1991م، ص 360-364.

(5) ديوان أبي الطيب المتنبي 136.

(6) الصَّفوة 310/1.

أَيَّ مَحَلٍّ أَرتَقي أَيَّ عَظيمٍ أَتَّقي
وَكُلُّ ما قَد خَلَقَ اللَّهُ وَما لَم يَخلُقِ
مُحتَقَرٌ في هِمَّتي كَشَعرَةٍ في مَفرِقي[1]

فقد أثارت هذه الأبيات حفيظة كثير من النُّقَّاد، فقال عنها ابن وكيع: «هذه أبيات فيها قِلَّةُ وَرَعٍ؛ ... فكأنَّه لا يستعظم شيئًا ممَّا خلق الله عزّ وجلّ»[2]. وقال الثعالبي: «قبيح ... أن يقول مثل هذا الكلام الذي لا تسعه معذرة»[3].

وأمَّا الكندي فقد انتقد أبا الطيب انتقادًا شديدًا على أبياته هذه، وأبدى استغرابه من تدوينه لها، ورأى أنّه كان عليه أن يسقطها من ديوانه، قال: «**هذه الأبيات تُنبئ عن جَهْلِ المتنبي ... ، ولو أَنْصَفَ نفسَه في عُلُوِّ سِنِّه لرَفَعَ قَدْرَهُ عن تدوين مثلها؛ لأنَّها لا تُساوي لِمَنْ هو دونه بدرجاتٍ أنْ يَعتدَّ بها**»[4].

وهذه هي المرة الوحيدة التي تناول فيها الكنديُّ أبا الطيب بمثل هذه الأوصاف، أعني الجهل ونحوه، فهو في عموم كتابه كان متسامحًا هادئًا يبحث عن مخرج للشاعر؛ فهو عند الأبيات التي تجاوز فيها المتنبي الحدَّ وكان لها وجهٌ تصحُّ عليه وتسلم من النقد، نجده يسعى إلى دفع العيب عنها، منها قوله: [الكامل]

وَتَرى المُروءَةَ والفُتُوَّةَ وَالأُبُوَّةَ فِيَّ كُلُّ مَليحَةٍ ضَرّاتِها
هُنَّ الثَلاثُ المانِعاتي لَذَّتي في خَلوَتي لا الخَوفُ مِن تَبِعاتِها[5]

فقد ذهب أبو الطيب إلى أنَّ المانع الذي يحول بينه وبين لقائه بالفتيات المليحات هو المروءة التي يتمتَّع بها وفتوته، وليس المانع هو تبعات اللقاء، وقد فسَّر بعضُ النُّقَّاد "التبعات" بأنَّها كناية عن الآثام وعقاب الآخرة، فانتقدوه على ذلك، قال ابن وكيع التنيسي: «هذا شعر يدلُّ

(1) ديوان أبي الطيب المتنبي 35.
(2) نفسه 317، والأبيات في ديوان المتنبي 35.
(3) يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر: أبو منصور الثعالبي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر – بيروت، ط2، 1932م، 211/1.
(4) الصَّفوة 85/1.
(5) ديوان أبي الطيب المتنبي 171.

على قلَّة وَرَعٍ»[1]، وقال ابن جني: «نعوذ باللَّه منه»[2].

فأمَّا الكنديُّ فقد دفعَ هذا التفسير، وذهبَ إلى أنَّ الشَّاعر إنَّما أرادَ تبعات اللقاء مِن قِبَلِ أهل الفتاة في حياة الدُّنيا ليس غير، قال: «**لم يُرِدْ المتنبّي تبعات الآخرة، وإنَّما أرادَ تبعات الدُّنيا، نحو غيرة رجال المَليحةِ، والفضيحةِ بها**»[3].

ونظيرُ ذلك قول المتنبي في الخمرة: [الخفيف]

كُلُّ شَيءٍ مِنَ الدِّماءِ حَرامٌ شُربُهُ ما خَلا دَمَ العُنقودِ[4]

فقد استقبح الكنديُّ قوله هذا؛ ذلك لأنَّه لم يستحل شرب الخمرة فحسب، بل ادَّعى تحليلها شرعًا، لكنَّ الكنديَّ لم يفته أنَّ يكون مقصد الشاعر العصير وليس الخمرة، فنبَّه على ذلك، قال: «**شبَّه ما يَسِيلُ مِنَ العِنَبِ بالدَّم لحُمرته، وادَّعى تحليل شُربها، وهو قبيحٌ بالمسلم فاحِشٌ، والعذرُ له أن يكون أرادَ العصيرَ، أو ما لا يُسكرُ مِنَ المطبوخِ**»[5].

ومن ذلك أيضًا، قول أبي الطيب: [من الخفيف]

رامِياتٍ بِأَسهُمٍ ريشُها الهُد بُ تَشُقُّ القُلوبَ قَبلَ الجُلودِ

يَتَرَشَّفنَ مِن فَمي رَشَفاتٍ هُنَّ فيهِ أَحلى مِنَ التَّوحيدِ[6]

فقد عبَّر أبو اليمن عن رفضه لما في البيت الأخير من تجاوز، قال: هذا «**تجاوزٌ للحدِّ، ومقارفةٌ للكفر في الشَّرع، وهو في صناعة الشعر جيدٌ لو كان غير مُتَعَرِّضٍ للتَّوحيد**»، ثُمَّ حاول الكنديُّ إيجاد مخرج للشاعر يسوّغ قوله ويدفع عنه العيب، قال: «**وكان ربُّما أنشده: "حلاوةُ التَّوحيد"، نستغفر الله ممَّا يَكْرَهُ. ووَقَعَ لي فيه ما يدفعُ الإنكار، وهو أنَّ المبالغة تُخرجُ التشبيهَ إلى غير الحقيقة ثقةً بأنَّ المبالغة هي المُراد لا غيرها، كقولهم: "أسرعُ من الرّيح،**

(1) المنصف للسارق والمسروق منه: ابن وكيع التنيسي، حققه وقدم له: عمر خليفة بن ادريس، جامعة قات يونس – بنغازي، ط1، 1994م، ص 709.

(2) الفَسْر 121/2.

(3) الصَّفوة 377/1.

(4) ديوان أبي الطيب المتنبي 14.

(5) الصَّفوة 38/1.

(6) ديوان أبي الطيب المتنبي 13.

وأمضى من القَضاء، وأضوأ من الشمس"، لا يريدون إلَّا هذا المعنى لا الحقيقة والله أعلم»[1]. ونحســـب أنَّ ما ذهب إليه الكنديُّ لا يدفع العيب عن قول أبي الطيب؛ فهو على الحقيقة أو المبالغة فيه تجاوز مستقبح.

4- مخالفة العُرف والعادة:

دعا النُّقَّاد القدامى – في مواضـــع كثيرة من مؤلَّفاتهم – الشـــعراءَ إلى مراعاة (العُرف والعادة) في أشــعارهم، أو (طريقة العرب وســننها في معاني كلامها)[2]، وذلك لأنَّ تلك المعاني عبر تكرارها وترديدها «استقرَّت في الشعور الجَمْعيّ العربيّ»[3]، وأَلِفَها العقلُ العربيّ، وارتضاها الناسُ، وتعارفوا عليها، فباتت تجري مجرى الحقائق التي يصـــعُب الخروج عنها. أمَّا «مخالفة العُرف، والإتيان بما ليس في العادة والطبع»[4]، فقد عدُّوه من عيوب الشـــعر، وعلى وفق هذا المعيار النقديِّ أخذ بعض العلماء على أبي الطيّب أنَّه خالف في بعض معانيه الشـــعريَّة العرف والعادة.

وتبرز هذه القضية عند الكندي في سياق دفاعه عن الشاعر والردّ على منتقديه، إذ وقف موقفًا معارضًا لما أخذه العلماء على بعض شعره، من ذلك قوله يمدح: [الطويل]

أَبَحرٌ يَضُـــــــرُّ المُعتَفينَ وَطَعمُهُ زُعاقٌ كَبَحرٍ لا يَضُـــــــرُّ وَيَنفَعُ[5]

فقد وجَّه ابنُ جنّي انتقادًا للمصـــراع الثاني الذي نســـبَ فيه المتنبي إلى الممدوح المنفعةَ ونزَّهه عن المضرّة، قال: «قوله: "كبحرٍ لا يضُـرُّ وينفعُ"، فيه قبحٌ؛ لأنَّ المشهور عنهم أن يُنسَب الممدوحُ إلى المنفعة لأوليائه، والمضـــرَّة لأعدائه»[6]. ثمَّ اســـتدلّ ابن جنّي على ما ذهب إليه بأبيات من الشعر، منها قول الحسين بن مُطير: [الطويل]

(1) الصَّفوة 35/1.
(2) الوَسَاطة 4.
(3) أصول النقد العربي القديم: عصام قصبجي، منشورات جامعة حلب – سورية، 1996م، ص 225.
(4) نقد الشـعر 203، وكتاب الصـناعتين 112، وعيار الشـعر: ابن طَباطَبا العلوي، تحقيق عبد العزيز بن ناصـر المانع، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ص 6.
(5) ديوان أبي الطيب المتنبي 26.
(6) الفَسْر 366/2، والبيت في ديوان المتنبي 26. «المعتفون»: السائلون، و«زُعاق»: مر أو مالح.

وَلَكِنْ فَتَى الفِتْيَانِ مَنْ رَاحَ واغْتَدَى لِضَرٍّ عَدُوٍّ أَوْ لِنَفْعِ صَدِيقِ[1]

وعندما تناول الكنديُّ البيتَ عرض قولَ ابن جني ثمَّ دفعه، وذلك بالاستناد إلى ما ورد في المصراع الأول من البيت، فبيَّن أنَّ كلام أبي الطيب مقيَّدٌ بـ(المعتفين)؛ أي: السائلين، ولذلك نسب إلى الممدوح المنفعة ونزَّهه عن المضرَّة، ثمَّ اقترح الكنديُّ صياغة أخرى لقول أبي الطيب – لو أمكنه الوزن لذلك – تزيل اللَّبْسَ عنه، قال: «**الصَّوابُ قولُ المتنبي؛ لأنَّه خصَّص في المِصْراع الأوَّل البحرَ بالضُّرِّ للمُعتفين فدلَّ على أنَّه يريد في المِصْراع الثاني تخصيصَهُ بنفعِ المُعتفين، وهذا واضحٌ. ولكن لو صحَّ له أنْ يقول: "ينفعُ ولا يَضُرُّ" لكان أوضح وأحسن من أنْ يُتوهَّم نفي الضُّرِّ والنَّفع من الجمع بينهما، ولكنَّ القافيةَ تعذُرُهُ**»[2].

ومن معاني أبي الطيب التي عدَّها النُّقَّاد خارجة عن العرف والعادة، وحاول الكندي دفع العيب عنها أيضًا، قوله في مطلع إحدى قصائده: [الوافر]

مُلِثَّ القَطرِ أَعطِشَها رُبوعًا وَإِلّا فَاسقِها السَّمَّ النَقيعا[3]

ففي هذا البيت طالب الشاعر السَّحاب أنْ يُعطش الرُّبوع، فعاب عليه ابنُ وكيع التنيسي ذلك؛ لأنَّ «من شأن منازل الأحباب أنْ يُدعى لها بالترويض والبَهْجَةِ، كقول أبي تمَّام: [الكامل]

يا دارُ دارَ عَلَيكِ إِرهامُ النَدى وَاهتَزَّ رَوضُكِ في الثَّرى فَتَرَأَّدَ»[4].

وحين أورد الكنديُّ هذا البيت وضَّح في سياق شرحه بأنَّ الشاعر قد أبان عن سبب خروجه عن العرف فيه، قال: «**سألَ السَّحابَ إعطاشَها، أو سَقْيَها السَّمَّ، وخالفَ الشعراءَ في ذلك، ثم ذكر العلَّة في مخالفتهم بقوله:**

(1) ينظر: المصدر السابق 366/2، والبيت في شعر الحسين بن مطير الأسدي: جمعه وقدم له حسين عطوان، مجلة معهد المخطوطات العربية، مج15، ج1، 1997م، ص 69.

(2) الصَّفوة 66/1.

(3) ديوان أبي الطيب المتنبي 81.

(4) المنصف للسارق والمسروق منه 450. والبيت في ديوان أبي تمام بشرح أبي بكر الصولي: دراسة وتحقيق خلف رشيد نعمان، الجمهورية العراقية – وزارة الإعلام، سلسلة التراث 55، ص 479/1.

أُســـــائِلُـهـا عَنِ المُتَـدَيِّريـهـا فَلا تَـدري وَلا تُـذري دُمـوعـاً»[1].

فلم يكتف الكنديُّ بالنظر إلى البيت مفردًا بل نظر إلى البيت الذي يليه أيضًـا، وفيه أبان الشاعر سبب سؤاله السحابَ أن يُعْطِشَ الرُّبوعَ أو يسقيها نقيعَ السمام، وهو صمتُها عن إجابته، وأنَّها لا تدري ما حلَّ بأهلها ولا تُظهر عليهم البُكاءَ. وهذا الأمر يُحسـب للكندي في أنَّه لم ينظر إلى أبيات الشـاعر مفردةً، وإنَّما حاول أن يقرأها ضـمن سـياقها المعنوي في قصـائدها، وهو أمرٌ ضــروريٌّ في عمليَّة النقد الأدبيّ، وذلك حتى يُصــيب الناقدُ ويُحقِّق الأهداف المرجوّة من عمليَّة النقد، وذلك من دون أنْ يُخضع النصوص الشعريَّة إلى التجزيئيَّة والتَّفكيك.

ثانيًا – الجوانب البلاغيَّة:

انطوى كتاب الصَّفوة على جوانبَ بلاغيَّةٍ مهمَّة، درس فيها الكنديُّ بالتحليل والشرح والنقد الألفاظَ والتراكيبَ في شعر أبي الطيّب المتنبّي، وصوَرَه البيانيَّة من تشبيهات واستعارات وكنايات، كما نالت مبالغات أبي الطيب عنايةً واضحة منه.

1– الألفاظ والتراكيب:

معلومٌ ما للنَّظم من أهميَّة وقيمة في جودة الشــعر وحُســنه، وهو أمر خاض العلماء في بيانه والتفصيل فيه مطوّلًا في مؤلّفاتهم، وذلك لأنَّ البلاغة تكون عن طريق «إيصـال المعنى إلى القلب في أحســن صــورة من اللَّفظ»[2]، وفسّــر الجاحظ ذلك بأنَّ «المعاني إذا كُسِــيَتِ الألفاظ الكريمة، وأُلبستِ الأوصـاف الرفيعة، تحوَّلت في العيون عن مقادير صـورها، وأربت على حقائق أقدارها، بقدر ما زُيّنت، وحسب ما زُخرِفت»[3]، وأمَّا «إذا لم ينهض بالمعنى الشريف لفظٌ شريف جزل...، تضاءل المعنى الحَسَنُ تحت اللفظ القبيح، كتضاؤل الحسناء في الأطمار الرثّة»[4].

هذا، وقد عاب النُّقَّاد بعض ألفاظ أبي الطيّب، من ذلك ما ورد في قوله في رثاء أمّ سـيف الدَّولة الحمداني: [الوافر]

(1) الصَّفوة 193/1.

(2) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن: حققها وعلق عليها محمد خلف الله أحمد ومحمد زغلول سلام، دار المعارف – مصر، ط3، (النُّكت في إعجاز القرآن للرُّماني) ص76.

(3) البيان والتبيين: الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي– القاهرة، ط7، 1998م، 254/1.

(4) الرسالة العذراء في موازين البلاغة وأدوات الكتابة: أبو اليسر إبراهيم بن محمد الشيباني، تحقيق ودراسة يوسف عبدالوهاب، دار الطلائع – القاهرة، 2005م، ص 71، و«الأطمار الرَّثة»: الثياب البالية.

رِواقُ الـعِـزِّ فـوقَـكِ مُســـبَـطِـرٌّ وَمُلـكُ عَلِيّ ابنِـكِ فـي كَمـالِ[1]

فقد اسـتنكر عليه النُّقَّاد اسـتخدام لفظة "مُسـبَطِرٌ"، ومنهم الصَّـاحب بن عبَّاد الذي انتقد الشاعر، وعدَّ فعله مِن «الخذلان الصفيق»[2].

وعندما تناول الكنديُّ قول أبي الطيب هذا، أشـــار إلى ما عِيب على أبي الطيّب وحاول دفع ذلك عنه، قال: «**كان الصَّـاحبُ بنُ عبَّاد يُنكِرُ على المتنبّي "مُسْـبَطِرٌّ"، ويقول: "ذِكْرُ هذه اللفظة في مرثيَّة امرأة، خذلانٌ بيّنٌ". ولا عيب في استعمال الكلام الفصيح المستعمل، على أنَّ الشعراني – صاحب المتنبي – روى "مستطيل"، ولم يعرف "مُسْبَطِرٌّ"**»[3].

وأحسـب أنَّ الكنديّ لم يوفّق في دفع العيب عن الشـاعر، ذلك لأنَّ الصـاحب بن عبّاد لم يَعِب على المتنبّي لفظة "مُسـبَطِرٌّ" لأنَّها ليسـت فصـيحة، وإنَّما اسـتنكرها لأنَّ معناها – وهو: الاضــطجاع أو الامتداد –[4] لا يليق بمقام النســاء، ولا ســيَّما في رثائهنّ، إلَّا أنَّ ما يُحســب للكندي اطّلاعه على الروايات المختلفة لشــعر أبي الطيّب، وإشــارته إلى الرواية الأخرى للبيت، وهي "مستطيل"، والمستطيل هو المرتفع العالي[5]، وهو معنى أكثر لباقة ومناسبة للغرض والمقام من معنى الاضــطجاع، والغالب على الظَّنِّ أنَّها هي الرواية الصــحيحة للبيت، إذ يُروى أنَّ ابن عبّاد كان يتعمَّد تحريف رواية بعض أبيات أبي الطيّب، واســـتبدال ألفاظ بأخرى كي يطعن في شعره[6].

وفيما يخصُّ الألفاظ أيضًـا، حلَّل الكنديُّ بعض الاختيارات اللفظيَّة في شـعر أبي الطيّب، وبيَّن سبب تفضيله لفظة على أخرى، ففي قوله: [البسيط]

(1) ديوان أبي الطيب المتنبي 255.
(2) الكشف عن مساوئ شعر المتنبي: الصاحب أبي القاسم اسماعيل بن عبَّاد (385هـــ)، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، مكتبة النهضة – بغداد، ط1، 1965م، ص 47.
(3) الصَّفوة 522/1.
(4) ينظر: لسان العرب: ابن منظور (711هـ)، دار صادر – بيروت، (مادة: سبطر)، ص 342/4.
(5) ينظر: المصدر نفسه (مادة: طال) 412/11.
(6) ينظر: شرح الواحدي لديوان المتنبي 1105/3.

هَـذي مَنـازِلُـكَ الأُخرى نُـهَنِّئُـهـا فَمَن يَمُرُّ عَلى الأولى يُسَـلِّيهـا[1]

بيَّن الكنديُّ سبب اختيار الشاعر لفظة "يسلّيها" في الشطر الثاني من البيت، وعدوله عن لفظة "يعزّيها"، مع أنَّ الأخيرة تتحقَّق عليها المطابقةُ في البيت؛ أي: بين "نهنّئها" و"يعزّيها"، وذلك لأنَّ التعزية تختصُّ بالموت، وأمَّا التسلية فهي تدلُّ على معنى المواساة من دون أن تختصَّ بالموت وحده، والمعنى الذي يريده الشاعر هو مواساة الديار لمفارقة الممدوح لها، وقد استحسن الكنديُّ تصرُّف أبي الطيب هذا وحُسن تخيّره للّفظ، قال: «**قوله: "يسلّيها" في مقابلة "نهنّئُها"، ليس لِنَقْصٍ في صناعة الشِّعر، ولكنَّه تنكَّبَ لفظة "يعزّيها" – على صحَّة المُقابلة به والطّباق، لِمَا في لفظ التَّعزية من الاختصاص بالموت والمصائب – إلى "يُسلّيها"؛ لأنَّ التسليةَ تكون لغير الموت، وهذا لفظٌ حَسَنٌ وبلاغةٌ كاملةٌ**»[2].

وكما استحسن الكندي تصرُّف أبي الطيّب هذا وحُسن تخيّره للّفظ، استحسن أيضًا بعض ألفاظه في مواضع أخرى، وعدَّها من مبتكراته اللفظيَّة، من ذلك لفظة "تفاوح" الواردة في قوله: [الطويل]

إذا سـارَتِ الأَحـداجُ فَوقَ نَبـاتِـهِ تَفـاوَحَ مِسـكُ الغـانِيـاتِ وَرَنـدُهُ[3]

قال الكندي: «"**تفاوح" ممَّا لم يُسمع إلّا في شعر المتنبِّي، وهي مِنْ مُبتكراته**»[4]. ويرجع سبب استحسان الكندي للفظة "تفاوح"، وحكمه عليها بأنَّها لفظة مُبتكرة، يرجع إلى خفَّتها وعذوبتها، وهو أمر كان ابن جنّي قد أعرب عنه في سياق شرحه لهذا البيت، قال: «"تَفاوَحَ": من فاحَ يفوحُ، وهي لفظة رَيِّقَةٌ عذبة فصيحة حَسَنَةُ التأليف»[5].

والكنديُّ إلى جانب استحسانه بعض ألفاظ المتنبّي، وقف عند ألفاظ أخرى، وعدَّها حشوًا، والحشو هو زيادة لفظيَّة لا يقتضيها المعنى، يلجأ إليه الشعراء أحيانًا لإقامة الوزن، وهو عيب في

(1) ديوان أبي الطيب المتنبي 455.
(2) الصَّفوة 304/2.
(3) ديوان أبي الطيب المتنبي 450.
(4) الصَّفوة 295/2.
(5) الفسر 1058/1.

الشعر[1]؛ إذ ينبغي أن تكون «ألفاظُه قوالبَ لمعانيه»[2]، من دون زيادة.

من ذلك لفظة "لها" في قول أبي الطيّب: [البسيط]

لوَلا مُفارَقَةُ الأَحبابِ ما وَجَدَت لَها المَنايا إِلى أَرواحِنا سُبُلا[3]

فقد وجد الكنديُّ أنَّه لا مسوّغ ولا فائدة لقوله: "لها"، وأنَّ المعنى يستقيم من دون ذكرها، قال: «**لو لم يقل: "لها"، لَمَا كان محتاجًا إليها**»[4]، إلَّا أنَّ الكنديَّ على عادته في استقصاء الوجوه المحتملة، أثبت ما كان بعضُ الشُّرّاح قد ذهب إليه، في أنَّ "لها" ليست ضميرًا يرجع إلى "المنايا"، وإنّما هي جمع "لهاة"[5]، وبذلك يكون للفظة معنى خاصٌّ، وليست زيادة لفظيَّة لا قيمة لها، حيث تابع الكنديُّ قائلًا: «**وتلطَّف بعضُ شعراء المغرب في تأويلها: "لها: جمعُ لهاةٍ"، وذلك حَسَنٌ**»[6].

وممَّا عدَّه الكندي حشوًا أيضًا، ولم يجد له مسوّغًا لفظة "مكسورة" في قول أبي الطيّب يمدح: [الكامل]

يَغشى الطِعانَ فَلا يَرُدُّ قَناتَهُ مَكسورَةً وَمِنَ الكُماةِ صَحيحُ[7]

قال الكنديُّ: «"**مكسورة**": **حشو؛ لأنَّه إذا ردَّها بعد الطَّعن صحيحةً عِيبَ عليه، ولكنَّه قصدَ مقابلةَ "صحيح" بـ"مكسور" صناعةً فقط**»[8]. وأحسب أنَّ للفظة "مكسورة" فائدةً ومعنى في قول الشاعر، وذلك في بيان كَثْرَةِ عدد الفرسان الذين قارعهم الممدوح ممَّا ألحق أذى في قناته

(1) ينظر: نقد الشعر 206، 210، وكتاب الصناعتين 511،

(2) نقد الشعر 150.

(3) ديوان أبي الطيب المتنبي 10.

(4) الصَّفوة 511/2.

(5) جاء في لسان العرب: «اللَّهَاةُ: لَحمة حمراء في الحَنك معلَّقة على عَكَدَةِ اللِّسان، ... والجمع: لَهَواتٌ ولَهَيَاتٌ ولُهِيٌّ ولِهِيٌّ ولَهاً ولِهَاء». (مادة: لها) 260/15.

(6) الصَّفوة 511/2. وينظر: شرح المُشكل من شعر المتنبي: ابن القطاع الصقلي، حققه الدكتور محسن غياض، مجلة المورد– بغداد، مج6، ع3، 1977م، ص 241.

(7) ديوان أبي الطيب المتنبي 61.

(8) الصَّفوة 151/1.

فكُسِرت، ولأنَّ الكَسْرَ لم يحصل "ومن الكُماة صحيح"، فهذا يفيد بيان حَذْقِ الممدوح وبراعته في القتال أيضًا، فهو يُحْسِنُ استخدام سلاحه، فيُبقيه قادرًا على إعانته في القتال إلى أن يقضي على جميع خصومه.

وأمَّا على مستوى التركيب، فقد سجَّل الكندي ملحوظات يسيرة على شعر أبي الطيّب، فقد توقَّف عند قوله: [الكامل]

بادٍ هَواكَ صَبَرتَ أَم لَم تَصبِرا وَبُكاكَ إِن لَم يَجرِ دَمعُكَ أَو جَرى[1]

وبيَّن – أي الكندي – أنَّ بعض نقّاد الشاعر أخذ عليه الاختلاف في قوله هذا؛ بين الشطر الأوَّل الذي أخبر فيه عن هواه، فبدأ بإيجاب (صبرت)، ثمَّ أعقبه بنفي (لم تصبرا)، والشطر الثاني الذي أخبر فيه عن دمعه، فبدأ فيه بنفي (لم يجر)، ثمَّ أعقبه بإيجاب (جرى)، وذلك لأنَّ الصَّنعة تقتضي النَّسج على المنوال نفسه.

ثمَّ نقلَ الكنديُّ ردَّ الشاعر على ذلك في أنَّه –وإن كان قد أحدث خلافًا في اللَّفظ بين الشطرين– قد وفَّق بينهما في المعنى، وقد استحسن الكنديُّ ذلك منه، قال: «**ورُوي أنَّه عِيبَ عليه المخالفةُ في سَبْكِ المِصراعين لِمَا فيهما مِنْ إيجابٍ بعده نفيٌ ونفيٌ بعده إيجابٌ، فاعتذر بأن قال: "أَرَدْتُ مَنْ صَبَرَ لم يجرِ دمعُه، ومَنْ لم يصبرْ جرى دمعُه"، وهذا حَسَنٌ لا عَيْبَ فيه**»[2].

وفي موضع آخر، عابَ الكنديُّ على أبي الطيّب قوله: [الكامل]

يَشتاقُ مِن يَدِهِ إِلى سَبَلٍ شَوقاً إِلَيهِ يَنبُتُ الأَسَلُ[3]

وقد انتقد الكنديُّ البيت لما فيه من تقديم وتأخير أَغْمَضَ المعنى، قال: «**في البيتِ تقديمٌ وتأخير، تقديره: يُشتاقُ إلى سَبَلٍ ينبتُ الأسَلُ شوقًا إليه، والهاء في "إليه" تعود على السَّبل، لأنَّ السَّبَلَ يباشرُ يدَه فالرِّماحُ تَنْبِتُ شوقًا إلى أنْ تُبَاشِرَ يدَه كالسَّبل. وفي النَّظم اختلالٌ**»[4].

وهذا العيب الذي أشار إليه الكندي درسه النُّقَّاد والبلاغيون القدامى، ووسموه بـ(المعاظلة)، وهو

(1) ديوان أبي الطيب المتنبي 537.
(2) الصَّفوة 444/2.
(3) ديوان أبي الطيب المتنبي 564. (السبل): المطر، ويريد به الشاعر العطاء، و(الأسل): الرماح.
(4) الصَّفوة 511/2.

عيب شديد عندهم يعوّصُ الكلامَ، ويُخفي المعاني[1].

2 – الصور البيانيَّة:

لا يخفى ما في ديوان المتنبّي من صـور بيانيَّة أبدع أبو الطيّب في رسـمها وأجاد، وقد أبدى أبو اليُمن الكنديّ في صفوته عناية ضافية في بيان هذه الصور وشرحها وتحليلها، الأمر الذي يكشف وعيه لأهمية شرح هذه الصور في بيان معاني الشاعر ومقاصده، وفي إبراز القيمة البلاغيَّة والجماليَّة لشعره.

أمَّا التشبيه[2]، فقد حاول الكنديُّ عند شرحه معاني الأبيات التي تضمَّنت صورًا تشبيهيَّة بيان طرفي الصُّورة ووجه الشَّبه الجامع بينهما، وسنعرض مثالًا على ذلك من ثلاثة أبيات من مقدّمة طلليَّة وردت في مطلع إحدى قصائد أبي الطيّب، وقد احتوت على مجموعة من التشبيهات التي حلَّلها الكنديُّ وشرحها، وفي أوَّلها شبَّه أبو الطيب آثار الديار بالخال، فقال: [الخفيف]

قِف عَلى الـدِمنَتَينِ بِـالـدَوِّ مِن رَيـ ـــــيا كَخالٍ في وَجنَةٍ جَنبَ خالِ[3]

قال الكندي: «"**مِنْ ريًّا": أي مِنْ دِمَنٍ ريًّا، وشبَّه الدِّمنةَ بالخَالِ لاسودَادِها**»[4].

ثمَّ شبَّه الطُّلول بالنُّجوم، فقال:

بِـطُـلـولٍ كَـأَنَّـهُـنَّ نُـجـومٌ فـي عِـراصٍ كَـأَنَّـهُـنَّ لَـيـالـي[5]

فقال الكندي: «**تلوحُ الطُّلولُ في العِرَاصِ كما تلوحُ النُّجومُ في اللَّيالي، واسودَّت العِراصُ في عينه لغَيْبَةِ أهلِهَا**»[6].

(1) ينظر: الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري: أبو الحسن القاسم بن بشـر الآمدي، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار المعارف – القاهرة، ط6، 2017م، ص 293/1، وكتاب الصناعتين 35.

(2) التشبيه في الاصطلاح البلاغيِّ: هو الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى بإحدى أدوات التشبيه، لفظًا أو تقديرًا، لغرض يقصده المتكلّم. ينظر: كتاب الصناعتين 261. والمفصّل في علوم البلاغة: عيسى العاكوب، منشورات جامعة حلب – سورية، ط2، 1437هـ، ص 381.

(3) ديوان أبي الطيب المتنبي 111. (الدِّمن): آثار الديار، و(الدَّوّ): الفلاة الواسعة، و(ريًّا): اسم موضع، و(الخال): الشَّامة.

(4) الصَّفوة 256/1.

(5) ديوان أبي الطيب المتنبي 111. (العِراص): جمع عرصة وهي الأرض الواسعة التي لا يوجد فيها بناء.

(6) الصَّفوة 256/1.

ثمَّ تابع أبو الطيّب في وصف هذه الطُّلول، فشبَّه (النُّؤي) – وهي الحُفرة التي تحيط بالخيام لتحميها من المطر – بالخَلاخِل التي تحيط بالسَّاق السَّمينة، فقال:

وَنُؤيٍّ كَأَنَّهُنَّ عَلَيهِن نَ خِدامٌ خُرسٌ بِسوقٍ خِدالِ[1]

فقال الكندي: «**شبَّه النُّؤيَّ في استدارتها بالخلاخِيلِ على الأسوقِ الغَليظَةِ، لأنَّها تتحرَّكُ كما تتحرَّكُ الخلاخيلُ على السَّاق المُمتلئةِ**»[2].

إنَّ هذه الشواهد تبرز رغبة الكندي في الكشف عن أجزاء الصور التشبيهية والعلاقة الجامعة بينها، وهو –وإن كان قد توقَّف هاهنا عند حدود الشرح والإيضاح– نجده في مواضع أخرى يعبّر عن إعجابه ببعض التشبيهات، ويطلق أحكامًا نقديَّة عليها، من ذلك التشبيه الوارد في قول أبي الطيّب: [البسيط]

وَرَدَّ بَعضُ القَنا بَعضاً مُقارَعَةً كَأَنَّهُ مِن نُفوسِ القَومِ في جَدَلِ[3]

فقد استحسنه الكندي، قال: «**ما أحسنَ تشبيهَهُ مُقارعةَ الرّماحِ بمُجادلةِ الخُصومِ**»[4]. ويبدو أنَّ إعجاب الكندي بالتشبيه الذي عقده أبو الطيب هاهنا شغله عن تبيان وجه الشبه، أو لعلَّه شعر بأنَّ وجه الشبه واضحٌ، والوجه – بحسب ما ذهب إليه ابن الأفليلي– هو شدَّة المقارعة واتّصالها[5].

وعلى العكس من ذلك، فإنّ التشبيهات المبتذلة التي سُبِقَ أبو الطيب إليها، لم تقع موقعًا حسنًا في نَفْسِ الكندي، فحكم عليها بأنَّها مطروقةٌ ليس فيها جديدٌ، نحو قوله في وصف امرأة: [الكامل]

غُصنٌ عَلى نَقَوى فَلاةٍ نابِتٌ شَمسُ النَهارِ تُقِلُّ لَيلاً مُظلِما[6]

(1) ديوان أبي الطيب المتنبي 111. (النؤي): الحفرة حول الخباء لئلا يدخله ماء المطر، (الخدام): الخلاخل، (خدال): الغلاظ السمان.

(2) الصَّفوة 257/1.

(3) ديوان أبي الطيب المتنبي 332.

(4) الصَّفوة 80/2.

(5) شرح معاني شعر المتنبّي: ابن الأفليلي، تحقيق مصطفى عليان، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط1، 1992م، ص 82/2.

(6) ديوان أبي الطيب المتنبي 8.

قال الكنديُّ: «**شبَّه ورْكَيْهَا بنِقْوَيْنِ، وقدَّها بالغُصْنِ، ووجهَها بشَمْسِ النَّهارِ، وشعرَها باللَّيلِ المُظْلِمِ، وهذا معنًى مطروقٌ جدًّا**»(1).

وعلى غرار التشبيه، حلَّل الكنديُّ الصور الاستعاريَّة(2) الواردة في شعر أبي الطيّب، من ذلك قوله يمدح: [البسيط]

مَحامِدٌ نَزَفَت شِعري لِيَملَأَها فَآلَ ما اِمتَلَأَت مِنهُ وَلا نَضَبا(3)

فقد أراد الشاعر التعبير عن كثرة محامد الممدوح التي مهما قال فيها شعرًا لا يوفيها، فشبَّه شعرَه بالماء الذي مهما سالَ ليملأ محامدَ الممدوح، لا هي تمتلئ ولا هو يَنْضَبُ، ثمَّ حذف المشبَّه وأبقى على لوازمه من النَّزف والامتلاء والنُّضوب على سبيل الاستعارة، وقد بيَّن الكندي غرض الشاعر من ذلك، وبيَّن الاستعارات الواردة في البيت وأبدى استحسانه لها، قال: «**مدحَ غُرَرَ شعره وكَثْرَةَ محامدِ الممدوح، ولمَّا شبَّه شعرَه بالماء استعارَ النَّزْفَ والملأ والنُّضُوبِ، وذلك حَسَنٌ**»(4).

كما حلَّل الكنديُّ بعض استعارات أبي الطيّب من دون أن يستخدم المصطلح البلاغي، نعني مصطلح الاستعارة، ففي قول المتنبّي: [البسيط]

وَتَغبِطُ الأَرضُ مِنها حَيثُ حَلَّ بِهِ وَتَحسُدُ الخَيلُ مِنها أَيَّها رَكِبا(5)

ثمّة استعارتان، فقد استعار أبو الطيب (الغِبْطَةَ) للأرض و(الحَسَدَ) للخيل، والفارق الدّلالي بين الغِبْطَةِ والحَسَدِ هو أنَّ «الحَسَدَ أن تتمنَّى نعمته – أي نعمة المحسود – على أن تتحوَّل عنه، والغِبْطَةُ أن تتمنَّى مثلَ حال المَغبوط من غير أن تُريد زوالَها، ولا أن تتحوَّل عنه»(6)، وعلى وفق هذا الفارق الدّلالي شرح الكندي الصورتين الاستعاريتين، قال: «**لمَّا كان**

(1) الصَّفوة 19/1.

(2) الاستعارة في الاصطلاح البلاغيِّ: هي الكلمة المستعمَلة في غير معناها الوضعي لعلاقة المشابهة، مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الوضعي. ينظر: كتاب الصناعتين 268. والمفصّل في علوم البلاغة 484.

(3) ديوان أبي الطيب المتنبي 91.

(4) الصَّفوة 214/1.

(5) ديوان أبي الطيب المتنبي 90.

(6) لسان العرب (مادة: غبط) 359/7.

الغَبْطُ أسلمَ من الحَسَدَ خصَّ الأرضَ به؛ لأنَّها وإنْ تفاوتَتْ فهي في الاتّصالِ كالجَسَدِ الواحدِ، وخصَّ الخيلَ بالحَسَدِ لِمَا فيها من المُغايرة والانفراد كما في النّاسِ»[1]. لقد رأى الكنديُّ ضرورة إبراز المناسبة الجامعة بين المستعار والمستعار له في كلتا الاستعارتين، فأسهم بذلك في بيان دلالات الصورة الفنيَّة، والكشف عن اختيارات الشاعر الأسلوبيَّة.

وأمَّا الكناية[2]؛ فمعلوم أنَّها من أهمّ الأساليب البيانيَّة التي يلجأ إليها الشعراء على سبيل أداء معانيهم الشعريَّة بالتعريض والإيماء لا بالتصريح المباشر، الأمر الذي يُكْسِبُ المعاني لطافةً وغموضًا وخفاء[3]، ولذلك نجد شعر أبي الطيّب المتنبي يحفل بالكنايات والدلالات المضمرة التي تقف خلف المعاني الظاهرة، وقد سعى أبو اليُمن إلى الكشف عن هذه الدلالات في محاولة منه للوصول إلى مراد الشاعر ومبتغاه، والكشف عن جماليّات معانيه، من ذلك قول المتنبي يمدح: [الكامل]

وَلَحَظْتُ أُنمُلَهُ فَسِلْنَ مَواهِباً وَلَمَسْتُ مُنصُلَهُ فَسالَ نُفوسا [4]

ففي البيت كنايتان؛ الأولى في قوله: "لَحَظتُ أُنمُلَهُ"، والثانية في قوله: "لَمَستُ مُنصُلَهُ"، وقد فسَّر الكندي الكنايتين، ثمَّ شرح معنى البيت كاملًا، قال: «**لَحْظُ أَنْمُلِهِ: كناية عن الاسْتِمْطار، ولَمْسُ مُنْصُلِهِ: كناية عن الاسْتِنْصَار. تَعَرَّضَ لعطائه فسالَتْ أَنْمُلُهُ بالمواهبِ، وطلبَ إعانتَهُ فأَسَالَ نفوسَ أعدائه بالقَواضب**»[5].

ونظير ذلك الكناية الواردة في قول المتنبّي: [الطويل]

أَلَيسَ عَجيباً أَنَّ بَينَ بَني أَبٍ لِنَجلِ يَهودِيٍّ تَدِبُّ العَقارِبُ[6]

(1) الصَّفوة 212/1.

(2) الكناية في الاصطلاح البلاغيِّ: لفظ أريد به لازم معناه الوضعي، مع جواز إرادة ذلك المعنى مع لازمه. ينظر: كتاب الصناعتين 261. والمفصّل في علوم البلاغة 569.

(3) ينظر: قواعد الشعر: أبو العباس ثعلب (291هـ)، حققه وقدم له وعلق عليه رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط2، 1995م، ص 49.

(4) ديوان أبي الطيب المتنبي 54.

(5) الصَّفوة 165/1. و(الاستمطار): الاستسقاء، والمراد هاهنا العطاء والجود، و(القواضب): السيوف اللطيفة الدقيقة.

(6) ديوان أبي الطيب المتنبي 68. و(النجل): الولد.

ففي هذا البيت يتعجَّب الشـــاعر مِنْ أن تدبَّ عقاربُ يهوديٍّ بين بني أبٍ، فيوقع بينهم العداوة. وقد توقَّف الكندي هاهنا ليُفسِّـر الكناية في قوله: "تَدِبُّ العَقارِبُ"، فبيَّن بأنَّها «**كناية عن النَّمائم**»[1]، فأبرز المعنى المراد وأظهر جماليَّة التصوير. وغير ذلك كنايات كثيرة فسَّرها الكنديُّ وأجلى دلالاتها المُرادة.

3- المبالغة والغلوُّ:

المبالغة هي «أن تبلغ بالمعنى أقصـــى غاياته وأبعد نهاياته»[2]. وقد صـــنَّفها البلاغيّون ضـــمن المحسِّـــنات البديعيَّة المعنويَّة، وحصـــروها بأنواع ثلاثة، أوّلها: التبليغ، وذلك حين يكون المُدَّعى ممكنًا عقلًا وعادة[3]، وثانيها: الإغراق، وذلك حين يكون المُدَّعى ممكنًا عقلًا لا عادة[4]، والنوع الثالث: الغُلوُّ، وذلك حين يكون المُدَّعى مستحيلًا عقلًا وعادة[5].

وقد استحسن العلماء المبالغة لِمَا لها من قيمة بلاغيَّة في توكيد المعاني وتعظيمها[6]، إلّا أنَّهم اشـترطوا أن تبقى في حدود العقل، وأمَّا المبالغة التي تصـل إلى حدِّ الغلو على نحو يتجاوز

(1) الصَّفوة 165/1.

(2) كتاب الصناعتين 404.

(3) ينظر: التَّلخيص في علوم البلاغة: جلال الدين القزويني، ضـــبطه وشـــرحه عبدالرحمن البرقوقي، دار الفكر العربي – بيروت، ط2، 1932م، ص 370.

فَـعـادى عِـداءً بَـيـنَ ثَـورٍ وَنَـعـجَـةٍ دِراكـاً وَلَم يَنضَـــح بِمـاءٍ فَيُغسَـــلِ

والبيت في ديوان امرئ القيس وملحقاته، بشـــرح أبي سعيد السكري (275هـــ): دراسة وتحقيق أنور عليان أبو سويلم ومحمد علي الشوابكة، مركز زايد للتراث والتاريخ – الإمارات، ط1، 2000م، ص 272/1.

(4) ينظر: التَّلخيص 371، 372. ومن أمثلتها قول عمرو بن الأهتم المشهور (ت 57هـ): [الوافر]

وَنُـكْـرِمُ جـارَنـا مـا دامَ فِـيْـنَـا وَنُـتـبِـعُـهُ الـكَـرامَـةَ حَـيـثُ مـالا

والبيت في شـعر عمرو بن الأهتم: دراسـة وتحقيق سـعود محمود عبد الجابر، منشـورات مؤسـسـة الرسـالة – بيروت، ط1، 1984م، ص 98.

(5) ينظر: التلخيص 372. ومن أمثلتها قول أبي نواس في مدح الرشيد: [الكامل]

وَأَخَفْتَ أَهـلَ الشِّـــــــركِ حَتّى إِنَّـهُ لَتَخـافُـكَ النُـطَفُ الَّتي لَم تُخْلَقِ

وبيت أبي نواس في ديوانه: شرح غريبه محمود واصف، المطبعة العمومية بمصر، ط1، 1898م، ص62.

(6) ينظر: كتاب الصناعتين 404، وإعجاز القرآن 273.

العقل والعادة، فهي مكروهة مستقبحة عند غالبية النُّقَّاد[1]، واشترطوا لجوازها أن يُقرن المعنى بما يقرّبه من الإمكان، نحو: (كاد، لو، ولولا...) إلخ[2]، في حين قبلها قسمٌ آخر من النُّقَّاد دون شروط[3].

وتعدُّ المبالغة إحدى أبرز السِّمات البلاغيَّة في شعر أبي الطيّب المتنبي، وهي مبالغة كثيرًا ما تصل حدَّ الغلو، وهو أمر لفت انتباه نقّاده وشُرَّاح شعره، يقول ابن رشيق في ذلك: «فإذا صِرْتَ إلى أبي الطيّب صِرْتَ إلى أكثر الناس غلوًّا، وأبعدهم فيه همَّة، حتى لو قدر ما أخلى منه بيتًا واحدًا»[4]، كما أعرب أبو اليُمن عن ذلك في غير ما موضع، منها قوله في سياق شرح أحد الأبيات: «لم يبالغ كعادته بل اقتصر على...»[5]. وقد توقَّف عند كثير من شواهد هذه المبالغات، وهو أحيانًا يكتفي بالإشارة إليها فقط، وأحيانًا يستحسن، وفي أخرى ينتقد.

فمن المبالغات التي أشار إليها، ما ورد في قول أبي الطيب: [الطويل]

يُحاذِرُني حَتفي كَأَنِّيَ حَتفُهُ وَتَنكُرُني الأَفعى فَيَقتُلُها سُمّي[6]

قال الكندي: «**بالغَ في شجاعته وخَوْفِ أعدائه منه حتى إنَّ الحَتْفَ يَحْذَرُهُ، والأفعى تَهْلِكُ عِنْدَ نَكْزِهِ**»[7].

ومِمَّا استحسنه من المبالغات، قول أبي الطيّب يمدح: [الطويل]

وَسَيفي لَأَنتَ السَيفُ لا ما تَسُلُّهُ لِضَربٍ وَمِمّا السَيفُ مِنهُ لَكَ الغِمدُ[8]

قال: «**أقسمَ بسيفِه أنَّ السَّيفَ في الحقيقة هو الممدوحُ لا سيف الحديد؛ لأنَّ تأثير السَّيف بفعله حَصَلَ، ومِنَ الحديدِ – الذي منه السَّيف – غِمْدكَ، يَعني الدِّرعَ، وهذه مبالغةٌ**

(1) ينظر: الشعر والشعراء: ابن قتيبة الدينوري، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعارف – مصر، 1958م، ص 793/2، وعيار الشعر 81، والموشَّح 96.

(2) ينظر: الوساطة 420، والتلخيص 373.

(3) ينظر: نقد الشعر 94.

(4) العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده: ابن رشيق القيرواني (463هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الجيل – بيروت، ط5، ص 2/ 63.

(5) الصَّفوة 165/1.

(6) ديوان أبي الطيب المتنبي 72.

(7) الصَّفوة 175/1.

(8) ديوان أبي الطيب المتنبي 193.

حَسَنَةٌ»[1].

واستحسن أيضًا المبالغة في قول أبي الطيّب يصف فرسًا: [الكامل]

لَو مَرَّ يَركُضُ في سُـــطورِ كِتـابَـةٍ أَحصـــى بِحـافِرِ مُهرِهِ ميمـاتِهـا[2]

قال الكنديُّ: «**يَصِـفَهُ بالفروسـيَّةِ وأنَّ فرسَـه يُطِيعُهُ فيما يُكَلِّفُهُ إيَّاه. وخَصَّ الميمَ لأنَّها تُشْبِهُ حَافِرَ المُهْرِ. وهذا مِنَ المبالغة المُستحسنة وإنْ لم يكن مِمَّا يُمكن**»[3].

إنَّ الملاحظ من هذه الشواهد أنَّ الشاعر وصل بالمبالغة حدَّ الغلوِّ، إذ لا يمكن لا عادة ولا عقلًا أن يحذرَه حتفُه، أو أن تهلك الأفعى عند نكزه، أو يكون السيف هو الممدوح على الحقيقة، أو أن يحصي الخيل حروف الكتابة، ومع أنَّ الشاعر لم يقرن هذه المعاني بما يُقرّبها من الإمكان، باستثناء البيت الأخير الذي استفتحه بـ(لو)، فإنَّنا نجد الكنديَّ يستحسن ذلك منه، ممَّا قد يشي بأنَّه من صفّ النُّقَّاد الذين لا يمانعون المبالغة في الشعر التي قد تصل إلى حدِّ الغلوِّ، إلَّا أنَّ الظاهر أنَّ المعيار عند الكندي هو الذوق، فما قبِلَه ذوقه استحسنه، وما مجَّه رفضه، ذلك لأنَّنا نجده ينتقد مبالغات أخرى للشاعر، منها قوله: [البسيط]

لا يَعرِفُ الرُزءَ في مـالٍ وَلا وَلَـدٍ إلّا إذا حَفَزَ الأَضـيـافَ تَرحـالُ[4]

قال الكندي: «**جعلَ ارتحالَ الضَّـيفِ عنه مُصـيبةً كالرَّزيّةِ بالمالِ والولدِ، وهذه مبالغةٌ تُجاوِزُ الحدَّ**»[5].

كما انتقد أبو اليمن المبالغات التي فيها قلَّة ورع، نحو قول أبي الطيّب في تفضيل ممدوحه على جميع البشر، ومنهم الرسل والأولياء والصالحون، وذلك في قوله يمدح رجلًا يُدعى محمد بن أوس: [الكامل]

لَم يَخلُقِ الرَحمَنُ مِثـلَ مُحَمَّـدٍ أَبَـداً وَظَـنّـي أَنَّـهُ لا يَـخـلُـقُ[6]

(1) الصَّفوة 418/1.
(2) ديوان أبي الطيب المتنبي 172.
(3) الصَّفوة 378/1.
(4) ديوان أبي الطيب المتنبي 254.
(5) الصَّفوة 403/2.
(6) ديوان أبي الطيب المتنبي 22.

قال الكندي: «**لو أنَّ هذا في النَّبيّ – صلَّى الله عليه وسلَّم – لكان حقًّا، فأمَّا وهو في ممدوحِه فغلوٌّ**»[1].

وسبق أن عرضنا تعليقه على قول أبي الطيب: [الكامل]

لَو كانَ لَفظُكَ فيهِمِ ما أَنزَلَ الـ قُرآنَ وَالتَوراةَ وَالإِنجيلا[2]

قال: "**بالغ حتى غلا غلوًّا عظيمًا، تجاوز الله عنه**"[3].

ومن جهة أخرى، فإنّ الكندي مثلما استحسن بعض المبالغات، وانتقد غيرها، ذهب في مواضع أخرى يردُّ على سابقيه من النُّقَّاد الذين آخذوا أبا الطيّب على بعض المبالغات، مثل قوله: [البسيط]

وَضاقَتِ الأَرضُ حَتّى كانَ هارِبُهُم إِذا رَأى غَيرَ شَيءٍ ظَنَّهُ رَجُلا[4]

ففي هذا البيت وصَفَ أبو الطيِّب جماعة خائفين بأنَّهم من شدَّة فزعهم إذا رأى أحدُهم غير شيءٍ ظنّ أنَّه رجلًا، فأخذ النُّقَّاد عليه ذلك، وقالوا إنَّ (اللاشيء) لا يمكن أن تقع العينُ عليه؛ لأنَّه ليس بمحسوس، فقال ابن وكيع: «هذه مبالغة مستحيلة»[5]، وذهب القاضي الجرجاني إلى أنَّ أبا الطيِّب قد «بالغ حتى أحال وأفسد المعنى»[6]. فقال الكندي: «**قولُه: "غير شيء" لم يُرِدْ حقيقةَ العدم، وإنَّما أرادَ مَنْ لا يُعبأُ به، كأنَّه قالَ: إذا رأى شيئًا حقيرًا لا يساوي الخوفَ منه، كما يُقالُ لِمَنْ لا يُعبأ به: لستَ بشيءٍ يا فلان**»[7]. وأحسب أنَّ الكنديَّ قد وفَّق في دفع العيب عن البيت، فقول الشاعر: (غير شيء) لا يعني بالضرورة (لا شيء)، بل قد يُقصد به التعبير عن عدم الأهميَّة كما ذهب إليه أبو اليُمن.

- **خاتمة البحث ونتائجه:**

تناول هذا البحث الجوانب النقديَّة والبلاغيَّة في شرح أبي اليُمن الكِنديّ لديوان المتنبّي

(1) الصَّفوة 403/2.
(2) ديوان أبي الطيب المتنبي 136.
(3) الصَّفوة 310/1.
(4) ديوان أبي الطيب المتنبي 12.
(5) المنصف 247.
(6) الوَسَاطة 263.
(7) الصَّفوة 29/1.

الموسوم بالصَّفوة، فدرس بدايةً الجوانب النقديَّة التي ناقش فيها الكنديُّ قضايا الخطأ في معاني شعر أبي الطيّب والتناقض فيما بينها، والتجاوزات الدينيَّة والأخلاقيَّة، ومخالفة الشاعر للعرف والعادة. ثُمَّ درس البحثُ الجوانب البلاغيَّة التي تناول الكنديُّ فيها ألفاظ المتنبّي وتراكيبَه، وصوَرَه البيانيَّة، وما في شعره من مبالغات وغلوٍّ. ومن خلال ذلك يمكن لنا الخلوصُ إلى مجموعةٍ من النتائج التي نبرزُها على النحو الآتي:

1- ناقش الكندي كثيرًا من الانتقادات التي وجَّهها النقّاد إلى شعر أبي الطيّب، وقد وفِّق إلى دفع كثير منها، ولا سيَّما الخطأ في معاني شعره. وإلى جانب ذلك، سجَّل الكنديُّ مجموعة من المآخذ على شعر أبي الطيّب، فأخذ عليه وقوعه في التناقض بين بعض أبياته، وانتقده على المعاني التي تمسُّ الدِّين والأخلاق.

2- تابع الكنديُّ النقّاد والبلاغيين الذين سبقوه، فأخذ بكثير من المعايير التي اعتمدوها في نقدهم، يظهر ذلك من عدَّه الخطأ والتناقض والحشو والتجاوزات الدينيَّة والأخلاقيَّة ...إلخ، من عيوب الشعر، ومحاولته الدفاع عن الشاعر فيما أُخذ عليه من ذلك، تؤكّد لنا هذه النتيجة.

3- اتَّسم الكنديُّ في عموم تناوله شعر المتنبي وفي مناقشته آراء النقّاد الآخرين بالأدب والاحترام، والابتعاد عن التجريح أو السُّخرية.

4- التزم الكندي بالموضوعيَّة والحياد، فلم يتعصَّب للشاعر أو عليه، بل ناقش القضايا برويَّة وهدوء، مع ميله إلى التسامح والبحث عن مخرج للشاعر إنْ وجِد.

5- لم يلتفت الكنديُّ إلى قضية السرقات في شعر المتنبّي، والتي اشتغل عليها كثير من نقّاده وخصومه، فلم يتعرَّض له بمصطلحات من قبيل السَّرقة أو الإغارة أو النسخ...إلخ.

6- تناول الكنديُّ الألفاظ والتراكيب في شعر أبي الطيب، فحلَّل بعض اختياراته الأسلوبيَّة، وعاب عليه الحشو، والتعقيد التركيبي في بعض أبياته.

7- حلَّل الكنديُّ الصورَ البيانيَّة في شعر أبي الطيب، وقد أسهم من خلال ذلك في الكشف عن القيمة الفنيَّة والجماليَّة لنصوص الشاعر، وما تميزت به من غنى وعُمق في

الدّلالة.

8- كان للكندي موقف متميّز من مبالغات أبي الطيّب، إذ استحسن بعضها، وانتقد بعضها الآخر، معتمدًا في ذلك على ذوقه الخاص. وأمّا غلوّ الشاعر وتجاوزه للأعراف الدينيّة فقد قابله الكندي بالرفض، وانتقد الشاعرَ عليه بشدَّة.

المصادر والمراجع

(1) أخبار أبي تمام: أبو بكر الصولي، نشره وحققه وعلق عليه خليل عساكر ومحمد عزام ونظير الهندي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر – القاهرة، ط1، 1937م.

(2) أصول النقد العربي القديم: عصام قصبجي، منشورات جامعة حلب – سورية، 1996م.

(3) إعجاز القرآن: أبو بكر الباقلاني، تحقيق السيد أحمد صقر، دار المعارف – مصر، ط5، 1997م.

(4) البرهان في وجوه البيان: إسحاق بن وهب الكاتب، تحقيق محمد حفني شرف، مكتبة الشباب ومطبعة الرسالة – القاهرة، 1969م.

(5) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين السيوطي، تحقيق د. محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – صيدا.

(6) البيان والتبيين: الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي– القاهرة، ط7، 1998م.

(7) التَّلخيص في علوم البلاغة: جلال الدين القزويني، ضبطه وشرحه عبدالرحمن البرقوقي، دار الفكر العربي – بيروت، ط2، 1932م.

(8) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن: حققها وعلق عليها محمد خلف الله أحمد ومحمد زغلول سلام، دار المعارف – مصر، ط3.

(9) ديوان أبي الطيب المتنبّي: تحقيق عبد الوهاب عزام، لجنة التأليف والترجمة والنشر – القاهرة، د ت.

(10) ديوان أبي تمام بشرح أبي بكر الصولي: دراسة وتحقيق خلف رشيد نعمان، الجمهورية العراقية – وزارة الإعلام، سلسلة التراث .

(11) ديوان أبي نواس: شرح غريبه محمود واصف، المطبعة العمومية بمصر، ط1، 1898م.

(12) ديوان امرئ القيس وملحقاته، بشرح أبي سعيد السكري (275هـ): دراسة وتحقيق أنور عليان أبو سويلم ومحمد علي الشوابكة، مركز زايد للتراث والتاريخ – الإمارات، ط1، 2000م.

(13) الرسالة العذراء في موازين البلاغة وأدوات الكتابة: أبو اليسر إبراهيم بن محمد الشيباني، تحقيق يوسف عبدالوهاب، دار الطلائع – القاهرة، 2005م.

(14) شرح المُشكل من شعر المتنبي: ابن القطاع الصقلي، حققه الدكتور محسن غياض، مجلة المورد– بغداد، مج6، ع3، 1977م.

(15) شرح الواحدي لديوان المتنبي: أبو الحسن الواحدي (ت468هـ)، تحقيق ياسين الأيوبي وقصي الحسين، دار الرائد العربي – بيروت، ط1، 1999م.

(16) شرح معاني شعر المتنبّي: ابن الأفليلي، تحقيق مصطفى عليان، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط1، 1992م.

(17) شعر الحسين بن مطير الأسدي: جمعه وقدم له حسين عطوان، مجلة معهد المخطوطات العربية، مج15، ج1، 1997م.

(18) شعر عمرو بن الأهتم: دراسة وتحقيق سعود محمود عبد الجابر، منشورات مؤسسة الرسالة – بيروت، ط1، 1984م.

(19) الشعر والشعراء: ابن قتيبة الدينوري، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعارف – مصر، 1958م.

(20) الصَّفوة في معاني شعر المتنبّي وشرحه: أبو اليُمن الكندي (ت613هـ)، تحقيق عبد الله الفلاح، النادي الأدبي – الرياض، ط1، 1430هـ = 2009م.

(21) كتاب الصناعتين: أبو هلال العسكري، حققه وضبط نصه مفيد قميحة، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1981م.

(22) العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده: ابن رشيق القيرواني (463هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الجيل – بيروت، ط5.

(23) عيار الشعر: ابن طَباطَبا العلوي، تحقيق عبد العزيز بن ناصر المانع، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

(24) الفَسْر شرح ديوان المتنبّي: ابن جني (ت392هـ)، تحقيق رضا رجب، دار الينابيع – دمشق، ط1، 2004م.

(25) فصل المقال في شرح كتاب الأمثال: أبو عبيد البكري الأندلسي (ت ٤٨٧هـ)، تحقيق

إحسان عباس، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط1، ١٩٧١م.

(26) قشر الفَسْر: أبو سهل الزوزني، تحقيق عبد العزيز المانع، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية– الرياض، ط1، 2006م.

(27) قواعد الشعر: أبو العباس ثعلب (291هـ)، حققه وقدم له وعلق عليه رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط2، 1995م.

(28) الكشف عن مساوئ شعر المتنبي: الصاحب أبي القاسم اسماعيل بن عبَّاد (385هـ)، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، مكتبة النهضة – بغداد، ط1، 1965م.

(29) لسان العرب: ابن منظور (711ه)، دار صادر – بيروت.

(30) المتنبي والتجربة الجمالية عند العرب: حسين الواد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر– بيروت، ط1، 1991م.

(31) معجز أحمد – شرح ديوان المتنبّي: المنسوب خطأً لأبي العلاء المعري، تحقيق عبد المجيد دياب، دار المعارف – مصر، ط1، 1988م.

(32) المفصّل في علوم البلاغة: عيسى العاكوب، منشورات جامعة حلب – سورية، ط2، 1437ه.

(33) المنصف للسارق والمسروق منه: ابن وكيع التنيسي، حققه وقدم له: عمر خليفة بن ادريس، جامعة قات يونس – بنغازي، ط1، 1994م.

(34) الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري: أبو الحسن القاسم بن بشر الآمدي، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار المعارف – القاهرة، ط6، 2017م.

(35) الموشح – مآخذ العلماء على الشعراء في عدّة أنواع من صناعة الشعر: المرزباني (ت384ه)، تحقيق علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر.

(36) نقد الشعر: أبو الفرج قُدامة بن جعفر (ت 337هـ)، تحقيق وتعليق محمد عبدالمنعم خفاجي، دار الكتب العلمية – بيروت.

(37) الوافي بالوفيات: الصفدي، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1460ه.

(38) الوَسَاطة بين المتنبّي وخصومه: القاضي علي بن عبدالعزيز الجرجاني (ت392هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه – مصر، 1966م.

(39) يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر: أبو منصور الثعالبي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر – بيروت، ط2، 1932م.

عيوبُ التَّأليف في شِعر أبي تمَّام
عِنْدَ ابنِ سِنَانٍ الخَفاجيِّ (ت466هـ)

د. محمد حسن الشعير
دكتوراه في الدراسات النقديَّة والبلاغيَّة – جامعة حمص

الملخَّص:

يسعى هذا البحث إلى دراسة عيوب التأليف في شعر أبي تمام (ت231هـ)، عند ابن سنان الخفاجيّ (ت466هـ) في كتابه (سرُّ الفصاحة)، وذلك وَفْقَ منهج وصفيّ تحليليّ.

بدأ البحثُ بمقدّمة فيها تعريفٌ بأهدافه وأهمّيته ومشكلته ومنهجه، ثمَّ شرع في دراسة عيوب التأليف في شعر أبي تمَّام، فقسَّمها – بحسب طبيعتها – قسمين، الأوَّل: عيوب اللفظة المفردة، والثاني: عيوب التركيب. وبعد العرض والمناقشة والتحليل خُتِمَ البحثُ بما توصَّل إليه من نتائج.

كلمات مفتاحيَّة: أبو تمَّام، ابن سِنان الخفاجيّ، عيوب التَّأليف.

The flaws in composition in the poetry of Abu Tammam

From the perspective of Ibn Sinan al-Khafaji (d. 466 AH)

Dr. Mohammad Hasan Al-Shaer

PhD in Critical and Rhetorical Studies – Homs University

Abstract:

This research aimed to study the compositional flaws in the poetry of Abu Tammam (d. 231AH) from the perspective of Ibn Sinan al-Khafaji (d. 466AH) in his book "Sirr al-Fasaha" (The Secret of Eloquence), employing a descriptive-analytical methodology.

The research began with an introduction defining its objectives, significance, methodology, and previous studies. It then proceeded to examine the criticisms Ibn Sinan directed at Abu Tammam's poetry regarding its composition. The research divided these criticisms—according to their nature—into two sections: the first addressed flaws in individual words, while the second addressed flaws in syntax. The research concluded with the findings reached through study, discussion, and analysis.

Keywords: Abu Tammam, Ibn Sinan al-Khafaji, compositional flaws.

- **المقدّمة:**

يعدُّ كتاب (سرّ الفصاحة) لابن سنان الخفاجيّ من أهمّ كتب التُّراث العربيّ التي وضعت أسس النقد الأدبيّ والبلاغة العربيَّة في القرن الخامس الهجري، فقد قصد صاحبه وضع معايير دقيقة لفصاحة الكلام، متجاوزًا بذلك حدود الانطباعات الذوقيَّة العابرة، إلى تقعيد قوانين بلاغيَّة تُميّز الكلام العالي من الرديء.

وقد تجلّت أهمية جهود الخفاجيّ في نقده التطبيقيّ للنُّصوص الشعريَّة من وجهة نظر بلاغيّة تتبَّع من خلالها هنات الشعراء في تأليف نصوصهم، ولا سيَّما المحدثين أمثال أبي تمَّام الطائي، مؤصّلاً بذلك لمنهج نقديّ يُعنى بحُسن التأليف، من حيث الألفاظ والتراكيب، ويرفضُ التَّكلُّف البديعيّ الذي يخلُّ بالمعنى على حساب اللفظ. وبذلك لم يكن كتاب الخفاجيّ مجرَّدَ كتاب تعليميّ، بل كان مشروعًا حاول صاحبه صون الذائقة وتهذيبها، وحماية الفصاحة العربيَّة، وإرساء دعائم البيان الواضح الذي يجمع بين جمال اللَّفظ وشرف المعنى.

– أهداف البحث وأهميته:

يسعى هذا البحث إلى استجلاء عيوب التأليف في شعر أبي تمام في المنظور النقديّ والبلاغي لابن سنان الخفاجيّ، ودراسة هذه العيوب وتحليلها، كما يهدف البحث إلى بيان مدى إصابة ابن سنان في مآخذه على شعر أبي تمام.

وتكمن أهمية البحث في القيمة النقديَّة والبلاغيَّة لجهود الخفاجيّ التي بيَّناها آنفًا، فضلًا عن أنَّ البحثَ يعالجُ تجربة شعريَّة رائدة في زمانها أثارت الجدل بين النقاد، ويكشف كيف يؤدّي سوءُ التأليف إلى قبح المعنى واستهلاك حلاوة النصّ الشعري.

– مشكلة البحث:

تبرز مُشكلة البحث في الفجوة بين رغبة أبي تمام في التجديد في الصَّنعة الشعريَّة، وبين المعايير البلاغيَّة الصَّارمة التي وضعها ابنُ سنان الخفاجيّ لسلامة التأليف؛ حيث يرى ابنُ سنان أنَّ إغراق أبي تمام في البديع وتعقيده للتراكيب لم يخرج القصيدة عن حدود الفصاحة فحسب، بل أدى إلى استهلاك المعاني وإرهاق المتلقّي. وسيسعى البحث إلى معالجة هذه الإشكاليّة وفحص عيوب التأليف في شعر أبي تمام، لبيان متى يتحوَّل إبداع الشاعر وتجديده في اللُّغة الشعريَّة إلى

تعقيد وغموض يفسدان المعنى.

- **منهج البحث وإجراءاته:**

اعتمد البحث في سبيل تحقيق أهدافه المنهجَ الوصفيّ التحليليّ، فقسَّم المادة العلميَّة بحسب طبيعتها، ثمَّ درسها واصفًا ومحلِّلًا ومقوّمًا، مع الاستعانة بالمؤلّفات البلاغيَّة والنقديَّة التراثيَّة، والمعاجم اللغويَّة، وشروح ديوان أبي تمام عند الحاجة إلى ذلك.

- **العرض والمناقشة والتحليل:**

تتقسم عيوب التأليف التي أخذها ابنُ سنان على شعر أبي تمام إلى عيوب تخصُّ الألفاظ المفردة، وأخرى تخصُّ تراكيب شعره، وسنفصّل القول فيها، فيما يأتي.

أوَّلًا – عيوب اللَّفظة المفردة:

حدَّد الخفاجيُّ مجموعة من الشروط لفصاحة اللفظة المفردة، أبرزها: تجنُّب الغريب والعاميّ والطويل المُستثقل... إلخ، معززًا ذلك بنقد تطبيقيّ لأمثلة شعريَّة كثيرة، تراوحت أحكامه عليها بين الاستحسان والرفض؛ إذ جعل من تلك الشروط والقواعد ميزانًا نقديًّا طبّقه على مدوَّنة شعريَّة واسعة. والملاحظ في منهج الخفاجيّ أنَّه اتَّخذ من شعر أبي تمام نموذجًا رئيسًا للاستشهاد من خلاله على عيوب الفصاحة ومزالقها؛ إذ سجَّل على ألفاظه مآخذ عديدة تجلَّت في استعماله للغريب والوحشيّ، وللعاميّ المبتذل، فضلًا عن خروجه على العرف اللغويّ المستقر. كما تتبَّع ابنُ سنان في شعر الطائي تلك الألفاظ التي تحمل دلالات مستكرهة تَنفر منها الطّباع، والألفاظ المتَّسمة بالطول المُفرط والثِّقل الذي يخلّ بعذوبة الجرس الصوتيّ. وسندرس فيما يأتي تلك العيوب تباعًا.

1- الغرابة والوحشية:

طالب العلماء، من نقَّاد وبلاغيين، الشعراء باستعمال الألفاظ القريبة السَّهلة، ليكون المعنى ظاهرًا مكشوفًا، وعدُّوا ذلك أساس كلّ قول بليغ؛ لأنَّ الكلام في أصله وضع للفهم والإفهام[1]. ولخطورة ذلك في عمليَّة التوصيل عدَّ العلماءُ الغرابةَ والوحشية من أشدِّ العيوب التي تطعن في

(1) ينظر: البيان والتبيين: الجاحظ (255هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي– القاهرة، ط7، 1998م، ص 136/1، والرسالة العذراء في موازين البلاغة وأدوات الكتابة: أبو اليسر إبراهيم بن محمد الشيباني (298هـ)، تحقيق يوسف عبدالوهاب، دار الطلائع – القاهرة، 2005م، ص64.

بلاغة اللفظ؛ ذلك لأنَّ «الكلمة الوحشـــيَّة لا يظهر معناها، فيحتاج في معرفته إلى أن يُنقَّر عنها في كتب اللُّغة»[1]، فهي تكدُّ المتلقي وتُخفي المعاني والمقاصد وتُحدِثُ لبْسًا في فهمها.

وفي هذا الشـــأن عاب النقاد على أبي تمام اســـتعمال الغريب في شـــعره، ومنهم الآمديُّ (ت370هـ) الذي ذهب إلى «أنَّ أبا تمام تعمَّد أن يدلَّ في شعره على علمه باللُّغة وبكلام العرب؛ فيعمد لإدخال ألفاظ غريبة في مواضع كثيرة من شعره»[2].

وقد تابع الخفاجيُّ النقَّاد في اســـتهجان ذلك من أبي تمام على نحو تطبيقيّ واســـع، فعاب عليه مجموعة من أبيات شعره لما فيها من غريب وحشي، من ذلك قوله: [الطويل]

لَقَد طَلَعَتْ في وَجهِ مِصـــرَ بِوَجهِهِ بِلا طائرٍ سَـــعدٍ وَلا طائِرٍ كَهْلِ[3]

ذلك لأنَّ معنى (كَهْل) في اللُّغة يعني الكِبَرَ والوصـــول إلى مُنتهى الأمر[4]، فأمّا قول أبي تمام (طائر كهل) ففيه غرابة وإبهام، ولذلك استنكر ابنُ سنان استعمال هذه اللفظة، وفي سبيل تأكيد غرابتها أشار إلى أنَّ الأصمعي (ت216هـ) مع علمه الواسع باللُّغة لم يعرفها، قال: «إنَّ كهلًا ها هنا من غريب اللُّغة، وقد روي أنَّ الأصمعي لم يعرف هذه الكلمة وليست موجودة إلَّا في شعر بعض الهذليين ... وقد قيل: إنَّ الكهل الضَّخم، وكَهْل لفظة ليست بقبيحة التَّأليف، لكنَّها وحشيَّة غريبة لا يعرفها مثلُ الأصمعي»[5].

وبالعودة إلى معاجم اللُّغة، نجد أنَّه جاء فيها أنَّ العرب تقول: «"طار لفُلان طائرٌ كَهْلٌ": إذا كان له جَدٌّ وحظٌّ في الدُّنيا»[6]، وعلى وفق هذا التفسير، يمكن تأويل معنى (بلا طائر كهل)

(1) الإيضاح في علوم البلاغة: جلال الدين القزويني (ت 739هـ)، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل – بيروت، ط3، ص23/1.

(2) الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري: أبو الحسن القاسم بن بشر الآمدي (370هـ) تحقيق: السيد أحمد صقر، دار المعارف – القاهرة، ط6، 2017م، ص 25/1.

(3) ديوان أبي تمام بشرح الصولي: دراسة وتحقيق خلف رشيد نعمان، الجمهورية العراقية – وزارة الإعلام، سلسلة التراث 55، ص 567/3.

(4) ينظر: لسان العرب: ابن منظور (711هـ)، دار صادر – بيروت، (مادة: كهل) 600/11.

(5) سرُّ الفصاحة: ابن سنان الخفاجي (499هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1982م، ص 66.

(6) لسان العرب (مادة: كهل) 601/11.

في قول أبي تمام بأنَّه أراد الإشارة إلى سوء حظّه وخيبته.

ونُشير إلى أنَّ البيت ورد في ديوان أبي تمام بشرح الصولي، برواية أخرى، هي:

*** بِلا طالعٍ سَعدٍ وَلا طائرٍ سَهلِ ***[1]

والسـهولة تعني اللين واليسـر[2]، وهي رواية تبعد بالبيت عن الغرابة وتدعم القول بأنَّ الشاعر يريد بيان سوء الطالع والخيبة.

ومن الشواهد – أيضًا – التي مثَّل بها ابن سنان للغريب في شعر أبي تمام، قوله: [الكامل]

بِنَـداكَ يوسـى كُـلُّ جُرحٍ يَعتَلى رَأبَ الأُسـاةِ بِـدَردَبيسٍ قِنطَرِ[3]

ولم يشـر ابن سـنان ها هنا إلى موضـع الشـاهد، إلَّا أنَّ الظاهر أنَّه يريد غرابة لفظتي: (دردَبيس) و(قِنْطَر)، وكلاهما معناه: الدَّاهية[4].

ولم يكتف ابن سـنان باسـتنكار ما وقع عليه من الغريب في شـعر أبي تمام، بل ينقل عن سابقيه من النقاد آراءهم في ذلك، يقول: «واستقبحوا قول أبي تمام: [الطويل]

يَقولُ أُنـاسٌ في حَبينـاءَ عـايَنُوا عِمَـارَةَ رَحْلي مِنْ طَريفٍ وَتـالِـدِ[5]

قالوا: ما الفائدة في ذكر "حبيناء"، وليس أبو تمام مضـطرًّا إلى ذكر الموضـع الذي قيل له فيه هذا؟»[6].

فوجه اعتراض النقاد هو اسـتعمال الشـاعر للفظة (حبيناء)، وهي اسـم بلد في الشـام[7]، ونحسـب أنَّ النصَّ الشـعري إذ يتيح للشـاعر أن يعبِّر من خلاله عن عواطفه ومشـاعره ويسـجّل تجاربه الاجتماعيَّة، فهو وثيقة تاريخيَّة وجغرافيَّة أيضًـا، يسـجّل فيه الشـاعر حوادث حياته ووقائعها، فيكون مضـطرًا أحيانًا إلى ذكر أسـماء بعض الحوادث والمواضـع، على نحو يُكسـب

(1) ديوان أبي تمام بشرح الصولي 567/3.

(2) ينظر: لسان العرب (مادة: سهل) 349/11.

(3) سرُّ الفصاحة 69. وبيت أبي تمام في ديوانه 420/1.

(4) ينظر: لسان العرب (مادة: دردبس) 81/6، و(مادة: قنطر) 119/5.

(5) ديوان أبي تمام 420/1.

(6) سرُّ الفصاحة 66.

(7) ينظر: معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، أبو عبيد البكري الأندلسي، عالم الكتب – بيروت، ط3، 1403 هـ، ص 422/2.

شعره مصداقيَّة وواقعيَّة.

ومن الغريب الوحشي الذي استنكره الخفاجيُّ لفظة (صهصلق)، التي استعملها أبو تمام في وصف فرسٍ، قال: «ومن ذلك أيضًا قول أبي تمام: [المنسرح]

صَـهصَـلِقٌ في الصَـهيلِ تَحسِـبُهُ أُشـــرِجَ حُـلـقومُـهُ عَـلـى جَرَسِ

وقول القطامي: [الطويل]

إلى حيزبونٍ تُوقِـدُ النَّـارَ كلَّمـا تَلَفَّعـت الظلمـاءُ من كُـلِّ جـانـبِ

فهل تعرف أوعر من صهصلق؟[1]».

و(الصـهلصـق): الشـديد الصـوت، يريد أبو تمام بيان قوة الفرس، وأمَّا (الحيزبون) في بيت القطامي: فهو العجوز[2].

وقد ميَّز الخفاجي بين الشـــعراء المحدثين ممّن تتبّعوا الغريب وتعمّدوا إدخاله في شـــعرهم، وبين الشُّـــعراء الأعراب الأقحاح أمثال القطامي الذين لا يتعمَّلون للغريب ولا يطلبونه، فرأى أنَّ وروده عندهم يغتفر لأنَّه يأتي عفوًا على السَّـليقة والطبع، وأما وروده عند المحدثين أمثال الطائي فهو دليل تكلُّف وتعمُّل لأنَّه ليس من لغتهم المستعملة. فتابع ابن سـنان القول: «وعلى كُلِّ حالٍ، فالبدويُّ صـــاحب الطَّبع في هذا الفنّ أعذر من القرويّ المُتَكَلّف؛ لأنَّ هذا لا يعرف هذه إلا بعد البحث والطلب وتجشُّم العناء في التصفُّح، وعلى قدر ذلك يجب لومُه والإنكارُ عليه»[3].

إنَّ هذا التفريق الذي وضـــعه الخفاجيُّ بين عفويَّة الأعرابي وتعمُّل المحدث، يُبرز اختلافًا في الرؤية بين الناقد والشـــاعر؛ فبينما يرى ابن ســـنان في هذا البحث عن الغريب خروجًا عن الطبع وتكلُّفًا يســتوجب اللَّوم، نجد أنَّ لأبي تمام رؤيةً مغايرة لا ترى في الغرابة عيبًا، بل وسـيلة فنّيَّة تفيد في اســتنهاض فهم المتلقّي وتحريكه وإشــراكه في بناء المعنى، إذ يروى أنَّ بعض نقاد عصـره سـأله: «لم لا تقول يا أبا تمام من الشِّـعر ما يُفهم؟ فقال: وأنت لم لا تفهم من الشّـعر ما يقال؟!»[4]. وهذا الردُّ يبيّن لنا فلسفته في نظم الشعر؛ فهو يرفضُ أن يكون الشّعر سهلاً بسيطاً،

(1) سرُّ الفصاحة 73.

(2) ينظر: لسان العرب (مادة: صهلصق) 207/10، و(مادة: حزب) 310/1.

(3) سرُّ الفصاحة 73.

(4) المصدر نفسه 73.

ويطلبُ من القارئ أن يبذل جهدًا في فهم النصّ والمشاركة في كشف معانيه العميقة[1].

ونحن هنا لا نسعى إلى الدفاع عن أبي تمام، بل نحاول فهم الدوافع الفنيّة التي جعلته يميلُ إلى الغريب؛ فهذا الأسـلوب يملأ شـعره ويتجاوز كونه مجرد أمثلة عابرة معدودة. أمّا نحن فنتفق مع النقاد في ضـرورة أن تكون الألفاظ قريبة ومألوفة؛ لأنّنا نؤمن بأنّ التجديد الحقيقيَّ وإثارةَ عقل المتلقي يتحقّقان من خلال البراعة في الصـياغة والتصـوير الفنّي، لا في غموض الكلمات وصعوبتها. ومع ذلك، يبقى للشاعر الحقّ في اختيار لغته التي تعبّر عن رؤيته الخاصّة وتجربته المستقلّة.

2- استعمال الألفاظ العاميَّة:

يُعاب على الشـاعر في النقد العربيّ القديم اسـتعمالُ الألفاظ والمعاني العاميَّة التي يتداولها بين النـاس بكثرة؛ لأنَّهـا تكون قد ابتُذِلت وفقدت طـاقاتهـا التعبيريَّـة والبلاغيَّـة، ومِن ثمَّ لم يعد بإمكانـها أن تؤثِّر في المتلقّي، بل على العكس من ذلك يكون قد ملَّ من سـماعها[2]. وعندما عرض الخفاجيُّ لهذا العيب استشهد عليه بداية ببيت أبي تمام، وهو: [البسيط]

جَلَّيتَ وَالمَوتُ مُبدٍ حُرَّ صَـفحَتِهِ وَقَـد تَفَرعَنَ في أفعـالـه الأَجَـلُ[3]

وأخذ عليه الخفاجي اسـتعمال لفظة (تفرعن) لأنَّها من اشـتقاق العوام، قال: «فإنَّ "تفرعن" مشـتقٌّ من اسـم فرعون، وهو من ألفاظ العامَّة، وعادتهم أنْ يقولوا: "تفرعن فلانٌ" إذا وصـفوه بالجبريَّة»[4].

ونشـير إلى أنَّ للبيت رواية أخرى يسـلم فيها من هذا العيب، إلَّا أنَّ ابن سـنان لم يأخذ بها؛ إذ أورد الصُّوليُّ البيت في شرحه على الديوان برواية:

*** وقد تفزَّع في أقطاره الأجلُ ***

(1) ينظر: الفن ومذاهبه في الشعر العربي: شوقي ضيف، دار المعارف – القاهرة، ط12، ص 420.

(2) ينظر: الموازنة 325/2، والوَسَاطة بين المتنبي وخصومه: القاضـي الجرجاني (392هـ)، تحقيق محمد أبو الفضـل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، مطبعة عيسـى البابي الحلبي وشـركاه – مصـر، 1966م، ص 181، 394.

(3) ديوان أبي تمام 186/2.

(4) سرُّ الفصاحة 73.

وقال: «ويروى في أوصـاله، وفي أفعاله»[1]. ولم يروِ الصُّـوليُّ (تفرعن) قط، مع أنَّه متقدّم على ابن سـنان وأقرب منه إلى زمان أبي تمام، وقد تيسـر له الاطلاع على نُسَـخٍ خطيَّة كثيرة لديوانه كما يظهر من شرحه.

ومن الألفاظ العاميَّة التي عابها ابنُ سنان أيضًا، لفظة (قابري)، في قوله: [السريع]

قَـد قُلـتُ لَمّـا لَجَّ في صَـــدِّهِ اعطُف عَلى عَبـدِكَ يـا قـابِري[2]

قال: هذا «غاية في السَّخافة! لأنَّ قابري من ألفاظ عوامِّ النّساء وأشباههن»[3].

وقد افترض ابنُ سـنان أنَّه قد يتبادر إلى الأذهان أنَّ الشـاعر في اسـتعمال هذه الألفاظ العاميَّة ونحوها إنَّما هو يُطيع سياق القصيدة، وأنَّ النظم هو من فرضها على الشاعر، وهو أمر مرفوض عند ابن سنان؛ إذ ذهب إلى أنَّ في الأمر سعة للشاعر، وأنَّه في مندوحة عنها، وأن من واجبه تهذيب شعره منها، ولو أدَّت به الضرورة إلى حذف البيت الشعري كله من القصيدة، قال: «وليس لأحد أن يتخيّل أنَّ العُذْرَ في إيراد هذه الألفاظ وأمثالها تعذُّر ما يقع موقعها في النظم، كما يظنُّ ذلك بعض المتخلّفين في هذه الصـناعة؛ وذلك أنَّه ليس يجب على الإنسـان أن يكون شـاعرًا ولا كاتبًا، ولا صـاحب كلام يؤثّر ولفظ يروى، ولا يجب عليه – لو وجب هذا – أن ينظم تلك القصيدة التي وردت فيها هذه اللّفظة ولا البيت من القصيدة، فكيف نعذره إذا أورد لفظةً قبيحة جارية مجرى ما ذكرناه، وهو قادر على حذف البيت كلّه، إنْ لم يكن قادرًا على تبديل كلمة منه»[4]. وهذا ما يشـير إلى تشـدّد ابن سـنان في نقده وتحرّيه حُسْـنَ اللفظ وضـرورة أن يختار الشاعر ألفاظه بعناية ودقة على نحو يتَّفق مع الصناعة الشعريَّة التي قوامها الخلق والإبداع الفنِّي بعيدًا عن العاميَّة المبتذلة.

3- مخالفة العرف اللغوي:

تعقَّب النقادُ الشُّـعراءَ في الألفاظ التي أوردوها في نصـوصـهم على نحو يخالف اسـتعمالها

(1) ينظر: ديوان أبي تمام بشرح الصولي 186/2.
(2) ديوان أبي تمام 337/3.
(3) سرُّ الفصاحة 75.
(4) المصدر نفسه 75.

اللغوي المعروف[1]، لأنَّ ذلك يُلحق بالمعاني المرادة عيبًا بلاغيًّا فتخفق في الوصول إلى المتلقي، أو تصل إليه على نحو خاطئ في أحسن تقدير.

وعندما صاغ الخفاجيُّ شروط بلاغة الكلام وفصاحته، بين ضرورة «أن تكون الكلمة جارية على العرف العربيّ الصحيح»[2]، وقد تعقّب أخطاء الشعراء في ذلك، ومنهم أبو تمام، قال: «قد تكون الكلمة عربيَّة إلَّا أنَّها قد عُبِّر بها عن غير ما وُضِعَتْ له في عرف اللُّغة، كما قال أبو تمام: [الكامل]

وَصَنيعَةٍ لَكَ ثَيِّبٍ أَهدَيتَها وَهيَ الكَعابُ لِعائِذٍ بِكَ مُصرِمِ
حَلَّت مَحَلَّ البِكرِ مِن مُعطًى وَقَد زُفَّت مِنَ المُعطي زِفافَ الأَيِّمِ

فوضع "الأيِّم" مكان "الثَّيِّب"، وليس الأمر كذلك»[3].

إنَّ أبا تمام يمدح ها هنا صنيعة الممدوح، ويُشبّهها بزفاف الأيِّم، وذلك للدلالة على اعتياد الممدوح على فعل هذا وأنَّ صنيعته ليست بكرًا، وموضع الشاهد في انتقاد ابن سنان أنَّ أبا تمام استعمل (الأيِّم) بمعنى (الثَّيِّب)؛ ذلك لأنَّ الأيِّم التي لا زوج لها، أما الثَّيِّب فهي التي تزوَّجت سابقًا ثم فارقت زوجها[4]، وهو المعنى الذي يريده أبو تمام، فالصحيح لغويًّا أن يقول: "زفاف الثَّيِّب".

هذا من وجهة نظر ابن سنان، وقبله الآمديّ أيضًا[5]، على أنَّ هناك موقفًا يخالف هذا الموقف صدر عن بعض نقاد أبي تمام وشُرَّاح ديوانه، منهم الخطيب التبريزيُّ الذي شرح بيت أبي تمام، وكشف جمالياته وما يحتمله من تأويل، ذاهبًا إلى جواز استعمال (الأيِّم) بمعنى (الثيب).

قال: «أي هذه الصنيعة سُرَّ بها المُعطى كما يُسَرُّ المُعرِّسُ بالبِكْر، "وقد زُفَّتْ من المُعْطي

(1) ينظر مثلًا: نقد الشعر: أبو الفرج قدامة بن جعفر (337هـ)، تحقيق محمد عبدالمنعم خفاجي، دار الكتب العلمية – بيروت، ص 203، وكتاب الصناعتين النثر والشعر: أبو هلال العسكري (395هـ)، حققه وضبط نصه مفيد قميحة، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1981م، ص 112.

(2) سرُّ الفصاحة 77.

(3) المصدر نفسه 77، وبيتا أبي تمام في ديوانه 106/3.

(4) ينظر: لسان العرب (مادة: أيم) 40/12، و(مادة: ثيب) 248/1.

(5) ينظر: الموازنة 167/1.

زفافَ الأيّم": أي أنَّها يَسـيرةٌ عليه، كأنَّها امرأةٌ قد ماتَ زوجُها فليس يُتَصَـعَّبُ في نكاحها كما يُتَصَعَّبُ في نكاح البِكْرِ. و"الأيّم": التي لا زوج لها، وقد خُصَّ به ها هنا من كان لها زوج فمات، وذلك جائزٌ؛ لأنّ قوله "أيّم" يجمع الوجهين، ويجوزُ أن يعني بزِفاف الأيِّم أنَّ الممدوح له عادةٌ بإعطاء مثلها وليست تُنكر من أفعاله، وهذا الوجه أمدح من الأول»[1].

والذي يظهر عند مراجعة معاجم اللُّغة أنَّ ما ذهب إليه التبريزي يتَّفق ومعنى (الأيِّم) في اللُّغة، جاء في اللسان: «الأَيِّمُ في الأَصل: التي لا زوجَ لها، بِكْراً كانت أو ثَيِّبًا، مطلَّقة كانت أو مُتَوَفًّى عنها»[2]، ويدعِّم ذلك ويؤكِّده ما جاء في الحديث النبويّ الشريف: «الأَيِّمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، والبِكْرُ تُسْتَأْذَنُ في نَفْسِهَا»[3]. وقد أورد الإمام مُسلم هذا الحديث في «باب استئذان الثَّيِّب في النّكاح بالنُّطق، والبِكْرِ بالسُّكوت»[4]، وفسَّر العلماء واللغويون الأيِّمَ بالثيب، قال ابنُ منظور: «وقول النَّبيّ ﷺ: "الأَيِّمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا"، فهذه الثَّيِّبُ لا غير»[5]. إذن تستعمل لفظة الأيّم بمعنى البِكْرِ والثيِّب، وعلى وفق هذا فجائز لأبي تمام استعمال الأيّم بمعنى الثيِّب، ولا عيب يلحقه في ذلك.

ومثل هذا أيضًا، ممَّا عابه ابنُ سنان على أبي تمام، قوله يصف فرسه الذي حمله إلى الممدوح: [الكامل]

ما مُقْرَبٌ يَختالُ في أَشطانِهِ مَلآنُ مِن صَلَفٍ بِهِ وَتَلَهوُقِ[6]

قال ابن سنان: «يريد بالصَّلَف هنا: الكِبْرَ والتّيه، وهذا مذهبُ العامَّة في استعمال هذه اللَّفظة، وأمَّا العرب فتقول: "صَلَفَتِ المرأةُ عند زوجها" إذا لم تحظَ عنده، وصَلَفَ الرَّجلُ أيضاً

(1) شرح ديوان أبي تمام للخطيب التبريزي: قدم له ووضع حواشيه وفهارسه راجي أسمر، دار الكتاب العربي – بيروت، ط2، 1994، ص 127/2.

(2) لسان العرب (مادة: أيم) 40/12.

(3) صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج النيسابوري (261هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ص 1037/2.

(4) المصدر نفسه 1036/2.

(5) لسان العرب (مادة: أيم) 40/12.

(6) ديوان أبي تمام 100/2

كذلك إذا كَرِهَتْهُ»[1].

وما ذهب إليه ابنُ ســنان إنَّما هو تكرارٌ لما ذهب إليه الآمديُّ قبله، حيث قال في التعقيب على بيت أبي تمام هذا: «جعل "الصَّـلَفَ" ها هنا بمعنى: التّيه، وهذا مذهبُ العوامِّ، وقد غَرِيَ به الشــعراءُ المحدثون، فأمَّا العربُ فإنَّ "الصَّـلَفَ" في كلامها: البُغْضُ مِن الرَّجل والمرأة، يُقال: "قد صَــلَفَتِ المرأةُ عند زوجها"، إذا لم يُحْبِبْها، و"صَــلَفَتْ هي"، إذا لم تُحْبِبْهُ، فهو صَــلِفٌ، وهي صَلِفَةٌ»[2].

وعند المراجعة والتحرير يتَّضــح أمران فيما يخصُّ معنى (الصَّــلَف) واســتعمالها بمعنى التَّكَبُّر، فأمَّا الأمر الأول: فهو أنَّ أكابر العلماء القدامى المشهود لهم بالفصاحة والبيان استعملوا هذه اللَّفظة بمعنى الكِبْر أيضًا، من ذلك ما جاء عند أبي عُبيدة معمر بن المثنّى (ت208هـ) في تعريف البذخ، قال: «البذخ: الصَّــلَف والتَّجَبُّر، يُقال من ذلك، ما أبذخ فلانًا، إذا كان متعظمًا مُتَصَـلِّفًا»[3]، وجاء عند الجاحظ (ت255هـــ) في وصـف بعض الكُتَّاب: «ثمَّ هو مع ذلك في الذّروة القصوى من الصَّلَف، والسَّنام الأعلى من البذخ، وفي البحر الطَّامي من التّيه والسّرف»[4].

وأمَّا الأمر الآخر: فهو أنَّ للصَّــلَف في المعاجم معاني عديدة، على رأســها معنى الكِبْر والتَّعاظُم، وذلك ابتداءً من أقدم المعاجم، فقد جاء في العين للفراهيدي (ت170هـ): «الصَّــلَفُ: مجاوزة قَدْر الظَّرْفِ والبَراعةِ والادِّعاءِ فوق ذلك... وصَــلِفَتِ المرأةُ عند زوجها ... إذا لم تَحظَ عنده وأَبغَضَها»[5].

وجاء عند الحميري (ت563هـ): «الصَّـلَفُ: مجاوزةُ الرَّجل قدره في الوسـع وادعاؤه فوق ما

(1) سـر الفصـاحة 78. و«التّيه»: الكِبْرُ والزَّهو. و«المقرب»: المكرم، و«يختال في أشـطانه»: أي يختال وإن كان مشكولًا، و«التلهوق»: التخذلق يعني عزة نفس الفرس.

(2) الموازنة 63/3.

(3) شرح نقائض جرير والفرزدق: أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت208هـ)، تحقيق محمد إبراهيم حور ووليد خالص، المجمع الثقافي – أبو ظبي، ط2، 1998م، ص 618/3.

(4) رسائل الجاحظ: أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، قدم لها وبوبها وشرحها علي أبو ملحم، دار ومكتبة الهلال – بيروت، 2002م، الرسائل السياسية، ص 607.

(5) كتاب العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السـامرائي، منشـورات وزارة الإعلام العراقية – بغداد، 1984م، ص 125/7.

عنده»[1]، وفي اللّسان: «الصَّلَفُ: مجاوزةُ القَدْر في الظَّرْف والبراعة والادِّعاءُ فوق ذلك تَكَبُّرًا»[2]. وكذا في سائر المعاجم.

وبناء على ما تقدَّم، يمكنُ لنا القولُ إنَّ استعمال أبي تمام للفظة "الصَّلَف" بمعنى الكِبْر والتّيه، استعمالٌ صحيح ولا عيب فيه، طالما أنَّ الصَّلَف وارد بهذا الدلالة في استعمال العلماء القدماء، وفي المعاجم أيضًا.

4- استعمال اللفظ الذي له دلالات مستكرهة:

نبَّه ابنُ سنان في معرض حديثه عن شروط فصاحة الكلام وبلاغته على ضرورة «أن لا تكون الكلمة قد عُبِّر بها عن أمر آخر يُكره ذكرُه، فإذا أُوْرِدَتْ وهي غيرُ مقصودٍ بها ذلك المعنى قَبُحَتْ»[3].

ومفادُ كلام ابن سنان أنَّه على البليغ مراعاة تطوّر دلالات الألفاظ، وتجنُّب تلك التي اكتسبت دلالات مستهجنة أو مكروهة مع مرور الزمن، حتى وإن كان أصلها اللغويّ شريفًا، ومقصد الأديب منها نبيلاً، إذ من شأنها أن تستحضر في ذهن السامع صورًا ذهنيَّة لها وقعٌ ثقيل منفّر.

وفي سبيل جلاء ذلك استعرض ابن سنان مجموعة من الأبيات الشعريَّة التي وقع أصحابها في هذا العيب، ومنهم أبو تمام الذي تعقبه الخفاجيُّ في ثلاثة أبيات، أولها قوله: [الكامل]

مُتَفَجِّرٌ نادَمتُهُ فَكَأَنَّني لِلدَّلو أَو لِلمِرزَمَينِ نَديمُ[4]

قال ابن سنان: «الدَّلو ها هنا أحد البروج، ولا أختاره لموافقته اسم الدَّلو المعروف، وأنت تجد بأقرب تأمُّل فرق ما بين قول القائل لمن يمدحه: أنتَ المرزمُ جودًا ... وبين قوله: أنت الدلو

(1) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: نشوان بن سعيد الحميري اليمني، تحقيق حسين العمري وآخرون، دار الفكر المعاصر – بيروت، ودار الفكر – دمشق، ط1، ١٩٩٩م، ص 3809/6.

(2) لسان العرب (مادة: صلف) 196/9.

(3) سرُّ الفصاحة 85.

(4) ديوان أبي تمام 420/2، و«مُتَفَجِّر»: يقصد السحاب الغزير المطر الذي ينفجر بالماء، وهو إشارة إلى الممدوح الذي يتفجر جودًا وكرمًا، و«المرزمين»: هما نجمان (المرزم الأول والمرزم الثاني)، وظهورهما يرتبط أيضًا بنزول المطر والخصب.

كرمًا ... والمعنيان صحيحان، وحُسْنُ أحدهما وقُبْحُ الآخر ظاهرٌ لا خفاء به»[1].

فقد استحسن ابن سنان تشبيه الممدوح بـــ(المرزم)، وهو نجم، وذلك لما فيه من إشارة إلى الخصب والعطاء، فضلًا عما توحي به من العلوّ والجمال، إلَّا أنَّه في مقابل ذلك استنكر تشبيهه بـ(الدَّلو)، ولئن قصد الشاعر نجم (الدّلو)، إلَّا أنَّ هذه اللفظة باتت تُستعمل للدلالة على الآلة التي يُستخرج بها الماء من البئر[2]، وهي أداةٌ مبتذلة في العرف الاجتماعيّ مِمَّا يجعل الذّهن ينصرف إلى الصُّـورة الأدنى (الآلة) ويترك الصُّـورة الأعلى (النَّجم)، ولذلك فإنَّ اللفظة قبيحة من منظور ابن سنان لما تُثيره من دلالة لا تليق بمقام الممدوح، وتُفسد هيبته، وتحطُّ من قيمة المعنى.

ومثل (الدَّلو) لفظةُ (الإدبار) في قول أبي تمام يمدح المعتصم باللَّه: [الكامل]

وَعَزائِمًـا في الرَّوعِ مُعتَصِـمِيَّـةً مَـيـمـونَـةَ الإدبـارِ والإقـبـالِ[3]

قال ابن سنان: «الإدبار من الألفاظ المكروهة لما ذكرته»[4].

وكذلك قوله: [الكامل]

يضـحَكنَ مِن أَسَـفِ الشَّـبابِ المُدبِرِ وَيَكَينَ مِن ضَـحِكاتِ شَـيبٍ مُقمِرِ[5]

انتقده الخفاجيُّ أيضًا، «لأنَّ المُدبر ها هنا مثلُ الإدبارِ في البيت الأول»[6].

فلفظتا (الإدبار والمُدبر) – وإن صـحَّتا لغةً في أداء معاني النهايات أو الرَّحيل – هما من حيث المعنى محمَّلتان بظلالٍ من القُبح الحسـيّ، فقد التصـقتا في العرف اللغويّ والاجتماعي بـأدبار الأجسام، وهي عورةٌ يُستقبح ذكرها، مِمَّا جعل اللفظتين غير فصيحتين من منظور ابن سنان النقدي، ولا سيَّما في سياق المدح.

5- استعمال الألفاظ الطويلة المستثقلة:

استند النقدُ العربي القديم في تقويم لغة النصوص الشعريّة إلى رهافة الحسّ السمعيّ، حيث حُوكم النص بوصفه بناءً صوتيًّا تسبق ذائقةُ جرسِه تلقيَ معانيه؛ وعلى أساسٍ من ذلك طالب

(1) سرُّ الفصاحة 85.
(2) ينظر: لسان العرب (مادة: دلا) 264/14.
(3) ديوان أبي تمام 218/2.
(4) سرُّ الفصاحة 87.
(5) ديوان أبي تمام 505/3.
(6) سرُّ الفصاحة 87.

النقاد بضرورة أن يكون «اللفظ رشيقًا»[1] في الشعر، واستقبحوا طولَ اللَّفظة المُفرط، وعدّوه عائقًا أمام انسيابيَّة النَّفَس وعيبًا يخدشُ فصاحة الكلام كلَّما خرج عن حدِّ الاعتدال المألوف. وقد تبلور هذا الاستقباح عند ابن سنان الخفاجيّ الذي جعل الخفَّة شرطًا جوهريًّا للفصاحة، معتبرًا أنَّ كَثْرة الحروف تُخرج الكلمةَ من دائرة الاستعمال المعتاد إلى حيز الثِّقل المُنَفّر الذي يُجهد اللّسان ويُربك سمع المتلقّي، ويفسد عليه الاستمتاع بالشعر.

وقد استعرض الخفاجيُّ جملةً من الألفاظ التي أخذ على أبي تمام استعمالها لطولها وكثرة حروفها، منها لفظتا: (أذربيجان) و(استسماجها) الواردتان في قوله: [الكامل]

فَلِأَذَربيجانَ اختِيالٌ بَعدَما كانَت مُعَرَّسَ عَبرَةٍ وَنَكالِ

سَمُجَت وَنَبَّهَنا عَلى استِسماجِها ما حَولَها مِن نَضرَةٍ وَجَمالِ[1]

قال ابن سنان: «قوله: "فلأذربيجان" كلمة رديئة؛ لطولها وكَثْرة حروفها، وهي غير عربيَّة ولكنَّ هذا وجه قُبْحها، وكذلك قوله في البيت الثاني: "استسماجها" رديء لكَثْرة الحروف وخروج الكلمة بذلك عن المُعتاد في الألفاظ إلى الشَّاذ النَّادر»[1].

هذا من الطول الناتج عن العُجْمَة والتركيب في (أذربيجان)، والزيادة الصرفيَّة في (استسماجها)، ونحوها أيضًا (المستنشدين) في قول أبي تمام: [الكامل]

وإلى مُحَمَّدٍ ابتَعَثتُ قَصائِدي وَرَفَعتُ لِلمُستَنشِدينَ لِوائي[1]

قال ابن سنان: «"المستنشدين" كلمة كثيرة الحروف على ما تراه»[1].

ومن الطول ما يكون ناتجًا عن تعدُّد الضمائر على نحو يُرهق انسيابيَّة اللَّفظ، نحو (استماعكه) في قول أبي تمام: [الوافر]

أَنِلهُ بِاستِماعِكَهُ مَحَلًّا يَفوتُ عُلُوُّهُ الطَّرفَ الطَّموحا[3]

قال الخفاجيُّ: «ليس بقبح قوله "باستماعكه" خفاء لكثرة الحروف»[3].

ونظير ذلك (حَواواتِها) في قوله: [الكامل]

العيسُ تَعلَمُ أَنَّ حَوواتِها رَيخٌ إِذا بَلَغَتكَ إِن لَم تُنحَرِ[4]

(1) ديوان أبي تمام 188/1.

(3) ديوان أبي تمام 366/1.

(1) سرُّ الفصاحة 88.

(2) ديوان أبي تمام 188/1.

(3) سرُّ الفصاحة 89.

(4) ديوان أبي تمام 366/1.

(5) سرُّ الفصاحة 88.

(6) ديوان أبي تمام 498/3، وحَوباوات: جمع حَوْباء وتعني النَّفْس، وريخٌ: أي مسترخية.

فهي أيضًا في منظور ابن سنان قبيحة لأنَّها «كلمة طويلة»[1].

فهذه الألفاظ تأخذ بسبب طولها حيّزًا من الوزن، وتُجبِرُ المتلقّي على بذل جهد عضليٍّ في النُّطق، وذهنيّ في الرَّبط وفَهْمِ المعاني، مِمَّا يفسد متعة التلقي.

ثانيًا – عيوب التركيب:

بعد أن استوفى ابنُ سنان القول في فصاحة اللفظة المفردة، ممثَّلة في خلوها من الغريب والعاميّ والطول المُستثقل... إلخ، انتقل بنا السياق النقديُّ والبلاغيُّ عنده إلى عتبة أوسع وأدقّ، وهي فصاحة الكلام من حيث نظم تراكيبه. وقد رأى الخفاجي أنَّ العيب في التركيب أشدُّ استهجانًا وأعظم أثرًا منه في اللفظة المفردة؛ وذلك لاتّساع مجاله وطول عبارته[2]، وفي هذا السياق أخذ ابنُ سنان مجموعة من العيوب على تراكيب شعر أبي تمام، سنتناولها فيما يأتي:

1 – التقارب بين مخارج حروف الألفاظ:

يقوم حُسنُ التأليف في التُّراث البلاغيّ والنقديّ على ركيزة الاعتدال الصوتي؛ وهو ذلك التوازن الذي يجعل مخارج الحروف متلائمة سهلة سلسة[1]، وذلك من أجل «سلامة اللّفظ مما يُثْقِل على اللِّسان»[2]، فتتقبل النَّفْسُ الشعر بغير كلفة ومن دون أن يشغلها وعورة اللَّفظ أو تعثُّر اللّسان؛ إذ كلَّما كانت الحروف المكوّنة للألفاظ متناغمةً ومنسجمة، كان نطقها أسهل، ووقعها على الأُذُن أجمل.

وفي هذا السياق، أكَّد ابنُ سنان الخفاجي أنَّ جوهر الفصاحة وحُسن التأليف يكمن في تباعد مخارج الحروف المكوّنة للكلام؛ ولذلك اشترط لسلامة النَّظم «أنْ يجتنب الناظمُ تَكْرَرَ الحروف المُتقاربة في تأليف الكلام»[3]، وهو ما دفعه لانتقاد الشُّعراء الذين أفرطوا في تكرار الحروف أو الكلمات على نحو يُثقل اللَّفظ ويُرهق رَوْنَقَ الفصاحة، فعاب على أبي تمام قوله: [الطويل]

كَريمٌ مَتى أَمدَحْهُ أَمدَحْهُ وَالوَرى مَعي وَمَتى ما لُمتُهُ لُمتُهُ وَحدي[6]

(1) سرُّ الفصاحة 89.

(2) ينظر: المصدر نفسه 97.

(6) ديوان أبي تمام 488/1.

(1) دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني (471هـــــ)، قرأه وعلق عليه محمود محمد شــاكر، مكتبة الخانجي – القاهرة، 1984، ص 59.

(2) سرُّ الفصاحة 97.

(3) ديوان أبي تمام 488/1.

وذلك بسبب «تكرُّر حروف الحَلْقِ، على سلامة المعنى واختيار الألفاظ»[1]، فالمعنى سليم والألفاظ حَسَنَةٌ مُنْتَقاة من منظور الخفاجيّ، إلَّا أنَّ أبا تمام أثقل كلامَه بتكرار حرفي الحاء والهاء، وكلاهما حلقيٌّ، مِمَّا يجعل الانتقال السريع بينهما في نطق الكلمة الواحدة مجهدًا للِّسان ويخلُّ بسلاسة التأليف[2]، والطائيُّ هنا لم يكرّر الأحرف فحسب، أي الحاء والهاء، بل كرَّر الكلمة التي احتوتهما عينها، وهو عند الخفاجيّ أقبح، إذ تابع قائلًا: «وإذا كان يَقْبُح تكرار الحروف المتقاربة المخارج، فتكرار الكلمة بعينها أقبح وأشنع»[3].

كما ظهر هذا العيب جليًّا في قول أبي تمام: [الكامل]

فَالمَجدُ لا يَرضى بِأَن تَرضى بِأَن يَرضى امرُؤٌ يَرجوكَ إِلّا بِالرِّضا[4]

فقد مثَّل ابنُ سنان بهذا البيت – أيضًا – في سياق بيان عيب الأحرف المتقاربة في التأليف، وعرض تعليقًا يُروى عن إسحاق بن إبراهيم الموصلي (ت235هـ) في أنَّه قال لأبي تمام عند سماعه البيت: «لقد شَـقَقْتَ على نفسِك يا أبا تمام، والشعر أسهل من هذا»[5]؛ والعيب في البيت يكمن في تكرار الفعل (يرضى) الذي ينتهي بألف مقصورة، مع وجود حرف الضَّاد الثقيل في النطق، مِمَّا يثقل على اللسان ويجعله يتعثَّر في نطق الجمل المتتابعة: "يرضى بأن ترضى بأن يرضى"، فضلًا عن التعقيد التركيبي الناجم عن الربط المتكرر بالحرف (أنْ)، الذي يحدث تداخلًا في الجمل، فالتكرار في هذا البيت بدلًا من أن يحدث توكيدًا جماليًّا يُثبِّت المعنى، أحدث استكراهًا صوتيًّا يمجُّه السمع ويُتعب اللِّسان.

ومن خلال ذلك تتجلَّى في نقد ابن سنان لأبيات أبي تمَّام الآنفة الرؤيةُ البلاغيَّة في النقد

(1) سرُّ الفصاحة 102.

(2) ينظر: نَضرة الإغريض في نُصرة القريض: المظفَّر بن الفضل العلويّ (656هـ)، تحقيق نهى عارف الحسن، مطبوعات مجمع اللغة العربيَّة بدمشق، ط1، 1976م، ص 230/1، حيث قال العلوي: «هذا التكريرُ في "أمدَحهُ أمدَحهُ" مع الجمعِ بين الحاء والهاء مرتين، وهُما من حُروف الحلْق، خارِجٌ عن حد الاعتدال، نافِر كلَّ النفِار».

(3) سرُّ الفصاحة 102.

(4) ديوان أبي تمام 608/1.

(5) سرُّ الفصاحة 98.

العربي القديم، التي تربطُ بين سلاسة التأليف وجمال التَّلقِّي؛ إذ إنَّ انسيابية مخارج الحروف تُهيئ لنَفْسِ المتلقّي راحةً لاستقبال المعاني، بينما يؤدّي الثقل في التركيب الذي ينجم عن تقارب مخارج الحروف إلى إشغال المتلقّي بفكِّ عُقَدِ اللَّفظ، ويقطع عمليَّة التواصل الجمالي بينه وبين النصّ.

2- قلب الكلام وإفساد المعنى:

وهو أن يقلب المتكلّمُ الكلامَ فيخرجُه عن ترتيبه المنطقي مِمَّا يؤدّي إلى تشـــويه المعنى وصَرْفه عن مقصده الأصلي[1]، وفي هذا السياق عاب ابنُ سنان بعض أبيات أبي تمام، إذ نقل عن الآمديِّ انتقاده لقول أبي تمام في بكاء الطّلل: [الكامل]

طَلَـلَ الجَميعِ لَقَـد عَفَوتَ حَميـدا وَكَفى عَلى رُزئي بِـذاكَ شَـــهيـدا[2]

وذلك «لأنَّه يقول: مضـــى حميدًا شـــاهدًا على أني رزئتُ، ووجه الكلام أن يقول: وكفى برزئي شاهدًا على أنَّه مضى حميدًا، لأنَّ حمد أمر الطلل قد مضى وليس بمشاهد معلوم، ورزؤه بما أظهره من تفجعه مشاهد معلوم، فلأن يكون الحاضر شاهدًا على الغائب أولى من أن يكون الغائب شاهدًا على الحاضر»[3].

وفحوى رأي الآمدي أنَّ أبا تمام قلبَ وجه الكلام حين جعل "الطَّلل الرَّاحل" (وهو أمر غائب) شاهداً على "رزئه وحزنه" (وهو أمر حاضر ومُشاهد)، في حين يقتضي المنطق – في نظره – أن الحاضـــر المشـــهود أولى بأن يكون شـــاهدًا على الغائب المفقود. وقد تابع الخفاجيُّ الآمديَّ في ذلك، وأبدى إعجابه بنقده وبقدرته على ســـبر أغوار النصّ، قال: «وهذا الذي ذكره الشـــيخُ أبو القاســـم – رحمه الله – قول مثله مِمَّن يتقدَّم الناس في هذا العلم، ودقيق النظر فيه، وكشف سرائره»[4].

والذي يبدو أن بيت أبي تمام هذا من الأبيات المُشكلة في التُّراث النقدي والبلاغي، إذ يروى أن أعرابيًّا سمع قصيدة أبي تمام التي استهلها بهذا البيت، فقال: «إنّ في هذه القصيدة أشياء

(1) سرُّ الفصاحة 114.

(2) ديوان أبي تمام 402/1. «حميداً»: أي أنَّ الطلل قد انمحى وذهب أثره في حالٍ محمودة وطيبة الذكر، تعظيمًا لشأن الديار وماضيها، و«روزئي»: فجيعتي ومصيبتي.

(3) سرُّ الفصاحة 115، وينظر كلام الآمدي في: الموازنة 216/1.

(4) سرُّ الفصاحة 115.

أفهمها، وأشياء لا أفهمها؛ فإمَّا أن يكون قائلُها أشعرَ من جميع الناس، وإمَّا أن يكون جميعُ الناس أشعرَ منه»[1]. وبسبب هذه الإشكاليَّة نجد في مقابل موقف ابن سنان والآمدي الناقد موقفًا آخر لبعض النقاد يستحسن من أبي تمام بيته هذا، إذ عدَّه أبو علي الحاتميُّ (ت388هـ) عزيز المثال؛ لا يستطيع أحدٌ الإتيان بمثله[2]، وإن اكتفى الحاتميُّ باستحسانه فقد تناوله المرزوقيُّ (ت421هـ) بمزيد من العناية في الشرح والتأويل، فبيَّن أنَّ الشاعر «يقول: درسْتَ وأنت محمودٌ، لأنَّ ما فارقه من فارقك وارتحل عنه من ارتحل عنك حقيقٌ بالدُّروس، ثمَّ قال: وكفى بذاك شهيدًا على رزئي؛ لأنَّه إذا أثَّر هذا الأثر في الطَّلل الذي لا يَعْقِلُ ولا يُميّز، ولا يعرف التفاضل الذي يكون بين الأشياء، فيكون حزنُه على قدرِه، فكيف يكون تأثيرُه فيَّ مع علمي وتمييزي؟»[3]، ووافق ابنُ المستوفي (ت633هـ) المرزوقيَّ في هذا التأويل مؤكداً أنَّ من عاب البيت على أبي تمام «لم يعرف مراده»[4].

فالاستشهاد بحال الطلل – فيما بيَّن المرزوقي – هو من باب اتخاذ الجماد مقياسًا ماديًّا وشاهد حال؛ بمعنى أنَّ هذا الفراق إذا كان قد أحدث كل هذا الأثر من الخراب والزَّوال في الجماد الذي لا يَعْقِلُ ولا يُمَيِّزُ، فكيف بحال الإنسان ذي العلم والتمييز والإحساس؟ فحال الطَّلل المتغير غدا مرآة جليَّة استدل الشاعر من خلاله على هول الفاجعة وعظمتها في النَّفْس.

وبهذا نجد أنفسنا أمام رؤيتين متقابلتين: رؤية الآمديّ وابن سنان التي تنطلق في تعاملها مع النصّ من المنطق اللُّغويّ المحض للتركيب، وتقف عند حدود المعنى الظاهر، ورؤية المرزوقيّ التي تنفذ إلى العُمق الجماليّ للنصّ؛ وعليها يصبحُ ما قد يبدو فسادًا في التركيب، هو في جوهره براعة بلاغيَّة استطاع الشاعر من خلالها تطويع اللُّغة لبيان فظاعة الفقد الذي يعانيه.

(1) كتاب الصناعتين 20.

(2) ينظر: حلية المحاضرة في صناعة الشعر: أبو علي الحاتمي، تحقيق جعفر الكتاني، وزارة الثقافة والإعلام – العراق، 1979م، ص 224/1.

(3) شرح مشكلات ديوان أبي تمام: أحمد بن الحسن المرزوقي، تحقيق عبدالله الجربوع، مكتبة التراث – مكة المكرمة، ط1، 1986م، ص 171.

(4) النظام في شرح شعر المتنبي وأبي تمام: ابن المستوفي الأربلي، تحقيق د. خلف رشيد النعمان، دار الشؤون الثقافية العامة– بغداد، ط1، 1989م، ص 201/2.

وهذا المسلك الفني – فيما أحسب – يُجسّد ملامح التجديد عند أبي تمام؛ حيث لم تعد التراكيب مجرد نظم للألفاظ وفق القواعد المسبقة، بل أصبحت أداةً فنيَّة يعيد الشاعر من خلالها تشكيل المنطق اللغوي في نصّه الشعري ليتَّسع لمشاعره وعواطفه، ويَظهر برهانُ هذا التجديد في حيرة المتلقّي التي جسَّدتها مقولة الأعرابي التي ذكرناها قبل قليل: "إنّ في هذه القصيدة أشياء أفهمها، وأشياء لا أفهمها"؛ فهذه الحيرة النقديَّة هي الدليل على خروج الشاعر عن المألوف، وانتقاله إلى أسلوب جديد يُحرّك ذهن المتلقّي ويجمع بين أصالة القديم في البُكاء على الطَّلل، وتجديد الحديث في الإفادة من معطيات اللُّغة في ابتكار معانٍ لم يُسبق إليها الشاعر.

3- وضع الألفاظ في غير مواضعها:

تتجلّى قيمة الفصاحة عند ابن سنان الخفاجيّ في مناسبة اللفظ للمعنى عند صياغة التراكيب؛ إذ يُقرر في كتابه أنَّ الكلام البليغ هو الذي تكون «كلُّ كلمة منه موضوعةً في موضعها اللائق بها، إمَّا حقيقة أو على وجه المجاز السائغ المختار»[1]، وهذه الرؤية تتَّسق مع ما ذهب إليه العلماء من قبل؛ إذ طالما أكدوا أنَّ «لكلِّ مقامٍ مقالًا»[2]، وفسَّروا ذلك بقولهم: «لكلّ معنى شريف أو وضيع، هزل أو جِدٍّ، حزم أو إضاعة، ضربٌ من اللفظ هو حقُّه وحظُّه ونصيبه، لا ينبغي أن يجاوزه أو يقصر دونه»[3]، فإذا تجاوزه ففي ذلك «تهجين للمعنى، وإخلال بقدره»[4].

وقد اتَّخذ ابن سنان من شعر أبي تمام ميدانًا تطبيقيًّا لبيان هذا العيب، فعاب عليه قوله يصف قوة الممدوح وقدرته على نيل الشرف: [الوافر]

سَعى فَاستَنزَلَ الشَّرَفَ اقتِدارًا وَلَولا السَّعيُ لَم تَكُن المَساعي[5]

إذ رأى أنَّ أبا تمام قد أخفق في اختيار اللفظ اللائق بالشَّرف؛ لأنَّ "الشرف" في العرف اللغويّ والاجتماعيّ يرتبط بالعُلوّ والسُّمو، ومن حقِّه أن يُقرن بأفعال (الرفع والتشييد)، ولا سيّما في سياق المدح كي تحفظ له هيبته وعلوّه، أمَّا لفظة (استنزل)، فهي –وإن كانت على سبيل الاستعارة

(1) سرُّ الفصاحة 145.

(2) ينظر: البيان والتبيين 136/1، والوَسَاطة 52، وكتاب الصناعتين 37.

(3) رسائل الجاحظ (الرسائل الأدبية) 207. وينظر: عيار الشعر 11، والموازنة 423/1، والوَسَاطة 24.

(4) الرسالة العذراء 38.

(5) ديوان أبي تمام 24/2.

– استعارة غير سائغة في هذا الموضع؛ لأنَّها توحي بالحطِّ والخفض، وهو ما يتناقض مع غرض المدح ومن شأنه أن يقلبه إلى هجاء، قال الخفاجي: «إنَّ استنزال الشَّرف ليس بحقيقة فيه ولا على وجه الاستعارة الصحيحة؛ لأنَّ الشَّرف إذا حُط وأُنزل فقد وُصِفَ بما لا يليق به من الإنزال والخفض، والمحمود في هذا أنْ يُقال: "رفعت منار الشرف وشيدته، فهو سام على الكواكب وعال عن درجة الأفلاك"، فأمَّا "استنزلته" فلا يحسن في هذا الموضع البتة، وقد كان يمكنه أن يعبر عن نيله الشرف ووصوله إليه بغير "استنزاله". فإنَّ الرجل الشريف الآباء لو ذُمَّ لكان أبلغ ما يُذَمُّ به أنْ يُقال: "حططت شرفَكَ ووضعت منه"، وما يجري هذا المجرى. فهذا هو وضع الألفاظ في غير الموضع الذي يليق بها»[1].

ومِمَّا رصده ابنُ سنان من المواضع التي أخفق فيها أبو تمام في اختيار اللفظ اللائق بها، قوله في وصف كرم الممدوح: [الطويل]

جَذَبتُ نَداهُ غُدوَةَ السَّبتِ جَذبَةً فَخَرَّ صَريعًا بَينَ أَيدي القَصائِدِ[2]

فالجذبُ يحمل في اللُّغة معنى السَّلب قَسْرًا وغَلَبة[3]، وهنا وقف ابن سنان وقفة نقديَّة حازمة؛ لأنَّ مقام المدح في عرف البلاغة لا يليق به فعل (الجَذْب)؛ ذلك لأنَّ الممدوح إنَّما يوصف بالبذل والعطاء طوعًا وحبًّا بالكرم والإحسان، أمَّا تصوير كرمه بصورة من يُجْذَبُ قسرًا فهو نقل للمعنى من الأريحية بالكرم إلى البخل والممانعة في العطاء، وهذا نقيض ما ينبغي أن تكون عليه معاني المدح، قال ابن سنان: «إنَّ هذا الموضع لا يليق به "جَذَبْتُ"؛ والممدوح يوصف بأنَّه أعطى طوعًا واختيارًا وحبًّا للكرم وصبابة إلى الإحسان، وإذا جَذَبَ النَّدى حتى يخرَّ صريعًا فليس من الطوع بشيء، إنَّما ذلك لفظ القَسْر والغَلَبَة والجَبْرِ، وهذا لا يكون مدحًا إنَّما هو صريح الهجو ومحضه»[4].

كما مثَّل ابنُ سنان لهذا العيب بأبيات أخرى لأبي تمام، وذلك من دون أن يعقب عليها، منها قوله: [الكامل]

(1) سرُّ الفصاحة 145.
(2) ديوان أبي تمام 420/1.
(3) ينظر: لسان العرب (مادة: جذب) 258/1.
(4) سرُّ الفصاحة 146.

مـا زالَ يَهْـذي بِـالمكَـارِمِ والنَّـدى حَـتّـى ظَـنَـنّـا أَنَّـهُ مَـحْـمُـوْمُ[1]

فقد أراد الشاعرُ أن يصف شدَّة تعلُّق الممدوح بالكرم، لكنَّه استعار لذلك ألفاظًا تنتمي دلاليًّا إلى المرض واختلال العقل؛ إذ إنَّ لفظتي: (يهذي) و(محموم)، موضـــوعتان في أصـــل اللُّغة لوصف حال المرض وسقوط التمييز، ومِن ثَمَّ فإنَّ وضعهما في سياق المدح يُفسد هيبة الممدوح؛ فالمكرمات تُبذل عن تعقُّل وحكمة، لا عن "هذيان" تســـببه الحُمَّى، ما يجعل الفضـــيلة (الكرم) عارضًا مرضيًّا لا شيمة أخلاقيَّة متأصّلة فيه.

4- الحشو:

يُعرِّف الخفاجيُّ الحشـو بأنَّه: «هو الذي يكون دخوله في الكلام وخروجه على سـواء، وإنَّما الغرض به إقامة الوزن في الشـــعر، أو ما يجرى مجرى ذلك في النثر»[1]. فالحشـــو هو الزيادة اللفظيَّة التي يستوي وجودها وعدمها في المعنى، ويكون الغرض منها هو إقامة الوزن في الشـعر أو الســجع في النثر، وذلك من دون إضـــافة قيمة دلاليَّة، ولذلك هو عند الخفاجيّ «عيبٌ فاحشٌ في صناعة الشعر»[1].

ومن شواهد ابن سنان على هذا العيب قول أبي تمام: [الطويل]

جَذَبتُ نَداهُ غُدوَةَ السَّـــبتِ جَذبَةً فَخَرَّ صَـــريعًا بَينَ أَيدي القَصـــائِدِ[1]

فقد رأى الخفاجيُّ أنَّ تحديد اليوم في قول أبي تمام: "غدوة الســـبت"، فضـــولٌ من القول؛ فالممدوح كريم في كلّ وقت، وتخصيص اليوم لا يضيف فضيلة للممدوح ولا ميزة للنصّ، بل هو مجرد استكمال للوزن. قال: «قوله: "غدوة السبت" حشو لا يحتاج إليه، ولا تقع فائدةٌ بذكره، ومن ذا الذي يؤثر أن يعلم اليوم الذي أعطى الممدوح فيه أبا تمام؟ وأيُّ فرق بين أن يقع عطاؤه في يوم الســبت أو الأحد أو غيرهما من الأيام؟!»[1]. ثمَّ تابع الخفاجيُّ تعقيبه بشـــيء من السُّـــخرية والتَّهكم، قال: «وما بقي عليه شـــيء إلَّا أنْ يخبر بتاريخ ذلك الوقت، وموضـــع ذلك اليوم من الشهر!»[2].

ومن قبيل ذلك أيضًا، قوله: [الكامل]

كَالظَّبيَةِ الأَدماءِ صـــافَت فَارتَعَت زَهرَ العَرارِ الغَضِّ وَالجَثجاثا[4]

(1) ديوان أبي تمام 420/1.
(4) ديوان أبي تمام 420/1.

فقد وصف أبو تمام الظبية بأنَّها ترعى (الجثجاث)، وهو نباتٌ صيفيٌّ يشبه العشب[6]، وقد رأى ابنُ سنان أنَّ ذكر هذا النبات على وجه الخصوص جاء خدمة للقافية، وليس له خصوصية في جمال الظبية أو رعيها، قال: «إنَّ "الجثجاث" إنَّما جاء به حشواً لأجل القافية، وإلَّا فليس للظبية فضيلة إذا رعت الجثجاث، ولا له فيها ميزة على غيره من النبات»[7].

5- المعاظلة:

وذلك في أنْ يعوّص الشاعر تراكيبه فيجعلها تتراكب تراكبًا معقَّدًا[8]، وقد عرَّف ابنُ سنان المعاظلة بأنَّها: «ركوبُ بعض الكلام بعضًا، ومداخلةُ بعضه في بعض»[9].

وقد رأى النقاد في شعر أبي تمام نموذجًا جليًّا للغموض والتعقيد، إذ رأى القاضي الجرجاني أنَّه ما من قصيدة له «تسلم من بيتٍ أو بيتين قد وفَر من التعقيد حظُّهما؛ وأفسد به لفظهما، ولذلك كثُر الاختلاف في معانيه»[10]؛ و«صارت لا تؤخَذ بسهولة، وإنَّما أصبح المعنى خاضعًا لقدرة المتلقّي على إعادة تركيبها من جديد، ومحاولة الحدس للوصول إلى المعنى»[11].

وقد عرض ابنُ سنان بعض الشواهد على ذلك، منها قوله: [البسيط]

(1) المصدر نفسه 152.
(2) ديوان أبي تمام 420/1.
(3) سرُّ الفصاحة 152.
(4) المصدر نفسه 152.
(5) ديوان أبي تمام 420/1.
(6) ينظر: لسان العرب (مادة: جثث) 128/2.
(7) سرُّ الفصاحة 154.
(8) أول مَن استخدم مصطلح (المعاظلة) سيدنا عمر بن الخطاب ﷺ، إذ جعل زهيرًا من أشعر الشعراء لأشياء منها أنه «كان لا يعاظل بين القول». الشعر والشعراء: ابن قتيبة الدينوري (276هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعارف – مصر، 1958، ص 138/1، وجاء في اللسان: «عَظَلَتْ وعَظَّلَتْ: رَكِبَ بعضُها بعضًا» لسان العرب (مادة: عظل) 456/11.
(9) سرُّ الفصاحة 158.
(10) الوَسَاطة 417.
(11) وجه الشعر – قراءة في مآخذ النُّقَّاد على معاني أبي تمام: عبد الله صالح الوشمي، دار الرشد ناشرون – الرياض، ط1، 2009م، ص 299.

خانَ الصَّـــفاءَ أَخٌ خانَ الزَّمانُ أَخًا عنـه فلم يَتَخَوَّنْ جِســـمَـهُ الكَمَدُ[1]

والذي يريده أبو تمَّام أنَّه مَن لم يؤثِّر فيه موتُ أخٍ له فقد خان الصـــفاءَ والمودة، وقد عابه ابن ســـنان «لأنَّ ألفاظ هذا البيت يتشـــبَّث بعضُـــها ببعضٍ، وتدخلُ الكلمةُ من أجل كلمةٍ أخرى تجانسها وتشبهها، مثل: خانَ وخانَ ويتخوَّن وأخ وأخًا»[2].

ونظير ذلك قول أبي تمام أيضًا، يصف يوم الفراق والفقد: [الكامل]

يـا يَومَ شَـــرَّدَ يَومَ لَهوي لَهوُهُ بِصَـــبـابَتي وَأَذَلَّ عِزَّ تَجَلُّـدي[3]

قال ابن سنان: «قوله: "يا يومَ شرَّد يومَ لَهوي لهوُهُ" شديد التَّعاظل حتى كأنَّه سلسلةٌ»[4]. وقد أصاب الخفاجيُّ في تشبيهه لهذا البيت بـــ"السلسلة"؛ إذ إنَّ ألفاظه متداخلة على نحو يصعب معه فهم معناها بسهولة، كحلقات السلسلة التي يمسك بعضُها ببعضٍ في تتابع صلب ومغلق.

إذن إنَّ التعقيد التركيبيَّ؛ عيبٌ مستهجن يشتّت المعنى ويُذهب رونقه؛ إذ يُرهق المتلقّي بكدّ الذهن وطول التأمل، مما يُفقد النصَّ لذته الجماليَّة.

- **الخاتمة ونتائج البحث:**

وبعدُ؛ فقد تناولت هذا البحث مآخذ ابن سنان الخفاجيّ على تأليف أبي تمام لشعره؛ فبيَّنت الدراســـةُ أنَّ هذه المآخذ توزَّعت على مســـتويين: الأوَّل هو مســـتوى الألفاظ المفردة، حيث تتبَّع الخفاجيُّ اســـتعمال الشـــاعر للغريب والوحشـــي، والألفاظ العاميَّة المبتذلة، وما خالف فيه العرفَ اللُّغويَّ الصحيح، فضلاً عن الألفاظ الطويلة المُستثقلة، أو التي تحمل دلالات مستكرهة تَنْفِرُ منها النَّفْسُ أو تســـيء إلى المقام. وأمَّا الثاني فهو مســـتوى التركيب، الذي رصـــد فيه الخفاجيُّ عيوب تقارب مخارج الحروف، ووضـع الألفاظ في غير مواضـعها اللائقة بها، ووقوع الشـاعر في الحشو والمعاظلة.

ومن خلال العرض والتحليل، يمكن لنا تسجيل النتائج الآتية:

1- ذهب ابن سـنان إلى أنَّ أبا تمام قد أفسـد مقاصـد شـعره بالألفاظ الغريبة والوحشـيَّة،

(1) ديوان أبي تمام 286/3.
(2) سرُّ الفصاحة 158.
(3) ديوان أبي تمام 286/3.
(4) سرُّ الفصاحة 158.

معتبراً ذلك تكلُّفًا وتعمُّلاً يخرج عن وظيفة اللُّغة في الفهم والإفهام.

2- عدَّ ابن سنان لجوء أبي تمام إلى الألفاظ العاميَّة سُخفًا في الصَّنعة وابتذالًا للطاقة التعبيريَّة، مُفضّلًا حذف البيت بالكامل على استعمال لغة العوامِّ.

3- رأى ابن سنان أنَّ أبا تمام قد أخلَّ بالعرف اللُّغويّ باستعماله لألفاظٍ في غير دلالاتها المعهودة في الاستعمال اللُّغوي لها.

4- استقبح ابن سنان في شعر أبي تمام استعمال الألفاظ الطويلة المُستثقلة، ورأى أنَّ كثرة حروفها وتراكم الضمائر فيها، أمر يُحدث ثقلًا ويُجهد اللّسان ويُربك السمع.

5- آخذ ابن سنان على أبا تمام تقارب مخارج الحروف وتكرار الكلمات المُتجانسة، مؤكّدًا أنَّ هذا التَّزاحم الصوتي يحدث استكراهًا يمجُّه السَّمع ويقطع سلاسة التأليف.

6- كشف ابن سنان أنَّ أبا تمام قد وضع بعض الألفاظ في غير مواضعها اللَّائقة بها، مِمَّا قلب المدح هجاء أحيانًا، وأخلَّ بالمعنى.

7- حكم ابن سنان بأنَّ أبا تمام قد استعمل بعض الألفاظ على سبيل الحشو لإقامة الوزن والقافية، واصفًا ذلك بالعيب الفاحش الذي لا يُضيف قيمة دلاليّة ويُفسد جودة الشعر.

8- وجد ابن سنان في بعض تراكيب أبي تمام تعقيدًا (معاظلة) على نحو يُرهق المتلقّي بكدِّ الذِّهن، ويجعل الوصول إلى المعنى خاضعًا للحدس لا لجمال البيان ووضوحه.

9- كشف البحث أنَّ ابن سنان كان قاسيًا بعض الشيء في تعامله مع تجربة أبي تمام؛ حيث تجاوز حدود النقد الموضوعيّ أحيانًا، ولجأ إلى تسفيه شعره ووصفه بالسخافة، والسُّخرية والتهكم منه، مِمَّا يعكس موقفًا نقديًّا متشدّدًا تجاه أبي تمام.

10- لحظ البحث أنَّ ابن سنان لم يكن يلتفتُ إلى اختلاف الروايات في ديوان أبي تمام؛ إذ كان يختارُ الرواية التي تدعمُ حُكمه بوجود العيب، متجاهلًا رواياتٍ أخرى يسلمُ فيها البيت من النقد، مِمَّا يُثبت أنَّ الناقد قد وظَّف اضطراب الرواية أحيانًا لتأكيد مآخذه على الشاعر.

11- خَلُصَ البحث أخيراً إلى أنَّ ابن سنان لم يكن موفَّقًا دائمًا في أحكامه؛ إذ أثبت التحقيق اللُّغوي من خلال المعاجم صِحَّة استعمال الشاعر لبعض الألفاظ التي أنكرها الخفاجي، مِمَّا يشير إلى انطلاق الناقد من رؤية معياريَّة تضيق أحيانًا عن الكشف عن براعة أبي تمام في

تطويع اللُّغة لخدمة نصوصه الشعريَّة.

المصادر والمراجع

1- **الإيضاح في علوم البلاغة:** جلال الدين القزويني (ت 739هـ)، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل – بيروت، ط3.

2- **البيان والتبيين:** الجاحظ (255هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي– القاهرة، ط7، 1998م

3- **حلية المحاضرة في صناعة الشعر:** أبو علي الحاتمي (388ه)، تحقيق جعفر الكتاني، وزارة الثقافة والإعلام – العراق، 1979م.

4- **الحيوان:** الجاحظ (255هـ)، بتحقيق وشرح عبدالسلام هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط2، 1965م.

5- **دلائل الإعجاز:** عبد القاهر الجرجاني (471هـ)، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي – القاهرة، 1984.

6- **ديوان أبي تمام في ديوانه بشرح الصولي:** دراسة وتحقيق خلف رشيد نعمان، الجمهورية العراقية – وزارة الإعلام، سلسلة التراث 55.

7- **الرسالة العذراء في موازين البلاغة وأدوات الكتابة:** أبو اليسر إبراهيم بن محمد الشيباني (298ه)، تحقيق يوسف عبد الوهاب، دار الطلائع – القاهرة، 2005م.

8- **رسائل الجاحظ:** الجاحظ (255ه)، قدم لها وبوبها وشرحها علي أبو ملحم، دار ومكتبة الهلال – بيروت، 2002م، الرسائل السياسية.

9- **سرُّ الفصاحة:** ابن سنان الخفاجي (499ه)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1982م.

10- **شرح ديوان أبي تمام للخطيب التبريزي:** قدم له ووضع حواشيه وفهارسه راجي أسمر، دار الكتاب العربي – بيروت، ط2، 1994.

11- **شرح مشكلات ديوان أبي تمام:** أحمد بن الحسن المرزوقي (421ه)، تحقيق عبد الله الجربوع، مكتبة التراث – مكة المكرمة، ط1، 1986م.

12- **شرح نقائض جرير والفرزدق:** أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت208هـ)، تحقيق محمد إبراهيم حور ووليد خالص، المجمع الثقافي – أبو ظبي، ط2، 1998م.

13- **الشعر والشعراء:** ابن قتيبة الدينوري (276هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعارف - مصر، 1958.

14- **شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم:** نشوان بن سعيد الحميري اليمني (573)، تحقيق حسين العمري وآخرين، دار الفكر المعاصر - بيروت، ودار الفكر - دمشق، ط1، ١٩٩٩م.

15- **صحيح مسلم:** مسلم بن الحجاج النيسابوري (261هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

16- **(كتاب) الصناعتين النثر والشعر:** أبو هلال العسكري (395هـ)، حققه وضبط نصه مفيد قميحة، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1981م.

17- **عيار الشعر:** ابن طَباطَبا العلوي (322هـ)، تحقيق عبد العزيز بن ناصر المانع، اتحاد الكتاب العرب بدمشق.

18- **(كتاب) العين:** الخليل بن أحمد الفراهيدي (170هـ)، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، منشورات وزارة الإعلام العراقية - بغداد، 1984م.

19- **الفن ومذاهبه في الشعر العربي:** شوقي ضيف، دار المعارف - القاهرة، ط12.

20- **لسان العرب:** ابن منظور (711هـ)، دار صادر - بيروت.

21- **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع:** أبو عبيد البكري الأندلسي (487هـ)، تحقيق مصطفى السقا، عالم الكتب - بيروت، ط3، 1403 هـ.

22- **الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري:** أبو الحسن القاسم بن بشر الآمدي (370هـ) تحقيق: السيد أحمد صقر، دار المعارف - القاهرة، ط6، 2017م.

23- **نَضرة الإغريض في نُصرة القريض:** المظفَّر بن الفضل العلويِّ (656هـ)، تحقيق نهى عارف الحسن، مطبوعات مجمع اللغة العربيَّة بدمشق، ط1، 1976م.

24- **النظام في شرح شعر المتنبي وأبي تمام:** ابن المستوفي الأربلي (633هـ)، تحقيق د. خلف رشيد النعمان، دار الشؤون الثقافية العامة- بغداد، ط1، 1989م.

25- **نقد الشعر:** أبو الفرج قدامة بن جعفر (337هـ)، تحقيق محمد عبدالمنعم خفاجي، دار الكتب العلمية - بيروت.

26- وجه الشعر – قراءة في مآخذ النُّقَّاد على معاني أبي تمام: عبدالله صالح الوشمي، دار الرشد ناشرون – الرياض، ط1، 2009م.

27- الوَسَاطة بين المتنبي وخصومه: القاضي الجرجاني (392هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه – مصر، 1966م.